

Distr.: General
21 November 2018
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

الداغرك*

[تاريخ الاستلام: ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19957(A)



* 1 8 1 9 9 5 7 *

المحتويات

الصفحة

أولاً -	معلومات عامة عن الدانمرك	٣
ألف -	الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية	٤
باء -	الهيكلة الدستورية والسياسي والقانوني	٢٣
ثانياً -	الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها	٣٢
ألف -	قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان	٣٢
باء -	الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني	٣٩
جيم -	الإطار الذي يتم فيه تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني	٤٧
دال -	عملية الإبلاغ على الصعيد الوطني	٥٢
هاء -	معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان	٥٣
ثالثاً -	معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة	٥٣
رابعاً -	جزر فارو	٦٢
	معلومات عامة عن جزر فارو	٦٢
	الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها	٧١
خامساً -	غرينلند	٧٢
	معلومات عامة عن غرينلند	٧٢
	الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها	٧٧

أولاً - معلومات عامة عن الدانمرك

- ١ - الدانمرك بلد اسكندنافي/من بلدان الشمال الأوروبي يقع في شمال أوروبا - جنوب غرب السويد، وجنوب النرويج مباشرة وتحدّه ألمانيا جنوباً. ويحد الدانمرك كل من بحر البلطيق وبحر الشمال على طول ساحلها الذي يزيد على ٧ ٥٠٠ كيلومتر.
- ٢ - ويغطي بر الدانمرك (باستثناء غرينلاند وجزر فارو) مساحة تبلغ ٤٣ ٠٩٤ كيلومتراً مربعاً. وتتكون من شبه جزيرة جوتلاند وعدة جزر في بحر البلطيق. وأكبر الجزر هي زيلند (Sjælland) وفونن (Fyn). والمدن الرئيسية هي العاصمة كوبنهاغن في زيلند؛ وآرهوس والبورغ وإيسبيرغ في جوتلاند؛ وأودنسه في فونن.
- ٣ - وغرينلاند وجزر فارو جزء من المملكة، ولكنها تتمتع بترتيبات حكم ذاتي واسعة النطاق. وتغطي جزر فارو مساحة تبلغ ١ ٣٩٩ كيلومتراً مربعاً، بينما تغطي غرينلاند مساحة تبلغ ٢ ١٦٦ ٠٨٦ كيلومتراً مربعاً.
- ٤ - والدانمرك ملكية دستورية بنظام برلماني تمثيلي. وهي عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التجارة العالمية؛ وهي أيضاً جزء من منطقة شنغن.
- ٥ - وخلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورت الدانمرك من دولة زراعية في معظمها إلى دولة صناعية. وفي القرن العشرين، تطورت الدانمرك تدريجياً لتصبح دولة رفاه، حيث شهد البلد تنمية اقتصادية واسعة النطاق وتوسيعاً مستمراً لنظام الضمان الاجتماعي الدانمركي.
- ٦ - ونتيجة لهذه التطورات، يتمتع المواطنون الدانمركيون عموماً بمستوى معيشة مرتفع وتبوء البلد مرتبة عالية في العديد من الاستقصاءات الدولية للأداء الوطني، بما في ذلك في مجالات التعليم^(١)، والرعاية الصحية^(٢)، وحماية الحريات المدنية^(٣)، والحوكمة الديمقراطية^(٤)، والرخاء^(٥) والتنمية البشرية^(٦). وقد صنفت الاستقصاءات الدانمرك في عداد البلدان التي لها مستوى عال من الحراك الاجتماعي ومستوى عال من المساواة في الدخل^(٧)، وأدنى مستوى مفترض من الفساد في العالم^(٨)، ومن البلدان التي لها أعلى حصة من الدخل الفردي في العالم، وأعلى معدل من الضريبة على الدخل الشخصي في العالم^(٩). وتمنح الدانمرك ٠,٧٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية.

(١) <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/DNK>

(٢) انظر الحاشية ١.

(٣) https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FIW_2017_Report_Final.pdf الصفحتان ١٨ و ٢١.

(٤) http://www.sgi-network.org/2014/Denmark/Quality_of_Democracy

(٥) http://www.prosperity.com/application/files/1614/7809/7434/Legatum_Prosperty_Index_2016.pdf

(٦) انظر الحاشية ١.

(٧) انظر الحاشية ١.

(٨) https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table

(٩) <http://www.oecd.org/general/denmarkswedenstillthehighest-taxoeecdcountries.htm>

ألف - الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية

الخصائص الديموغرافية

٧- بلغ مجموع السكان ٥,٧٥ ملايين نسمة في عام ٢٠١٧. وكان معدل نمو السكان من العام السابق ٠,٧٪. ويرد في الجدول أدناه حجم السكان ومعدلات النمو المتوقعة.

الجدول ١

حجم السكان ومعدل النمو، بما في ذلك النمو المتوقع

	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
حجم السكان	٥ ٨٤٤ ٦٩٦	٥ ٨١٥ ٩٦٢	٥ ٧٨٤ ٥٩٧	٥ ٧٤٨ ٧٦٩	٥ ٧٠٧ ٢٥١	٥ ٦٥٩ ٧١٥	٥ ٦٢٧ ٢٣٥
معدل النمو	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٦٪	٠,٧٪	٠,٨٪	٠,٦٪	

٨- وبلغت الكثافة السكانية ١٣٣ شخصاً في الكيلومتر المربع في عام ٢٠١٦. والتوسع الحضري توجه عام في الدانمرك. فقد نمت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٧٩,٩٢٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٨٧,٨٢٪ في عام ٢٠١٦. ويوضح الجدول أدناه التغيرات في سكان المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية منذ عام ١٩٧٠. وبينما انخفض عدد السكان في منطقة كوبنهاغن الكبرى منذ عام ١٩٧٠، ازداد عدد السكان في العاصمة نفسها بنسبة ٧٪ من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦. ويعيش حوالي ١٣٪ من السكان - ٣١٢ ٧٧١ شخصاً - في العاصمة (أرقام عام ٢٠١٦).

الجدول ٢

سكان المناطق الحضرية والمناطق الريف

	٢٠١٦	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨١	١٩٧٠
النسبة المئوية للسكان الحضريين	٨٧,٨٢٪	٨٦,٨٣٪	٨٥,٠٦٪	٨٤,٨٣٪	٨٣,٨٦٪	٧٩,٩٢٪
النسبة المئوية للسكان الريفيين	١٢,١٨٪	١٣,١٧٪	١٤,٩٤٪	١٥,١٧٪	١٦,١٤٪	٢٠,٠٨٪

٩- ويشكل المواطنون الدانمركيون ٩١,٥٪ من السكان. ومجموعات المهاجرين الرئيسية هي من مهاجري ألمانيا، وبولندا، وتركيا، وسوريا. وفي عام ٢٠١٧، كان ١٣٪ من سكان الدانمرك ينحدرون من أصول مهاجرة، ويُعرّفون بكونهم أشخاصاً ولدوا في الخارج لوالدين أجنبيين (أو لأحدهما إذا لم تكن هناك معلومات متاحة عن الوالد الآخر) أو لوالدين ولداً معاً في الخارج. وإذا لم تكن هناك معلومات متاحة عن والد من الوالدين وكان الشخص قد ولد في الخارج، يندرج الشخص أيضاً في تعريف المهاجر. ومن أصل ما مجموعه ٦١٨ ٧٥٢ شخصاً من أصول مهاجرة، ٧٤٢ ٥٧٧ شخصاً هم من المهاجرين (١٠٪) و ٨٧٦ ١٧٤ شخصاً (٣٪) ولدوا في الدانمرك لوالدين مهاجرين.

الجدول ٣

أصول السكان (اعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠١٧)

الرجال	النساء	
٢ ٤٨٧ ٦٩٤	٢ ٥٢٠ ٣٨٢	الأشخاص من أصل دانمركي
١٢٣ ٢٤٥	١١٦ ٢٨٣	المهاجرون: البلدان الغربية
١٦٦ ٣٦٧	١٧١ ٨٤٧	البلدان غير الغربية
١٤ ٤٤٣	١٣ ٦٣٥	البلدان الغربية: المنحدرون من:
٧٥ ٢٠٣	٧١ ٥٩٥	البلدان غير الغربية

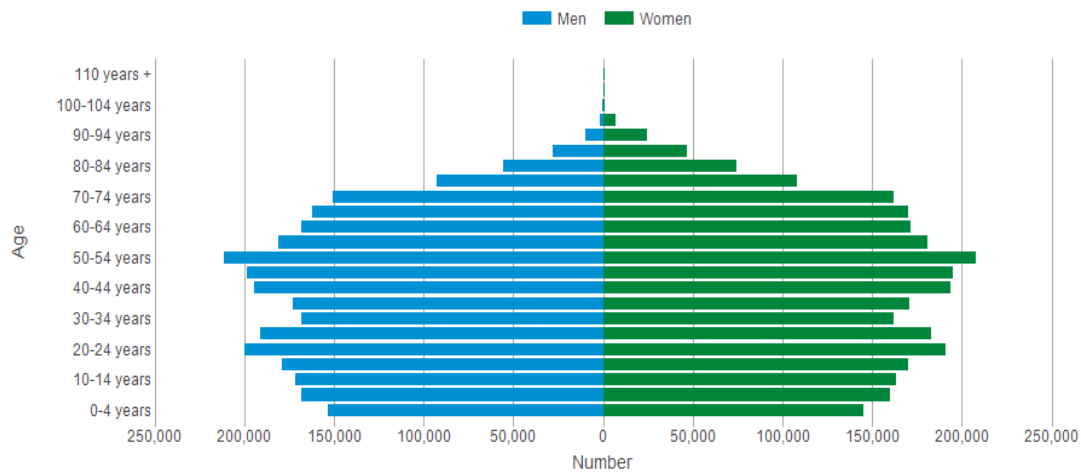
١٠ - السكان في عام ٢٠١٧ حسب العمر والجنس.

الجدول ٤

السكان في عام ٢٠١٧

Population 1. January

Time: 2017 | Sex:



١١ - المواليد الأحياء حسب نوع جنس الطفل وعمر الأم.

الجدول ٥

المواليد الأحياء حسب جنس الطفل وعمر الأم

السنة	بنين	بنات	٢٠١٣	بنين	بنات	٢٠١٤	بنين	بنات	٢٠١٥	بنين	بنات	٢٠١٦
١٠-١٤ سنة	٣٦٢	٣٧٦	١	٢	١	٣٢٥	٢٥٨	٣٢١	٢٨١	١	٣٢١	٢٨١
١٥-١٩ سنة	٣١٠١	٣٠٣٩	٣٤٣	٢٨٦	٣٠٦٢	٣٢٨٢	٣٠٦٠	٣٤٣٦	٣٢١٣	١	٣٢٨٢	٣٠٦٠
٢٠-٢٤ سنة	٨٧٩٢	٨٤٣٧	٩٤٤٣	٨٧١٢	٩٤٤٣	٩٥٤٩	٩٤٢٠	١٠٦٤٢	٩٩٩٣	١	٩٥٤٩	٩٤٢٠
٢٥-٢٩ سنة	١٠٠٦٥	٩٥٥٨	٩٩٢٥	٩٤٨٩	٩٩٢٥	١٠٣١١	٩٥٧٤	١٠٧٦٢	١٠٠٥٤	١	١٠٣١١	٩٥٧٤
٣٠-٣٤ سنة	٥١٨٧	٤٨١٨	٥٢١٦	٤٩٧٦	٥٢١٦	٥٢٣٥	٤٩٠٦	٥٤٢١	٥١١٤	١	٥٢٣٥	٤٩٠٦
٣٥-٣٩ سنة	١٠٢٠	٩٨٦	١٠٨٠	١٠٣٧	١٠٨٠	١٠٨٥	١٠٧٦	١١٣١	١١٢٨	١	١٠٨٥	١٠٧٦

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		السن
بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	
٤٨	٦٣	٥٩	٥٢	٥٠	٥٣	٦٥	٥٥	٤٩-٤٥ سنة
٢	٥	٣	٦	٢	١	٣	٧	٥٤-٥٠ سنة
صفر	صفر	١	٢	صفر	صفر	١	١	٥٩-٥٥ سنة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٤-٦٠ سنة
٢٩ ٨٣٣	٣١ ٧٨١	٢٨ ٣٥٧	٢٩ ٨٤٨	٢٧ ٦١٦	٢٩ ٢٥٤	٢٧ ٢٨٣	٢٨ ٥٩٠	المجموع
٦١ ٦١٤		٥٨ ٢٠٥		٥٦ ٨٧٠		٥٥ ٨٧٣		المجموع الكلي

١٢- عدد الوفيات حسب نوع الجنس والعمر

الجدول ٦

الوفيات حسب نوع الجنس والعمر

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		العدد
ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ر = الرجال ن = النساء
٩٣	١٣٥	١١٠	١٢٦	١٠٩	١٥١	١١٤	١٢٤	صفر-٤ سنة
١٦	١٣	١١	١٣	٥	٩	١٢	٨	٥-٩ سنة
٣٨	٣٩	٣٣	٥١	٣٠	٥٤	٣١	٧١	١٠-١٩ سنة
٩٥	١٨٥	٥٨	١٧٥	٦٩	١٦٠	٧٢	١٣٥	٢٠-٢٩ سنة
١٣٤	٢٥٣	١٢٨	٢٢٧	١٥١	٢٨٤	١٤٨	٢٧١	٣٠-٣٩ سنة
٤٢٦	٧٣٧	٤٥٨	٧٦٨	٤٧٥	٧٩٨	٤٧٠	٨٤٧	٤٠-٤٩ سنة
١ ٣١٢	٢ ٠٦٧	١ ٣١٣	٢ ٠٧٣	١ ٢٦٥	٢ ١١١	١ ٣٦٦	٢ ٢١١	٥٠-٥٩ سنة
٣ ٠٧٠	٤ ٦٠٨	٣ ١٠٢	٤ ٧٠٠	٣ ٢١٦	٤ ٨٥٨	٣ ١٤١	٤ ٩٤٨	٦٠-٦٩ سنة
٥ ٧٢١	٧ ٤١٠	٥ ٤٧٩	٧ ٢٧٢	٥ ٣٧٤	٦ ٩٠٧	٥ ٣٧٠	٦ ٧٩٢	٧٠-٧٩ سنة
٨ ٦٩٣	٧ ٨٦٧	٨ ٧٢٧	٧ ٨٦١	٨ ٥٠١	٧ ٥٧٠	٩ ٠٢٤	٧ ٩١٥	٨٠-٨٩ سنة
٤ ٢٩٥	٢ ٣٣٣	٤ ٤٧١	٢ ٢٨٢	٤ ٢٧٤	٢ ١٣٠	٤ ٣٦٤	٢ ١٠١	٩٠-٩٤ سنة
٢ ٥١٥	٧٦٩	٢ ٣٨٢	٧٣٥	٢ ١٧٧	٦٦٢	٢ ٢٥٧	٦٨٨	٩٥ سنة أو أكثر
٢٦ ٤٠٨	٢٦ ٤١٦	٢٦ ٢٧٢	٢٦ ٢٨٣	٢٥ ٦٤٦	٢٥ ٦٩٤	٢٦ ٣٦٠	٢٦ ١١١	المجموع
٥٢ ٨٢٤		٥٢ ٥٥٥		٥١ ٣٤٠		٥٢ ٤٧١		المجموع الكلي

المصدر: إدارة إحصاءات الدانمرك.

١٣- ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدانمرك مرتفع ويزيد ارتفاعاً، حيث يبلغ حالياً ٧٨,٨ سنة للرجال و٨٢,٨ سنة للنساء.

الجدول ٧

متوسط العمر المتوقع (جداول الستين)

٢٠١٦-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١١	
فتيات	فتيات	فتيات	فتيات	فتيات	فتيات
٨٢,٨٣	٧٨,٨٢	٨٢,٥٣	٧٨,٦١	٨٢,٧٢	٧٨,٥١
٨٢,٠٩	٧٨,١٤	٨١,٨٤	٧٧,٩٧	٨٢,٠٢	٧٧,٨١
٨١,٠٩	٧٧,١٧	٨٠,٨٥	٧٦,٩٨	٨١,٠٤	٧٦,٨٤
٨٠,١	٧٦,١٧	٧٩,٨٦	٧٥,٩٩	٨٠,٠٤	٧٥,٨٥
٧٩,١١	٧٥,١٧	٧٨,٨٧	٧٥	٧٩,٠٥	٧٤,٨٦

ملاحظة: متوسط العمر المتوقع هو متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها شخص له تاريخ ميلاد معين إذا كانت وفاته في المستقبل (من سنة إلى أخرى) هو نفس معدل الوفيات في الفترة الحالية.

المصدر: إدارة إحصاءات الدانمرك.

١٤ - وارتفع معدل الخصوبة بشكل طفيف من ١,٧٢ طفل لكل امرأة في عام ٢٠١٢ إلى ١,٧٨ طفل لكل امرأة في عام ٢٠١٦.

الجدول ٨

العدد السنوي للأطفال المولودين لكل ١٠٠٠ امرأة حسب الفئات العمرية

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٩	٣	١٩-١٥ سنة
٢٩,٨	٢٩	٢٩,١	٢٩,٨	٣٢,٣	٢٤-٢٠ سنة
١٠٧,٤	١٠٢,٧	١٠٢,١	٩٩,٣	١٠٥,١	٢٩-٢٥ سنة
١٣٣,٢	١٣٠	١٢٦,٤	١٢٦,٩	١٢٩,١	٣٤-٣٠ سنة
٦٨,٨	٦٤,١	٦٣,٧	٦٠,٩	٦٢,٧	٣٩-٣٥ سنة
١٤,٥	١٣,٩	١٣,٩	١٣,١	١٢,٨	٤٤-٤٠ سنة
٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٤٩-٤٥ سنة
١ ٧٨٥,٤	١ ٧١٣,٦	١ ٦٩١,٢	١ ٦٦٨,٧	١ ٧٢٩,٢	معدل الخصوبة الكلي*

ملاحظة: * معدل الخصوبة الكلي هو عدد الأطفال الذين سيولدون أحياء لكل ١٠٠٠ امرأة خلال فترة الإنجاب من حياتهن (من سن ١٥ إلى سن ٤٩)، إذا عاشت كل هؤلاء النساء الألف حتى عمر ٥٠ سنة، وإذا كانت لهن في كل سن معدلات الخصوبة المحددة بالفئة العمرية في السنة المعينة. ويقسم المجموع على ١٠٠٠ ينتج عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة في المتوسط.

المصدر: إدارة إحصاءات الدانمرك.

الخصائص الاجتماعية والثقافية

الخصائص الاجتماعية

١٥ - تبلغ النسبة المئوية للسكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة ١٦,١٪؛ أي ١٧,٥٪ بالنسبة للرجال و ١٤,٧٪ بالنسبة للنساء. وتبلغ النسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ١٦,٧٪ - أي ١٧,٢٪ بالنسبة للرجال و ١٦,٢٪ بالنسبة للنساء.

الجدول ٩
نسبة الإعالة

٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		
النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	
٨٩١ ٨٠٦	٩٩٥ ٠٥٢	٨٧٥ ٨٢٦	٩٨٣ ٠٩٥	٨٦٢ ٥٨٤	٩٧٢ ١٢٠	٨٥٢ ٠٠٢	٩٦٢ ٣٣٩	المجموع:
٤٦٨ ٢٥١	٤٩٣ ٣١٧	٤٦٧ ٩٢٥	٤٩٢ ٣٤٩	٤٦٩ ٣٤٥	٤٩٣ ٣٠٢	٤٧٢ ٥١٥	٤٩٦ ١٥٥	>١٥:
%١٦,٢	%١٧,٢	%١٧,٣	%١٦,٥	%١٦,٥	%١٧,٥	%١٦,٧	%١٧,٨	بالنسبة المثوية
٤٢٣ ٥٥٥	٥٠١ ٧٣٥	٤٠٧ ٩٠١	٤٩٠ ٧٤٦	٣٩٣ ٢٣٩	٤٧٨ ٨١٨	٣٧٩ ٤٨٧	٤٦٦ ١٨٤	<٦٥:
%١٤,٧	%١٧,٥	%١٤,٢	%١٧,٣	%١٣,٨	%١٧	%١٣,٤	%١٦,٧	بالنسبة المثوية

١٦- وبلغ عدد الأسر المعيشية في الدانمرك ٢,٦٧ مليون أسرة معيشية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتتألف ٣٨٪ منها من شخص واحد فقط. ويرد في الجدول أدناه متوسط حجم الأسرة.

الجدول ١٠
متوسط حجم الأسرة (عدد الأشخاص)

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
٢ ١٤٨	٢ ١٤٧	٢ ١٤٧	٢ ١٥٠	٢ ١٥٣

١٧- وفي الأسر المعيشية التي لها أطفال، تشكل المرأة في ١٧,٥٪ من تلك الأسر الشخص الوحيد البالغ في الأسرة المعيشية، في حين يبلغ هذا الرقم ٣,٩٦٪ بالنسبة للرجال.

الجدول ١١
حصة الأسر المعيشية الوحيدة الوالد (بالنسبة المثوية)

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
%٣,٦٥	%٣,٧٧	%٣,٨٨	%٣,٩٣	%٣,٩٦	الرجال
%١٧,٤٣	%١٧,٦٤	%١٧,٨٦	%١٧,٧٥	%١٧,٥١	النساء

١٨- وللدانمرك أدنى درجات عدم المساواة في الدخل من بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رغم أن عدم المساواة في الدخل في الدانمرك قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً منذ منتصف التسعينيات على غرار ما سارت عليه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المتوسط. ويتبين من الجدول ١٢ أدناه أن عدم المساواة في الدخل قد تزايد أيضاً من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. ويجدر بالملاحظة أن الدخل الحقيقي المتاح قد تزايد لدى جميع فئات الدخل، رغم أن الزيادة لدى ذوي الدخل المرتفع كانت أعلى من الزيادة لدى ذوي الدخل المنخفض.

الجدول ١٢

مؤشرات عدم المساواة في الدخل المتاح المعادل حسب الزمن

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٢٦,٤	٢٦,١	٢٦,٦	٢٧,١	٢٧,٩

معامل جيني:

ملاحظة: يُظهر معامل جيني عدم المساواة كرقم بين صفر و ١٠٠، حيث يمثل الرقم صفر المساواة المطلقة ويمثل الرقم ١٠٠ الحد الأقصى لعدم المساواة.

١٩ - ولا تعمل الدانمرك بعتبة فقر وطنية رسمية. وتعتبر حصة السكان الذين يعيشون على أقل من ٥٠٪ من متوسط الدخل المتاح في الدانمرك من أدنى الحصص في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وخلال فترة ٢٠١١-٢٠١٥ شهدت الحصة زيادة طفيفة. ويعزى جزء كبير من الزيادة إلى التحاق المزيد من الشباب بالتعليم.

الجدول ١٣

نسبة السكان الذين يعيشون على أقل نسبة ٥٠ في المائة من متوسط الدخل المتاح

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٦,٦	٦,٣	٦,٥	٦,٩	٧,٢

النسبة

إحصاءات الصحة

٢٠ - يقوم نظام الرعاية الصحية العامة الدانمركي على مبدئين اثنين هما استفادة جميع المواطنين من الخدمات بالجنان وعلى قدم المساواة. وتُوفّر مجاناً للمستخدمين الغالبية العظمى من الخدمات الصحية في الدانمرك، من قبيل المستشفيات وخدمات أطباء الطب العام. وبصفة عامة، تُموّل الخدمات الصحية والاجتماعية عن طريق الضرائب ويدعمها نظام الإعانة الإجمالية التي تقدمها الحكومة المركزية واسترداد التكاليف ونظم المعادلة. ويُموّل حوالي ٨٤٪ من نفقات الرعاية الصحية بتمويل حكومي (٢٠١٥). وتُمول حصة ١٦٪ المتبقية في المقام الأول عن طريق السداد التشاركي للمرضى. وتمثل الرعاية الصحية ٣٠٪ من مجموع النفقات العامة (٢٦,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي عام ٢٠١٤، بلغت نفقات الرعاية الصحية ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢١ - وتشكل وفيات الرضع أقل من ٠,٥٪ من المواليد الأحياء.

الجدول ١٤

معدل وفيات الرضع كنسبة من المواليد الأحياء (الرجال = ر، النساء = م)

٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
م	ر	م	ر	م	ر	م	ر	م	ر
١٠٢	٩٥	٩٥	٩٥	١٠٠	٩٥	١٠٠	١١٦	١٠٠	١١٤
٢٩ ٧٩٧	٢٨ ٢١٢	٢٩ ٢٤٣	٢٧ ٧٩٨	٢٩ ٠٧٨	٢٧ ٥٠٩	٢٩ ٦٦٨	٢٨ ١٧٦	٣١ ٨١٨	٢٩ ٩٧١
٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٣٦	٠,٤٦	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٢٧
وفيات الرضع									
المواليد الأحياء									
النسبة المئوية									

ملاحظة: يعرف الرضيع بكونه طفلاً يقل عمره عن سنة واحدة.

المصدر: إدارة إحصاءات الدانمرك وحسابات وزارة الصحة.

٢٢- الوفيات النفاسية بسبب المضاعفات أثناء الحمل والولادة وإجازة الأمومة

الجدول ١٥

الوفيات أثناء الحمل والولادة وإجازة الأمومة

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
>٥	صفر	>٥	٥	صفر

المصدر: .esundhed.dk

٢٣- نخبة من الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية.

الجدول ١٦

نخبة من الأمراض غير المعدية (الحالات الجديدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد)

المرض	نوع الجنس	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الربو	الرجال	٦ ٤٠٠	٦ ٥٥٠	٦ ٦٧٥	٦ ٧٥٠	٦ ٨٢٥
	النساء	٧ ٤٥٠	٧ ٦٥٠	٧ ٨٠٠	٧ ٨٧٥	٧ ٩٧٥
	المجموع	٦ ٩٢٥	٧ ١٠٠	٧ ٢٢٥	٧ ٣٢٥	٧ ٤٠٠
الحرف	الرجال	٥٠٠	٥٠٠	٥٢٥	٥٢٥	٥٥٠
	النساء	٨٢٥	٨٢٥	٨٢٥	٨٢٥	٨٥٠
مرض داء انسداد الرئتين المزمن	الجنسان معاً	٦٥٠	٦٧٥	٦٧٥	٦٧٥	٧٠٠
	الرجال	٣ ١٢٥	٣ ١٥٠	٣ ١٢٥	٣ ١٠٠	٣ ٠٢٥
	النساء	٣ ٨٥٠	٣ ٨٢٥	٣ ٧٧٥	٣ ٧٠٠	٣ ٦٠٠
	الجنسان معاً	٣ ٥٠٠	٣ ٥٠٠	٣ ٤٥٠	٣ ٤٠٠	٣ ٣٢٥
التهاب المفاصل	الرجال	٤٧٥	٤٧٥	٥٠٠	٥٠٠	٥٢٥
	النساء	١ ١٠٠	١ ١٥٠	١ ١٧٥	١ ١٧٥	١ ٢٠٠
	الجنسان معاً	٧٧٥	٨٢٥	٨٢٥	٨٥٠	٨٥٠
	الرجال	٦٢٥	٧٢٥	٨٠٠	٨٧٥	٩٢٥
ترقق العظام	النساء	٣ ٥٠٠	٣ ٨٥٠	٤ ١٢٥	٤ ٣٧٥	٤ ٥٧٥
	الجنسان معاً	٢ ٠٧٥	٢ ٣٠٠	٢ ٤٧٥	٢ ٦٢٥	٢ ٧٥٠
الْقَصَام	الرجال	٥٠٠	٥٢٥	٥٥٠	٥٧٥	٥٧٥
	النساء	٣٥٠	٣٧٥	٤٠٠	٤٠٠	٤٢٥
	الجنسان معاً	٤٢٥	٤٥٠	٤٧٥	٤٧٥	٥٠٠
	الرجال	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
داء السكري، الصنف ١	النساء	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٧٥
	الجنسان معاً	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥
داء السكري، الصنف ٢	الرجال	٣ ٦٧٥	٣ ٩٧٥	٤ ٢٠٠	٤ ٣٠٠	٤ ٣٧٥
	النساء	٢ ٩٠٠	٣ ١٢٥	٣ ٣٠٠	٣ ٣٧٥	٣ ٤٢٥
	الجنسان معاً	٣ ٣٠٠	٣ ٥٥٠	٣ ٧٥٠	٣ ٨٥٠	٣ ٩٠٠

المصدر: .esundhed.dk

الجدول ١٧

نخبة من الأمراض المعدية (حالات جديدة)

عدد الحالات الجديدة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
فيروس نقص المناعة البشرية	٢٠٣	٢٤٢	٢٦١	٢٨٠	٢٤٤
الإيدز	٤٨	٤٦	٥٠	٤٥	٤١
مرض السيلان	٦٧٨	٨٠٢	١١٤١	١٦٥٣	٢٠٠٨
مرض الزهري	٣٥٠	٣٢٥	٣٦٥	٤٣٩	٣٦٦
المتدثرة	٢٦ ٣٨٥	٢٧ ٦٢٨	٣٠ ٨٨١	٣١ ٧٨٢	٣٤ ١٣٢
التسمم الوشقي	٢	صفر	١	٢	صفر
التهاب الكبد A	٥٣	١٠٨	٣١	١٩	٣٧
التهاب الكبد B	٣٠٣	٢٩٧	٢٣٠	٢٧٤	٢٧٥
التهاب الكبد C	٢٦٨	٢٤٠	٢٢١	٣١٤	٢٤٠
التهاب السحايا بالمستدمية النزلية	٤	٩	١	٣	٣
القيح	١٢٦	١١٣	١٥٩	١٨٤	١٦٦
داء البريميات	٧	٣	٧	٨	١٥
الحصبة	٢	١٧	٢٧	٩	٣
الحالات الأخرى لالتهاب السحايا	٣٦	٤٣	٥٠	٤١	٣٧
داء المكورات السحائية	٥٨	٥٥	٤٤	٤٠	٣٧
النكاف	١٥	٦١	٤٢	١٥	١٥
داء لايم	٦٤	٨١	٤٦	٦٨	٤٨
داء البغاء	١٢	١٢	١٤	٢٤	٢٤
السعال الديكي	١٥٩	٧٣	٩٢	١١٣	٢٠٧
أمراض المكورات الرئوية	٥٩	٧٩	٥٥	٦٥	٧١
الحصبة الألمانية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
داء الشيغلالات	٥٩	٩٤	٧٦	١١٧	١٧٦
الكزاز	صفر	١	صفر	صفر	١
داء السل	٣٩٠	٣٥٩	٣٢٥	٣٧٦	٣٣٢
حمى التيفود	٢٩	١٤	٢٢	١٢	٢٩
الإشريكية القولونية	١٧٣	١٧٨	٢٧١	٢٢٠	٢٤٢

المصدر: معهد ستاتنز سيروم (SSI).

٢٤ - الأسباب العشرة الأكثر شيوعاً للوفاة في الدانمارك حسب نوع الجنس.

الجدول ١٨

عشرة أسباب رئيسية للوفاة

المرض	نوع الجنس	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
السرطان	الرجال	٨ ٢٥٤	٨ ٢٥٦	٨ ٢٥٢	٨ ٣١٠	٨ ٤١٣
	النساء	٧ ٥٢٢	٧ ٦١٨	٧ ٤٦٩	٧ ٥٠٧	٧ ٥٤٠
أمراض القلب	الرجال	٤ ٤٧٠	٤ ٤٥٣	٤ ٣٩١	٤ ٢٧٩	٤ ٣٤٤
	النساء	٤ ٣٨٢	٤ ٣٢٦	٤ ٠٣٤	٣ ٧٩٨	٣ ٩٠٦

المرض	نوع الجنس	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
أمراض الجهاز التنفسي	الرجال	٢ ٧٧٢	٢ ٧١٩	٢ ٩١٤	٢ ٧٣٤	٢ ٩١٣
	النساء	٣ ١٧٧	٣ ١٦٩	٣ ٣٣٤	٢ ٩٩٥	٣ ١٤٢
أمراض الدورة الدموية الأخرى	الرجال	٢ ١٧٧	٢ ٢٠١	٢ ٢٤١	٢ ٠٨٢	٢ ١٦٨
	النساء	٢ ٦٧٤	٢ ٥٢٨	٢ ٤٧٢	٢ ٤٤٣	٢ ٥٣٥
المرض العقلي	الرجال	١ ٣٦٢	١ ٣٨٨	١ ٣٩٠	١ ٣٧٠	١ ٥٦٩
	النساء	١ ٧٦٨	١ ٧٩٣	١ ٩٢٩	١ ٩٠٠	١ ٩٩٠
الوفيات دون معلومات طبية	الرجال	٦٤٧	٥٦٠	٩١٠	٨٠٢	١ ٢١٨
	النساء	٦٩٩	٥٠١	٧٩٣	٧٤٤	١ ٢٥٨
أمراض الجهاز العصبي وأعضاء الحواس	الرجال	٨١٨	٨٦٥	٩٤٥	٩٦٦	١ ٠٥٧
	النساء	١ ٠٨٦	١ ٠٩٠	١ ١٤٧	١ ١٦٦	١ ٢٨٥
أمراض الجهاز الهضمي	الرجال	١ ٣٠١	١ ١٩٤	١ ١٥٦	١ ١٤٣	١ ١٣٧
	النساء	١ ٢٢٠	١ ١٢٤	١ ٠٨٠	١ ١٠٣	١ ٠١٢
أمراض الغدد الصماء والاضطرابات الأيضية	الرجال	٩١٤	٨٩٦	٩١٢	٩٣٦	٩١٨
	النساء	٨٠٨	٨٠٨	٨٢٩	٨١٥	٨٧٢
أسباب غير محددة	الرجال	٦٦١	٦٥٤	٦٩٤	٦٣٠	٦٣٥
	النساء	١ ١٥٠	١ ١٢٢	١ ١٤٤	١ ٠٨٦	١ ١٣٢

المصدر: esundhed.dk.

الخصائص الثقافية

٢٥- لا تسجل الدانمرك المواطنين حسب الانتماء الديني. غير أنه، لما كان الأشخاص المنتمون إلى كنيسة الدانمرك القائمة (Folkekirken) يسجلون لغرض دفع ضريبة الكنيسة، فإنه يمكن إثبات أن ما يقارب ٧٦٪ من السكان (٧٤٪ من الرجال و٧٨٪ من النساء) ينتمون إلى الكنيسة الانجيلية اللوثرية. ويشكل الإسلام ثاني أكبر ديانة في الدانمرك، بعد المسيحية. وتشمل المعتقدات الدينية الأخرى الطائفة اليهودية والهندوسية والبوذية.

٢٦- والتعليم الابتدائي إلزامي من الصف صفر إلى ٩. أما المرحلة الإعدادية - الصف ١٠ - فهي اختيارية ويلتحق بها حوالي ٥٠٪ من التلاميذ. و٧٨٪ من التلاميذ الدانمركيين يرتادون المدارس الابتدائية العامة (folkeskole)، بينما يرتاد ٢٢٪ منهم المدارس الخصوصية أو المدارس الخاصة. ويختر الآباء بين المدرسة العامة أو المدرسة الخاصة.

٢٧- ويمكن تقسيم التعليم الثانوي العام - والذي يشار إليه أيضاً باسم برامج تعليم الشباب - إلى أربعة برامج عامة تعد جميع التلاميذ لمواصلة الدراسة:

- تعليم ثانوي لمدة ثلاث سنوات (جيمننازيوم)؛
- شهادة عليا في التجارة لمدة ثلاث سنوات (HHX)؛
- شهادة عليا تقنية لمدة ثلاث سنوات (HTX)؛
- شهادة تحضيرية عليا لمدة سنتين (HF).

٢٨- وتشمل المرحلة الثانوية من التدريب المهني في الدانرك أكثر من ١٠٠ برنامج، وتختلف مدة كل تدريب من سنتين إلى خمس سنوات ونصف السنة. وتتكون البرامج من تعليم عملي وتعليم نظري. ويجري الجزء العملي في شركة معتمدة. أما الجزء النظري فيجري في مدرسة تدريب مهني معتمدة.

٢٩- ونظام التعليم العام من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة مجاني للجميع.

الجدول ١٩

التعليم الابتدائي والثانوي (الملتحقون، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، والمتمون لدراساتهم)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي (الصفوف من صفر إلى ١٠)							
٦٦ ٠٢٠	٦٥ ٤٤٤	٦٧ ٢٠٦	٦٥ ٨٢٢	٦٦ ٩٥١	٦٦ ٠٢٠	٦٦ ٦٥٠	الملتحقون بالصف صفر
٧١٣	٧١٢	٧١٠	٧٠٩	٧١٢	٧١٥	٧١٧	عدد التلاميذ في ٩/٣٠
٤٠٩	٥٤٦	٧١٣	٩٨٦	٨٤٣	٦٥٨	١١٤	
%٥٢	%٥١	%٥١	%٥١	%٥١	%٥١	%٥١	نسبة التلاميذ في ٩/٣٠
%٤٨	%٤٩	%٤٩	%٤٩	%٤٩	%٤٩	%٤٩	نسبة التلميذات في ٩/٣٠
التدريب المهني في المرحلة الثانوية							
٤٢ ٧١٩	٥٢ ١٤٨	٥٩ ٢٨٤	٥٩ ٩٢٩	٦٠ ٣٣٤	٦١ ٥٣٣	٦٣ ٢٦٦	الملتحقون
١٠٧	١٢٠	١٣٣	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٥	عدد التلاميذ في ٩/٣٠
١٢٦	٣٦٧	٥٤٨	٤٧٠	٣٣٨	٤٦٥	٣٥٣	
%٥٩	%٥٦	%٥٦	%٥٥	%٥٥	%٥٥	%٥٥	نسبة التلاميذ في ٩/٣٠
%٤١	%٤٤	%٤٤	%٤٥	%٤٥	%٤٥	%٤٥	نسبة التلميذات في ٩/٣٠
٣٣ ٣٠٨	٣٢ ٢٥٤	٣٥ ٠٧٩	٣٣ ٠٦٥	٣٤ ٠٢٨	٣٣ ١٠١	٣٣ ١٢٨	المتمون لدراساتهم
التعليم الثانوي العام (الجيمنازيوم)							
٥٧ ٣٧٣	٥٥ ٨٢٢	٥٥ ١٨٠	٥٦ ٣٦١	٥٥ ٦٩١	٥٥ ٢٥٣	٥٣ ٧٧٨	الملتحقون
١٥١	١٤٩	١٤٨	١٤٨	١٤٥	١٤١	١٣٣	عدد التلاميذ في ٩/٣٠
٠٨٩	٠٧٤	٥٧٦	٤٧١	٨٥٥	٥٣٤	٨٨٢	
%٤٧	%٤٧	%٤٧	%٤٧	%٤٧	%٤٧	%٤٦	نسبة التلاميذ في ٩/٣٠
%٥٣	%٥٣	%٥٣	%٥٣	%٥٣	%٥٣	%٥٤	نسبة التلميذات في ٩/٣٠
٤٧ ٥٨٦	٤٧ ١٠٧	٤٧ ١٥٦	٤٥ ٤٤٣	٤٣ ١٣٦	٤٠ ٤٠٠	٣٨ ٠١٣	المتمون لدراساتهم

٣٠- ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة ١٠٠٪ للبالغين الدانركيين. وهذا يعني أن جميع البالغين الدانركيين يعرفون القراءة، ولكن ليسوا جميعهم قراء أكفاء. ومع تزايد الطلب على قدرات القراءة في المجتمع، يعتبر انعدام الكفاءة في القراءة تحدياً متنامياً.

الخصائص الاقتصادية

القوة الاقتصادية

٣١- للدانمرك اقتصاد متقدم بدخل عال للفرد الواحد. ففي عام ٢٠١٦، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الدانمركي ٢٠٦٦ بليون كرونة دانمركية. (٣١٠,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل ٣٦٠ ٦٠٠ كرونة دانمركية (٤٦ ١٠٤ دولارات من دولارات الولايات المتحدة). ولئن ظل الناتج المحلي الإجمالي ينمو كل عام منذ الانكماش الحاد في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن نمو الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل لا يزال معتدلاً في سياق تاريخي.

الجدول ٢٠

الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢٠٦٦	٢٠٢٧,١	١٩٨١,٢	١٩٢٩,٧	١٨٩٥	الأسعار الحالية (ببلايين الكرونات الدانمركية)
٢	١,٦	١,٦	٠,٩	٠,٢	النمو الحقيقي بالنسبة المئوية من فترة زمنية إلى أخرى

٣٢- الدخل القومي الإجمالي

الجدول ٢١

الدخل القومي الإجمالي ببلايين الكرونات الدانمركية

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
٢١١٨,١	٢٠٩٠,٤	٢٠٥٣,٢	١٩٩٠,٨	١٩٣٧,٨

٣٣- وبلغ معدل التضخم بمقياس التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ٠,٣ في عام ٢٠١٦. وظل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية منخفضاً في السنوات الأخيرة، مما يعكس الاتجاهات الدولية.

الجدول ٢٢

الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية (٢٠١٥ = ١٠٠) حسب الأرقام الرئيسية (المتوسط، السنوي)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
١٠٠,٣	١٠٠	٩٩,٦	٩٩	٩٨,٢

٣٤- وللدانمرك مستوى مرتفع من الإنفاق العام، حيث يبلغ ما يزيد على ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق المستويات التاريخية إلى حد ما. وتوفر الحكومة الرعاية الصحية والتعليم بالمجان ومستوى عالياً من الضمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى النفقات الكبيرة على الاستهلاك العام، تمثل تحويلات الإيرادات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ٢٣

نفقات الحكومة العامة (الاستهلاك الحكومي، المجموع)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٤١,٧	٤١,٢	٤٠,٦	٤٠,٧	٤١,٩	الخدمات الحكومية العامة
٢٢,٠	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٤,٧	٢٦,٤	الدفاع
١٩,١	١٨,٨	١٨,٣	١٨,١	١٧,٩	النظام والسلامة العامة
٢٧,٨	٢٨,٥	٢٨,٣	٢٨,٠	٢٨,٠	الشؤون الاقتصادية
٦,٥	٦,٦	٦,٦	٦,٤	٥,٨	الحماية البيئية
١,٩	١,٦	١,٥	١,٨	١,٦	السكن ومرافق المجتمع المحلي
١٦١,٦	١٥٧,٦	١٥٣,١	١٤٩,٣	١٤٧,٧	الصحة
٢٣,٢	٢٢,٩	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٠	الترفيه والثقافة والدين
٩٦,٠	٩٧,٤	٩٦,٢	٩٠,٥	٩٠,٩	التعليم
١٢٤,٩	١٢٢,٠	١٢٠,٨	١٢٠,٢	١١٩,٤	الحماية الاجتماعية
٥٢٤,٨	٥١٩,٢	٥١٠,٩	٥٠١,٩	٥٠١,٦	المجموع

٣٥- ودأبت الدانمرك على اتباع سياسة اقتصادية يطبعها الاستقرار وتقترن بمنظور تخطيط طويل الأمد. ويجري التخطيط للسياسة الاقتصادية في إطار قانون الميزانية الدانمركي، والخطة الحكومية المتوسطة الأجل، وميثاق الاستقرار والنمو. ويحدد الإطار أهدافاً ملموسة للتمويل العام في شكل استدامة طويلة الأجل وتقييد على الأقل بتوازن هيكلي للميزانية بحلول عام ٢٠٢٥. وتدعم هذه الأهداف حدوداً قصوى للإنفاق المتعددة السنوات، يتم تحديدها لفترة تطلعية متواصلة من أربع سنوات للحكومة المركزية والبلديات والمناطق تبعاً. وتستند سقف الإنفاق إلى توقعات متوسطة الأجل، تعمل بمبدأ تحوطي، بمقتضاه لا يدرج إلا أثر الإصلاحات والمبادرات التي وافقت عليها الأغلبية في البرلمان الدانمركي.

الجدول ٢٤

الدين الحكومي وعجز الميزانية في الدانمرك (الدين والعجز تبعاً لتعريفات الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي) ببلايين الكرونات الدانمركية والنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٢,٩-	٣٥,٦-	٢١,٠	٢٣,٨-	٦٦,١-	العجز الحكومي (-)/الفائض (+) ببلايين الكرونات الدانمركية
-	-	١,١%	-	-	النسبة المئوية للعجز الحكومي (-)/الفائض (+) من الناتج المحلي الإجمالي
٧٧٨,٥	٨٠١,٤	٨٦٩,٦	٨٤٩,٩	٨٥٠,٧	الدين الحكومي ببلايين الكرونات الدانمركية
٣٧,٧%	٣٩,٥%	٤٤%	٤٤%	٤٥,٢%	النسبة المئوية للدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي

٣٦- وازداد دخل الرجال والنساء المتاح قبل خصم الضريبة بما يقارب ١٠٪ من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، (راجع الجدول ٢٥)، مما يعكس نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتظل

فوارق الدخل بين الرجال والنساء صغيرة إذا قورنت دولياً. ويبرز الفرق بين الدخل قبل خصم الضريبة والدخل المتاح المستوى العالي نسبياً لإعادة التوزيع.

الجدول ٢٥

السكان حسب نوع الدخل ونوع الجنس بالكرونة الدانمركية

	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
الدخل قبل خصم الضريبة	٣٥٦ ٢٥٢	٣٤٢ ٩٨٧	٣٣٦ ١٩٢	٣٢٨ ٥٤٢	٣٢٢ ٨٦٠	الرجال
	٢٧٧ ٦١٥	٢٦٨ ٢٣٢	٢٦٣ ٠٤٠	٢٥٧ ٦٠١	٢٥١ ٨٩٢	النساء
المجموع	٣١٦ ٣٥٢	٣٠٥ ٠١٨	٢٩٩ ٠٠٩	٢٩٢ ٤٥٨	٢٨٦ ٧٦٥	
الدخل المتاح	٢٣٤ ٦٩١	٢٢٦ ٢٤٤	٢٢٢ ٠٥٢	٢١٥ ٨٢٧	٢١١ ٧٣٤	الرجال
	١٩٢ ٦٦١	١٨٧ ٣١٢	١٨٣ ٤٦٠	١٧٩ ١٧٢	١٧٥ ٥٤٤	النساء
المجموع	٢١٣ ٣٦٥	٢٠٦ ٤٧٠	٢٠٢ ٤٣٥	١٩٧ ١٨٢	١٩٣ ٣٢٧	

ملاحظة: سن ١٥ وما فوق. دخل غير معادل.

العمل المأجور

٣٧- يجمع نموذج سوق العمل الدانمركي بين المرونة والأمن الوظيفي في إطار سياسة لسوق العمل النشطة - وغالباً ما يطلق عليها "الأمن الوظيفي المرن". ويتضمن النموذج قواعد مرنة للتشغيل والتسريح، تسمح لأرباب العمل بتسريح المستخدمين خلال فترات الركود الاقتصادي وتشغيل مستخدمين جدد عندما تتحسن الظروف. ويغير حوالي ٢٥٪ من العاملين في القطاع الخاص في الدانمرك عملهم كل عام. ويتم الجمع بين هذه المرونة وأمن البطالة في شكل ضمان لاستحقاق البطالة عند مستوى مرتفع نسبياً - يصل إلى ٩٠٪ بالنسبة للعمال الأقل أجراً. وتضمن سياسة سوق العمل النشطة إرساء نظام فعال لتوفير التوجيه أو التعليم لكل العاطلين عن العمل بل والأفضل توفير العمل لهم. وتنفق الدانمرك ما يقارب ١,٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على سياسة سوق العمل النشطة.

٣٨- ويعتمد نموذج سوق العمل الدانمركية على تقليد استمر على مدى قرن من الحوار الاجتماعي والتفاوض بين الشركاء الاجتماعيين - النقابات العمالية والمنظمات المهنية. ويدين تطوير سوق العمل بالشئ الكثير لنموذج التفاوض الجماعي الدانمركي، الذي يكفل حماية واسعة للعمال في الوقت الذي يأخذ فيه تغير ظروف الإنتاج والسوق في الحسبان. وبالتالي فإن أطراف سوق العمل تنظم المسائل المتعلقة بظروف العمل عن طريق الاتفاقات الجماعية. وتتضمن هذه الاتفاقات الجماعية أحكاماً بشأن الحد الأدنى للأجور، تختلف تبعاً لميدان العمل. ويشمل الاتفاق الجماعي أو اتفاق الإذعان ما يقارب ٨٠ في المائة من جميع المستخدمين في الدانمرك. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقات الجماعية لها تأثير انسيابي على المجالات التي لا يشملها أي اتفاق جماعي. ومن خلال ما يسمى بالاتفاق الرئيسي، وضعت الأطراف قواعد اللجوء إلى الإضراب والحصار والإغلاق والمقاطعة.

٣٩- وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل البطالة (العاطلون عن العمل كنسبة مئوية من القوة العاملة) ٦٪ بالنسبة للرجال و ٦,٨٪ بالنسبة للنساء - أي ٦,٣٪ في المجموع.

الجدول ٢٦

العاطلون عن العمل كنسبة مئوية من القوة العاملة حسب نوع الجنس والعمر
(م = المتوسط، ر = الرجال، ن = النساء)

	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			٢٠١٦		
	م	ر	ن	م	ر	ن	م	ر	ن	م	ر	ن
كل الأعمار	٧,١	٦,٩	٧,٤	٦,٨	٦,٦	٦,٩	٦,٣	٦,١	٦,٥	٦,٣	٦,٠	٦,٨
٢٤-١٥	١٣,٠	١٤,٢	١١,٨	١٢,٦	١٣,٧	١١,٥	١٠,٨	١١,٦	١٠,٠	١٢,٠	١٣,١	١٠,٩
٣٤-٢٥	٨,٦	٧,٣	١٠,٠	٨,٤	٧,٦	٩,٣	٧,٩	٧,٣	٨,٦	٨,٥	٧,١	١٠,١
٤٤-٣٥	٥,٥	٤,٩	٦,٢	٥,١	٤,٤	٥,٨	٤,٨	٤,٥	٥,١	٤,٧	٣,٩	٥,٥
٥٤-٤٥	٥,٢	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٤,٦	٤,٨	٤,٩	٤,٧	٥,١	٤,٠	٣,٧	٤,٢
٦٤-٥٥	٥,١	٥,٢	٥,١	٤,٨	٥,١	٤,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٨	٤,٠	٤,٠	٤,١

المصدر: AKU121 - استناداً إلى بيانات استقصاء القوة العاملة-، وهي الأكثر استخداماً في المقارنات الدولية.

٤٠ - وتمثل الإدارة العامة والتعليم والصحة قرابة ثلث مجموع العمالة في الدانمرك، بينما تمثل التجارة والنقل ما يقارب الربع. والتجارة والنقل هما المهنتان الأكثر شعبية بالنسبة للرجال حيث تمثل ٢٥٪ من العاملين، في حين يعمل حوالي نصف العاملين في الإدارة العامة والتعليم والصحة.

الجدول ٢٧

المستخدمون والعاملون لحسابهم الخاص (نهاية تشرين الثاني/نوفمبر) حسب نوع الجنس والمهنة

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المجموع	٧٠ ٧٢٤	٧١ ٣٢٤	٧١ ٥٧٥	٧١ ٣٣٥	٧١ ٣٥٠
الزراعة والحراثة وصيد الأسماك					
التصنيع والتعدين واستغلال المحاجر	٣٢٣ ٥٥١	٣١٦ ٣٣٥	٣١١ ٠٧٤	٣١٥ ٧٣٢	٣١٨ ٣٩٩
خدمات المرافق					
البناء	١٥٦ ٥٣٢	١٥٤ ٢٤٥	١٥١ ١١٦	١٥٥ ٤٧١	١٦١ ١٨٧
التجارة والنقل وما إلى ذلك	٦٤٩ ٥٨٨	٦٤٦ ٥٧٦	٦٥٠ ١٢٤	٦٥٨ ٢٦٧	٦٦٩ ١٣٩
المعلومات والاتصالات	٩٩ ٧٦١	١٠٠ ٣٧٥	١٠٠ ٨٢٣	١٠١ ٥٦٥	١٠٥ ٨٧٤
المالية والتأمين	٨١ ٥٧٤	٧٩ ٢٦٨	٧٨ ٥٧٠	٧٧ ٥٧٩	٧٧ ٢٧٧
العقارات	٤٤ ٢٤٨	٤٤ ١٨٣	٤٤ ٦٤٦	٤٤ ٧٨٤	٤٥ ٧٥٠
خدمات الأعمال الأخرى	٢٧٤ ١٠٢	٢٧٩ ٥٢٤	٢٨٧ ٢٢٧	٢٩٧ ٠٢٩	٣٠٧ ٠٢٢
الإدارة العامة والتعليم والصحة	٨٧١ ٤١٠	٨٦٦ ٩٨٦	٨٧١ ٣٢٨	٨٦٨ ٧٧٧	٨٧٣ ٢٠١
أنشطة الفنون والتسلية والترفيه	١٢٢ ٦٠١	١٢١ ٨٢٧	١٢٣ ١١٣	١٢٤ ٩١٣	١٢٦ ٤٢٧
نشاط غير مذكور	٤ ٣٢٧	٤ ١٩٧	٤ ٣٥٢	٤ ٣٨٨	٣ ٧٨٣
المجموع	٢ ٦٩٨ ٤١٨	٢ ٦٨٤ ٨٤٠	٢ ٦٩٣ ٩٤٨	٢ ٧١٩ ٨٤٠	٢ ٧٥٩ ٤٠٩
الرجال	٥٦ ٦٦٧	٥٧ ٠٥٥	٥٧ ٢٠٨	٥٦ ٨٤٨	٥٦ ٦٨٥
الزراعة والحراثة وصيد الأسماك					
التصنيع والتعدين واستغلال المحاجر	٢٢٨ ٧١٥	٢٢٤ ١٥٧	٢٢٠ ٣٨٤	٢٢٣ ٧٢٧	٢٢٦ ١١٠
خدمات المرافق					

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١٤٦ ١٨٣	١٤١ ٠٨٨	١٣٧ ٠٣٨	١٣٩ ٨٥٠	١٤٢ ٠٣٤	البناء
٣٩٨ ١٨٨	٣٩٢ ٣٢٠	٣٨٨ ١٨٩	٣٨٥ ٩٤٧	٣٨٨ ٢٥٢	التجارة والنقل وما إلى ذلك
٧٣ ٨٣٦	٧٠ ٨٧٠	٧٠ ٣٨١	٦٩ ٨٩٩	٦٩ ٦٠٥	المعلومات والاتصالات
٤٠ ٤٨٨	٤٠ ١٧٥	٤٠ ٢٢٢	٤٠ ١٧١	٤٠ ٩٨٨	المالية والتأمين
٢٩ ١٤٧	٢٨ ٦٨٥	٢٨ ٨١١	٢٨ ٦٣٥	٢٨ ٧٦٢	العقارات
١٧١ ٠٤٦	١٦٦ ٠٨٤	١٦٠ ٢٤٤	١٥٤ ٢٦٢	١٥٠ ٦٣٢	خدمات الأعمال الأخرى
٢٥٢ ٧١٩	٢٥٠ ٧٣٤	٢٥١ ٩٦٨	٢٥٠ ١٧٨	٢٥٠ ٨٦١	الإدارة العامة والتعليم والصحة
٥٣ ٦٤٨	٥٢ ٩٨٢	٥٢ ٢٤٤	٥١ ٣٥١	٥١ ٤٣٤	أنشطة الفنون والتسلية والترفيه
٢ ٤١٠	٢ ٨١١	٢ ٧٦٠	٢ ٦٣٨	٢ ٦٣٢	نشاط غير مذكور
١ ٤٥٠ ٤٦٠	١ ٤٢٦ ٣٢٤	١ ٤٠٩ ٤٤٩	١ ٤٠٤ ١٤٣	١ ٤١٠ ٥٨٢	المجموع
١٤ ٦٦٥	١٤ ٤٨٧	١٤ ٣٦٧	١٤ ٢٦٩	١٤ ٠٥٧	النساء الزراعة والحراثة وصيد الأسماك
٩٢ ٢٨٩	٩٢ ٠٠٥	٩٠ ٦٩٠	٩٢ ١٧٨	٩٤ ٨٣٦	التصنيع والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات المرافق
١٥ ٠٠٤	١٤ ٣٨٣	١٤ ٠٧٨	١٤ ٣٩٥	١٤ ٤٩٨	البناء
٢٧٠ ٩٥١	٢٦٥ ٩٤٧	٢٦١ ٩٣٥	٢٦٠ ٦٢٩	٢٦١ ٣٣٦	التجارة والنقل وما إلى ذلك
٣٢ ٠٣٨	٣٠ ٦٩٥	٣٠ ٤٤٢	٣٠ ٤٧٦	٣٠ ١٥٦	المعلومات والاتصالات
٣٦ ٧٨٩	٣٧ ٤٠٤	٣٨ ٣٤٨	٣٩ ٠٩٧	٤٠ ٥٨٦	المالية والتأمين
١٦ ٦٠٣	١٦ ٠٩٩	١٥ ٨٣٥	١٥ ٥٤٨	١٥ ٤٨٦	العقارات
١٣٥ ٩٧٦	١٣٠ ٩٤٥	١٢٦ ٩٨٣	١٢٥ ٢٦٢	١٢٣ ٤٧٠	خدمات الأعمال الأخرى
٦٢٠ ٤٨٢	٦١٨ ٠٤٣	٦١٩ ٣٦٠	٦١٦ ٨٠٨	٦٢٠ ٥٤٩	الإدارة العامة والتعليم والصحة
٧٢ ٧٧٩	٧١ ٩٣١	٧٠ ٨٦٩	٧٠ ٤٧٦	٧١ ١٦٧	أنشطة الفنون والتسلية والترفيه
١ ٣٧٣	١ ٥٧٧	١ ٥٩٢	١ ٥٥٩	١ ٦٩٥	نشاط غير مذكور
١ ٣٠٨ ٩٤٩	١ ٢٩٣ ٥١٦	١ ٢٨٤ ٤٩٩	١ ٢٨٠ ٦٩٧	١ ٢٨٧ ٨٣٦	المجموع

٤١ - وفي عام ٢٠١٦، كان ٧٢٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٦٤ عاماً يعملن مقارنة بمعدل ٧٨٪ من الرجال. ومن عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، ارتفع مجموع معدل العمالة من ٧٣٪ إلى ٧٥٪، لكن يجدر بالذكر أن الزيادة في العمالة كانت مرتفعة بشكل خاص بالنسبة للفئة العمرية من ٥٥ إلى ٦٤ سنة - حيث ارتفعت من ٦١٪ إلى ٦٩٪.

الجدول ٢٨

معدلات العمالة حسب التواتر ونوع الجنس والعمر (ن = نساء؛ م = مجموع؛ ر = رجال)

	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥			٢٠١٦		
	ن	م	ر	ن	م	ر	ن	م	ر	ن	م	ر
العمر، المجموع	٧٠,٠	٧٢,٦	٧٥,٠	٧٠,٠	٧٢,٨	٧٥,٨	٦٩,٨	٧٣,٥	٧٦,٦	٧٠,٤	٧٤,٩	٧٧,٧
١٥-٢٤ سنة	٥٥,٤	٥٣,٨	٥٢,٥	٥٥,١	٥٣,٨	٥٢,٨	٥٤,٩	٥٥,٥	٥٤,٧	٥٦,٣	٥٨,٢	٥٦,٥
٢٥-٣٤ سنة	٧٣,٦	٧٧,٤	٨١,٩	٧٢,٧	٧٦,٣	٨٠,٥	٧٢,١	٧٦,٩	٨٠,٩	٧٢,٧	٧٧,٢	٨٢,٤
٣٥-٤٤ سنة	٨١,٦	٨٤,٨	٨٨,٠	٨١,٦	٨٥,٢	٨٩,٣	٨١,٠	٨٥,٣	٨٩,٢	٨١,٤	٨٥,٠	٨٩,٣

٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣			
ن	ر	م	ن	ر	م	ن	ر	م	ن
٨٢,٢	٨٧,٣	٨٤,٧	٨٠,٠	٨٧,٠	٨٣,٥	٨١,٢	٨٥,٩	٨٣,٦	٨١,٦
٨٤,٧	٨٣,٢	٨١,١	٨٠,٠	٨٧,٠	٨٣,٥	٨١,٢	٨٥,٩	٨٣,٦	٨١,٦
٦٣,٦	٧١,٩	٦٧,٨	٥٩,٦	٦٩,٨	٦٤,٧	٥٧,٦	٦٨,٩	٦٣,٢	٥٦,٨
٦٦,٥	٦١,٧	٥٥,٨	٥٩,٦	٦٩,٨	٦٤,٧	٥٧,٦	٦٨,٩	٦٣,٢	٥٦,٨

إحصاءات بشأن الجرائم

القتل والشروع في القتل والاعتداء الجسيم للغاية^(١٠)

٤٢- يبين الجدول ٢٩ عدد الجرائم المبلغ عنها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ والتي تتعلق بالقتل والشروع في القتل والاعتداء الجسيم للغاية، بما في ذلك العنف المفضي إلى الموت.

الجدول ٢٩

عدد التقارير لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٠,٩	٠,٨	١,٠	٠,٧	٠,٨	القتل
٣,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٩	٢,٥	الشروع في القتل
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	الاعتداء الجسيم للغاية
٤,٥	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٦	المجموع

٤٣- ويبين الجدول ٣٠ عدد أحكام الإدانة المتعلقة بالقتل، أو الشروع في القتل، أو الاعتداء الجسيم للغاية^(١١). واستناداً إلى الأرقام الواردة أدناه، يبلغ متوسط أحكام الإدانة كل عام ٠,٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة فوق سن المسؤولية الجنائية و٢,٥ إدانة لكل ١٠٠ ٠٠٠ رجل. ويجدر بالإشارة أن العدد المحدود نسبياً من أحكام الإدانة يعني أن التغييرات يمكن أن تحدث بسهولة من سنة إلى أخرى.

الجدول ٣٠

عدد الإدانات ٢٠١١-٢٠١٥

٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		
ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	
٢	٣٠	٤	١٨	٤	٢٠	٣	٣١	٢	٢٤	القتل
٤	٢٩	٣	٢٠	٤	٣٩	١	٢٣	١	٢٦	الشروع في القتل
١	٨	٢	٣	١	٩	٢	٩	١	١٢	الاعتداء الجسيم للغاية
٧	٦٧	٩	٤١	٩	٦٨	٦	٦٣	٤	٦٢	المجموع

(١٠) تستند التقديرات إلى بيانات من إدارة إحصاءات الدانمارك.

<http://www.dst.dk/en/Statistik/emner/levevilkaar/kriminalitet>

(١١) الإدانة تعني الحالات التي يكون فيها الشخص مذنباً. ولا تشمل الحالات التي يتم فيها حفظ الدعوى أو الحكم بالبراءة. وتتعلق أحكام الإدانة بأخطر عنصر في الجريمة، حيث يمكن إدراج أكثر من تهمة جنائية واحدة في نفس الحكم بالإدانة. ويمكن أن يصدر في حق الشخص نفسه أكثر من حكم بالإدانة خلال سنة واحدة.

جرائم العنف والسلب^(١٢)

٤٤ - ويبين الجدول ٣١ عدد الأشخاص المدانين بجريمة عنف وما إلى ذلك ضد سلطة عامة أو اعتداء بسيط أو اعتداء خطير أو سلب. وفي المتوسط، يُدان كل عام ما يقارب ٥ ٥٠٠ شخص بالجرائم المذكورة. وهذا ما يمثل ١٢٣ شخصاً مداناً لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٧٩ عاماً كل عام.

الجدول ٣١

عدد الأشخاص المدانين ٢٠١١-٢٠١٥

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١ ٣١٨	١ ٢١٠	١ ٢٥٩	١ ٣٤٨	١ ٣٤٦	جرائم العنف وغيره ضد السلطة العامة
٢ ٦٥٤	٢ ٧١٤	٣ ٠٢٧	٣ ٦٠٩	٣ ٨٥٦	الاعتداءات البسيطة
٦٣١	٦٢٨	٨٠٦	٨٦٢	٩٢١	الاعتداءات الخطيرة
٤٢١	٤٨١	٦٢٧	٦٨٨	٧٨٤	السلب
٥ ٠٢٤	٥ ٠٣٣	٥ ٧١٩	٦ ٥٠٧	٦ ٩٠٧	المجموع

العنف بدوافع جنسية

٤٥ - يبين الجدول ٣٢ عدد التقارير المتعلقة بمواد القانون الجنائي الدانمركي ذات الصلة بالجرائم الجنسية.

الجدول ٣٢

عدد التقارير المتعلقة بالعنف بدوافع جنسية

عدد التقارير					القانون الجنائي الدانمركي
٢٠١٦ ^(١٣)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	المادة
٩٦٨	٦٢٨	٤٦٢	٣٥١	٣١٧	٢١٦ (اغتصاب)
٥	٢	٢	١٩	٣١	٢١٨ (جماع عن طريق استغلال اختلال عقلي)
٨	٤	٥	٤	٤	٢١٩ (مجماعة شخص مودع في مؤسسة أو سجين)
٩	صفر	٢	صفر	١	٢٢٠ (جماع بالاستغلال الجسيم لحالة تبعية)
٥	٣	٧	٨	٩	٢٢١ (جماع بالاحتيال)

(١٢) تستند التقديرات إلى بيانات من إدارة إحصاءات الدانمرك.

<http://www.dst.dk/en/Statistik/emner/levevilkaar/kriminalitet>

(١٣) تعزى الزيادة الكبيرة في التقارير المتعلقة بالعنف ذي الدوافع الجنسية، في جملة أمور، إلى تغيير في ممارسة التسجيل التي تقوم بها الشرطة في مثل هذه الحالات، وإلى عدد القضايا الكبير بصورة غير عادية، ومبادرة جديدة من وزارة العدل، التي تسعى في جملة أمور إلى تشجيع المزيد من الأشخاص على الإبلاغ عن هذا النوع من الجرائم.

القانون الجنائي الدانمركي					عدد التقارير
المادة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ (١٣)
٢٢٢ (مجموعة طفل يقل عمره عن ١٥ سنة)	١٨٣	١٢٦	١١٤	١٥٧	١٦٧
٢٢٣ (مجموعة ربيبة أو مكفولة يقل عمرها عن ١٨ سنة أو الاتصال الجنسي مع شخص يقل عمره عن ١٨ سنة بالاستغلال الفادح للفرق في السن والخبرة)	١٦	٨	١٠	١١	٨
٢٢٥ (المواد ٢١٦-٢٢٤ فيما يتعلق بنشاط جنسي غير الجماع)	٢٠	١٣٦	٢٠٢	١٨٨	٤٦٨
٢٤٥ (أ) (الاعتداء بختان الإناث)	١	١	١	٢	صفر

الاحتجاز الاحتياطي

٤٦ - تقرر المحاكم الاحتجاز الاحتياطي الذي يمكن أن يستمر لمدة تصل إلى أربعة أسابيع. ويمكن للمحاكم تمديد فترة الاحتجاز الاحتياطي لمدة أربعة أسابيع في كل مرة. ويلغى الاحتجاز الاحتياطي وجوباً، في ظروف منها تلك التي لا يوجد فيها ما يبرر الإجراء. ولا يجوز إلا إذا كان هناك سبب معقول للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة، يعاقب عليها بالسجن لسنة واحدة وستة أشهر أو أكثر، وأن ثمة أسباباً تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص قد يفر من الإجراءات الجنائية والعقاب، أو يرتكب جريمة أخرى أو يسعى إلى عرقلة التحقيق.

٤٧ - ولا يوجد حد أقصى للاحتجاز الاحتياطي. غير أنه إذا كانت التهم المتعلقة بنوع من الجرائم، يمكن أن تفضي إلى عقوبة سجن لمدة ست سنوات أو أقل، فإنه لا يجوز أن يتجاوز الاحتجاز الاحتياطي ستة أشهر (أربعة أشهر إذا كان عمر الشخص يقل عن ١٨ سنة) في ظروف خاصة. ولا يمكن أن يتجاوز الاحتجاز الاحتياطي سنة واحدة (ثمانية أشهر إذا كان الشخص دون الثامنة عشرة من العمر)، إلا إذا كانت التهمة تتعلق بنوع من الجرائم، يمكن أن يؤدي إلى عقوبة تفوق ست سنوات من السجن وتبين للمحاكم أن ظروفها خاصة تبرر الاحتجاز الاحتياطي لفترة أطول.

٤٨ - ويُحسب متوسط وقت الاحتجاز الاحتياطي بالأشهر التي تقضى رهن الاحتجاز من التاريخ الأول للاحتجاز الاحتياطي إلى تاريخ صدور قرار الإدانة عن محكمة المقاطعة، ما لم يُفرج عن الشخص قيد الاحتجاز الاحتياطي قبل صدور حكم محكمة المقاطعة.

الجدول ٣٣
متوسط وقت الاحتجاز الاحتياطي

٢٠١٦		٢٠١٥	
متوسط الوقت بالأشهر	عدد الأشخاص المحتجزين احتياطياً	متوسط الوقت بالأشهر	عدد الأشخاص المحتجزين احتياطياً
٣,١	٤ ٨٥٧	٢,٩	٤ ٧٧١

تقديم تعويض لضحايا الجريمة

٤٩- يتناول مجلس التعويض عن الأضرار الجنائية طلبات التعويض بموجب قانون تعويض الدولة لضحايا الجريمة. وينظر المجلس في التعويض المحكوم به بعد الحكم. ويوضح الجدول ٣٤ عدد الطلبات وقرارات التعويض الصادرة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٦.

الجدول ٣٤
التعويض بعد الحكم

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١٤)
٣ ١٦٩	٣ ٠٧٦	٢ ٧١١	٢ ٩١٣	٢ ٥٤٩	٢ ٢٨٠
٢ ٢٣٨	٣ ٣٩٢	٣ ٢٧١	٢ ٧٥٦	٢ ٣٢٧	١ ٩٠٠

٥٠- ويمكن الحكم أيضاً بالتعويض أثناء الإجراءات الجنائية، على سبيل المثال إذا اعترف المدعى ارتكابه للجريمة للمحكمة بارتكاب الجريمة. ولا توجد إحصاءات متاحة لطلبات التعويض المقدمة خلال قضية جنائية. وأخيراً، يمكن للضحية أيضاً تقديم طلب تعويض في دعوى مدنية. ولا توجد إحصائيات لطلبات التعويض في الدعاوى المدنية.

عدد المدعين العامين والقضاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص

الجدول ٣٥
عدد المدعين العامين لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
١٠,٠	٩,٩	١٠,٢	١٠,٣	١٠,٥

٥١- وفي عام ٢٠١٤، كان هناك حوالي ستة قضاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

الإنفاق العام على الشرطة

٥٢- وفي عام ٢٠١٦، بلغ الإنفاق العام على الشرطة (بما في ذلك دائرة الأمن والمخابرات الدانمركية والنيابة العامة) حوالي ٩,٨ بلايين كرونة دانمركية. وبلغ الإنفاق على شبكة المحاكم ١,٨ بليون كرونة دانمركية.

(١٤) يستند العدد الإجمالي لعام ٢٠١٦ إلى جرد من ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي هذا التاريخ، بلغ عدد طلبات التعويض الواردة ١ ٧٢٢ وبلغ عدد قرارات التعويضات ٤٣٨.

(١٥) تشمل الأرقام المتعلقة بقرارات التعويض المستندة إلى الطلبات الواردة في السنوات السابقة.

باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

نظام الحكم

٥٣ - الدانمرك ملكية دستورية بنظام برلماني تمثيلي. والعاهلة هي رئيسة الدولة، في حين أن رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. ويرد مبدأ فصل السلط بين الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي في دستور عام ١٨٤٩ مع تعديلات لاحقة.

٥٤ - ودور العاهلة بصفتها رئيسة للدولة هو دور رمزي وتمثيلي إلى حد كبير. ووفقاً للدستور، تعين العاهلة رسمياً رئيس الوزراء وغيره من الوزراء وتوقع قوانين البرلمان (التي يوقع عليها وزير بالعطف). كما تستضيف العاهلة الزيارات الرسمية لرؤساء الدول الأجنبية. وتقوم بزيارات رسمية للخارج. وتستقبل سفراء الدول الأجنبية. والعاهلة طرف رسمي في مجلس الدولة، المنشأ بموجب الدستور. ويضم المجلس العاهلة، وولي العهد وجميع الوزراء. وتناقش مشاريع القوانين والقرارات الحكومية الرئيسية رسمياً في المجلس.

٥٥ - ويضمن الدستور الدانمركي حرية الدين لكل مواطن في الدانمرك، ويحظر القانون التمييز على أساس الدين. وقد خول للكنيسة الإنجيلية اللوثرية مركز خاص وفقاً للدستور، وبموجبه تعد الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة الدانمركية القائمة (Folkekirken)، وتدعمها الدولة بصفتها تلك.

دستور الدانمرك

٥٦ - اعتمد الدستور في عام ١٨٤٩ وعُدل لاحقاً أربع مرات - واعتمد آخر تعديل في عام ١٩٥٣. ويحدد الدستور القواعد الأساسية التي تحكم المؤسسات الرئيسية للدولة؛ أي الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، وكذلك العلاقة بين المؤسسات. كما يحدد هيكل المحاكم وسلطاتها ويتضمن حقوق الإنسان الأساسية الواجبة للمواطنين.

٥٧ - والحد الأدنى المطلوب لتعديل الدستور عال. وتتمثل الخطوة الأولى في اعتماد البرلمان لمشروع لتعديل الدستور. وإذا قررت الحكومة المضي قدماً بالتعديل، فعليها أن تدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية. وإذا اعتمد البرلمان الجديد مشروع التعديل في أعقاب الانتخابات، فإن مشروع التعديل يعرض على استفتاء في غضون ستة أشهر بعد اعتماد البرلمان الجديد له. وإذا صوتت لصالح مشروع التعديل أغلبية الناخبين المشاركين في الاستفتاء، و ٤٠٪ على الأقل من مجموع الناخبين، ووافق الملك على مشروع التعديل، فإنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور.

الاتحاد الأوروبي

٥٨ - الدانمرك عضو في الاتحاد الأوروبي. وللاتحاد الأوروبي مؤسساته (البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية) التي تمارس سلطات تشريعية مختلفة. وترخص المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي بإصدار نصوص قانونية، خاصة في شكل لوائح وتوجيهات، في العديد من الميادين. وتسري اللوائح - على غرار المعاهدات من حيث المبدأ - مباشرة على الدول الأعضاء، بينما يتعين نقل التوجيهات إلى قانون وطني. وللمعاهدات المنشئة للاتحاد الأوروبي، وكذلك الأحكام التي تسن استناداً إلى تلك المعاهدات، الأسبقية على القانون الوطني للدول الأعضاء.

٥٩ - ويتأثر القانون الدانمركي إلى حد كبير بالاتحاد الأوروبي كذلك. وتلتزم الدانمرك بنقل التوجيهات إلى القانون الدانمركي ولا يمكنها سن أي قانون وطني يتعارض مع قانون الاتحاد الأوروبي. وهذا ما ترصده المفوضية التي يمكنها أن تقيم دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية بسبب انتهاك معاهدة. والمحاكم الدانمركية ملزمة بأن تطبق في قراراتها قانون الاتحاد الأوروبي الواجب التطبيق مباشرة، ويجب عليها تفسير القانون الدانمركي بما يتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي. وفي حالات الشك، يحق لها بل هي ملزمة جزئياً بأن تطلب تفسيراً ملزماً من محكمة العدل الأوروبية. ويتعين على السلطة التنفيذية الدانمركية إنفاذ قانون الاتحاد الأوروبي الواجب للتطبيق مباشرة لأن الاتحاد الأوروبي لا يطبق قانونه بنفسه إلا استثناء - على اعتبار أن إنفاذ الدول الأعضاء لذلك القانون هو القاعدة.

٦٠ - وبصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تخضع الدانمرك لأحكام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. وتشكل محكمة العدل الأوروبية السلطة القضائية للاتحاد الأوروبي، وتكفل بالتعاون مع المحاكم والهيئات القضائية للدول الأعضاء، التطبيق والتفسير الموحد لقانون الاتحاد الأوروبي.

الجهاز التنفيذي

المستوى الوطني

٦١ - يشكل رئيس الوزراء والوزراء المعينون الحكومة. ويجوز للعاهلة بعد الانتخابات البرلمانية - إذا فقدت الحكومة أغليبتها أو إذا كان الوضع البرلماني غير واضح - أن تدعو الأحزاب السياسية إلى تقديم مرشحها (زعيم الحزب عادة) لقيادة مفاوضات تشكيل الحكومة. وتُعرف هذه العملية باسم جولة مشاورات الملكات (*dronningerunde*). وتعيّن العاهلة المرشح الذي يتمتع بأكبر دعم في البرلمان الجديد بصفته زعيماً لمفاوضات تشكيل الحكومة. وبمجرد تشكيل الحكومة، تعين العاهلة رئيس الوزراء والوزراء الآخرين.

٦٢ - والحكومة مسؤولة عن تنفيذ السياسات، وتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان لاعتمادها وتمثيل الدانمرك في المحافل الدولية. وتضم الحكومة حالياً ٢٢ وزيراً. والوزراء مسؤولون عن جميع الإجراءات التي تدرج ضمن اختصاص وزاراتهم، التي تتكون من موظفين يساعدون الوزير في مهامه.

٦٣ - وبموجب مراجعة للدستور أجريت في عام ١٩٥٣، أقر مبدأ مسؤولية مجلس الوزراء وأدرج في الدستور. ووفقاً للدستور، يمكن إقامة قضايا العزل ضد الوزراء بسبب سوء إدارة المنصب أمام المحكمة العليا في المملكة.

٦٤ - ويضمن الدستور صلاحيات الحكومة ولا يمكن للبرلمان التدخل فيها. وعلى سبيل المثال، يُفوض للحكومة التصرف باسم المملكة في الشؤون الدولية. ويشمل هذا التفويض توقيع الاتفاقيات الدولية. غير أن هناك أيضاً حدوداً للصلاحيات (انظر أدناه).

الإدارة الإقليمية والبلدية

٦٥ - ومن الناحية الإدارية، تنقسم الدانمرك إلى ٩٨ بلدية و٥ مناطق. ويقوم مستويان من الإدارة بجزء كبير من الخدمات العامة.

مستوى البلدية

٦٦- تتولى ٩٨ بلدية مسؤولية معظم المهام المتعلقة بالمواطنين من قبيل الخدمات الاجتماعية ورعاية المسنين والرعاية الصحية والرعاية النهارية للأطفال والمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية بالإضافة إلى التوظيف والإدماج والنقل وقطاع المرافق وخدمات الطوارئ وخدمات الأعمال التجارية المحلية والترويج للسياحة والثقافة والبيئة.

٦٧- وتتولى البلديات مسؤولية ما يقارب نصف مجموع الإنفاق العام. وتُمَوَّل الخدمات في جزء منها من الضرائب البلدية وفي الجزء الآخر عن طريق الإعانة العامة التي توفرها الدولة وتسمى إعانة إجمالية.

٦٨- ويستخدم جزء من الإعانة الإجمالية في تمويل إعانات المعادلة الوطنية للبلديات ذات العجز الهيكلي العالي. والغرض من نظام المعادلة الوطنية هو تسوية الفوارق في الوضع الاقتصادي في البلديات بسبب الفوارق في الوعاء الضريبي، وتشكيلة الفئات العمرية والبنية الاجتماعية. ويتمثل أثر التسوية في تمكين البلديات من تقديم الخدمات بنفس الشروط المالية. ويوزع الجزء المتبقي من الإعانة الإجمالية بالتساوي بين البلديات حسب عدد السكان.

٦٩- وتتألف الإيرادات الضريبية للبلديات من ضريبة الدخل والضريبة العقارية ورسوم الخدمات وغيرها من الإيرادات الضريبية من قبيل ضريبة الشركات. وتُحدد المجالس المحلية المنتخبة ديمقراطياً معدل ضريبة الدخل البلدية.

المستوى الإقليمي

٧٠- تتحمل خمس مناطق المسؤولية في المقام الأول عن توفير خدمات الرعاية الصحية من قبيل خدمات المستشفيات، والطب النفسي، وخدمات الأطباء العاميين والمتخصصين. وتشمل المهام الإقليمية الأخرى التنمية والنمو الإقليميين، ومسائل تلوث التربة والمواد الخام، والمؤسسات التعليمية والاجتماعية المتخصصة، والنقل العام.

٧١- وتُمَوَّل الخدمات الإقليمية من خلال إعانة إجمالية عامة، وإعانة نشاط الدولة، وإعانة النشاط البلدي. وليس للمناطق اختصاص جباية الضرائب.

٧٢- ولكي تكون لجميع المناطق نفس إمكانيات توفير خدمات الرعاية الصحية، تخصص الإعانة الإجمالية في جزء منها كمبلغ أساسي كما يخصص الجزء الآخر وفقاً لعدد من معايير التوزيع التي تعكس الحاجة إلى الإنفاق. وتراعي المعايير ما قد يؤثر على الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية من قبيل تشكيلة الفئات العمرية والبنية الاجتماعية الاقتصادية في كل منطقة.

٧٣- وتهدف إعانة نشاط الدولة إلى تعزيز حفز المناطق على زيادة النشاط والإنتاجية. ويهدف التمويل المشترك للنشاط البلدي إلى تحفيز البلديات على توفير الفعال للوقاية والتدريب والرعاية، حتى لا يحتاج مواطنوها إلى رعاية صحية إقليمية.

الانتخابات الإقليمية والبلدية

٧٤- تشكل كل بلدية ومنطقة وحدة مستقلة، في النظام الانتخابي البلدي والإقليمي. ففي المجالس البلدية، يجب أن يكون عدد المقاعد عدداً وتراً يتراوح بين ٩ و ٣١، باستثناء مجلس كوبنهاغن (٥٥ مقعداً). وفي المجالس الإقليمية، يبلغ عدد المقاعد ٤١.

٧٥- وتجري انتخابات المجالس المحلية والإقليمية كل أربع سنوات في يوم الثلاثاء الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر. ويكون مؤهلاً للتصويت في الانتخابات كل شخص (١) يزيد عمره عن ١٨ عاماً، (٢) وقيم بصفة دائمة في البلدية أو المنطقة (٣) إما بصفته مواطناً دانمركياً أو مواطناً من دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي أو من آيسلندا أو النرويج أو يقيم في الدانمرك لمدة ثلاثة سنوات قبل الانتخابات. غير أن الأشخاص الذين سُح لهم بالإقامة، أو الذين طردوا من الدانمرك بموجب حكم قضائي أو بموجب قرار إداري، أو الذين يقيمون في الدانمرك من أجل قضاء عقوبة صادرة عن محكمة جنائية دولية، ليسوا مؤهلين للتصويت. ويمكن لأي شخص، مؤهل للتصويت، أن يترشح في الانتخابات.

الجهاز التشريعي

٧٦- تعود السلطة التشريعية للبرلمان الأحادي المجلس. وقد حُوت للبرلمان سلطة فحص التشريعات وسنها، والموافقة على الميزانية السنوية (قانون المالية) والحسابات العامة الختامية.

٧٧- وينفرد بسلطة فرض الضرائب ورصد الاعتمادات المشرع الذي لا يمكنه ممارسة هذه السلطة إلا عند اعتماد قانون المالية السنوي. ويحظر الدستور تفويض السلطة فيما يتعلق بالضرائب. ويُنتخب عدد من مراجعي حسابات الدولة من بين أعضاء البرلمان من أجل فحص الحسابات العامة السنوية.

٧٨- ويشارك البرلمان أيضاً في الشؤون الدولية والتعاون الدولي، من خلال ممارسة الرقابة على السياسات الحكومية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، مثلاً.

٧٩- وتُتخذ قرارات البرلمان في جلسة عامة، ولكن عادة ما يتم العمل التحضيري في اللجان البرلمانية المعنية بناء على النظام الداخلي للبرلمان. ولكل لجنة مجال عمل محدد وغالباً ما يقابل مجال مسؤولية وزير في الحكومة.

٨٠- وجلسات البرلمان علنية وتنقل على الإنترنت، مما يمكن الأفراد وكذلك وسائل الإعلام من حضورها أو متابعتها. وتنشر المناقشات البرلمانية في التقرير الرسمي للأعمال البرلمانية.

المراقبة البرلمانية للجهاز التنفيذي

٨١- يمارس البرلمان الرقابة على الجهاز التنفيذي. وفي نهاية المطاف، يتمتع البرلمان بسلطة سحب الثقة عن الحكومة، الذي يترتب عليه وجوب استقالة الحكومة. ووفقاً للتقاليد البرلمانية، تستقيل الحكومة أيضاً، إذا فشلت في الحصول على الأغلبية في التصويت بشأن قضية سياسية رئيسية. وعلى العكس من ذلك، للحكومة حق حل البرلمان في أي وقت. وبالتالي، يمكن للحكومة إصدار أوامر لإجراء انتخابات جديدة حتى وإن لم تكن قد منيت بهزيمة في البرلمان.

٨٢- ومن أجل المراقبة الفعالة للسلطة التنفيذية، يتم إطلاع البرلمان على السياسات والإجراءات الحكومية من خلال التقارير والبيانات الصادرة عن الوزراء والمناقشات في البرلمان أو من خلال الأسئلة، التي يجيب عليها الوزراء إما شفهيًا أو خطيًا. وتشكل اللجان البرلمانية الدائمة جزءاً من مهمة مراقبة السلطة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، تتطلب بعض إجراءات الحكومة، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية مثلاً، موافقة البرلمان.

٨٣- ويمكن للبرلمان أيضاً أن يطلب اتخاذ إجراءات معينة أو يحدد من نطاق عمل الحكومة، وذلك من خلال اتخاذ قرارات برلمانية. والقرارات البرلمانية في حد ذاتها ليست ملزمة للحكومة قانوناً.

٨٤- وللحكومة عموماً سلطة التصرف باسم الدائمك في الشؤون الدولية، ولكنها تحتاج إلى موافقة البرلمان إذا كانت أعمالها تفضي إلى زيادة أو نقصان في الأراضي الدائمكية. وفي حالة وقوع هجوم مسلح على الدائمك أو القوات العسكرية الدائمكية، يجوز للحكومة أن تتصرف دون الموافقة الفورية للبرلمان.

٨٥- وقبل اتخاذ أي قرار ذي أهمية كبرى في السياسة الخارجية الدائمكية، يتعين على الحكومة التشاور مع لجنة السياسة الخارجية المنشأة بموجب قانون تنظيمي خاص للبرلمان. وتتمثل وظيفة اللجنة في ضمان إجراء مناقشة برلمانية لمسائل السياسة الخارجية. واللجنة استشارية بطبيعتها وبالتالي فإن الحكومة ليست ملزمة قانوناً ببيانات أعضاء اللجنة.

٨٦- وينتخب البرلمان أمين المظالم، ولكنه مستقل عنه ويتمتع بصلاحيات الإشراف على أي عمل من أعمال الإدارة. ويجب على أمين المظالم إبلاغ الوزراء وكذلك البرلمان بشأن الأخطاء الإدارية وحالات التقصير الكبير للإدارة (انظر الفرع دال. ٣-١ أدناه).

انتخاب البرلمان وتشكيله

٨٧- يتألف البرلمان الدائمكي من ١٧٩ عضواً. وينص الدستور على انتخاب ما يصل إلى ١٧٩ عضواً من أعضاء البرلمان، بما في ذلك عضوان من جزر فارو وعضوان من غرينلاند. ويُنتخب أعضاء البرلمان عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر.

٨٨- وترد قواعد إدارة الانتخابات البرلمانية في قانون الانتخابات البرلمانية. ويحق التصويت لكل شخص يبلغ من العمر ١٨ سنة ويحمل الجنسية الدائمكية ويقيم إقامة دائمة في الدائمك. غير أنه لا يحق التصويت للأشخاص الذين حُرِّموا من أهليتهم القانونية بموجب المادة ٦ من قانون الوصاية القانونية. والتصويت ليس إلزامياً. وفي الانتخابات البرلمانية، تمارس حقها أغلبية ساحقة من الناخبين (أكثر من ٨٠٪ عادة).

٨٩- وبلغت نسبة السكان المؤهلين للتصويت في آخر انتخابات برلمانية ما يعادل ٧٣,١٪.

الجدول ٣٦

نسبة السكان المؤهلين للتصويت

٢٠١١	٢٠١٥
٤ ٠٧٩ ٩١٠	٤ ١٤٥ ١٠٥
٧٣,٣٪	٧٣,١٪

عدد الناخبين المؤهلين

النسبة المئوية من السكان

٩٠ - وظل إقبال الناخبين على الانتخابات الوطنية مستقرًا في مستوى عالٍ في الانتخابات البرلمانية الثلاثة الأخيرة.

الجدول ٣٧

نسب إقبال الناخبين على الانتخابات البرلمانية الوطنية

٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٥
%٨٦,٦	%٨٧,٧	%٨٥,٩

٩١ - ويؤهل للترشح لعضوية البرلمان الأشخاص الذين يحملون الجنسية الدانمركية، وتزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً ويقيمون إقامة دائمة في الدانمرك. غير أنه لا يحق الترشح للأشخاص الذين حرّموا من أهليتهم القانونية بموجب المادة ٦ من قانون الوصاية القانونية. ويُنتخب البرلمان عن طريق التمثيل النسبي. ويهدف الإجراء إلى تحقيق العدالة الحسائية في توزيع المقاعد بين مختلف الأحزاب السياسية، التي حصلت على الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لتمثيلها في البرلمان. ويمكن للمرشحين المستقلين أيضاً الترشح للبرلمان. وتوزع المقاعد بين المناطق والدوائر الانتخابية حسب عدد السكان، والناخبين والكثافة السكانية. ويعدل التوزيع وفقاً للتطورات الديمغرافية، كل خمس سنوات. وينتخب أعضاء البرلمان لمدة أربع سنوات، تبدأ في يوم الانتخابات. غير أنه يجوز لرئيس الوزراء في أي وقت خلال فترة الانتخابات الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

٩٢ - ويتألف البرلمان الدانمركي من أعضاء عدد كبير نسبياً من الأحزاب السياسية. وتضمن قواعد الحد الأدنى عملياً مقعداً في البرلمان للأطراف التي حصلت على ما لا يقل عن ٢٪ من الأصوات المدلى بها. وتوجد في الوقت الراهن تسعة أحزاب سياسية في البرلمان. والأحزاب الممثلة في البرلمان - بالترتيب الذي ترد به على ورقة الاقتراع - هي: الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الاجتماعي الليبرالي، وحزب المحافظين، والحزب الشعبي الاشتراكي، والتحالف الليبرالي، والحزب الشعبي الدانمركي، والحزب الليبرالي، والتحالف الأحمر والأخضر وحزب البديل. وفي أعقاب آخر انتخابات برلمانية، كان ٦٥ من أعضاء البرلمان من النساء، أي ما يعادل ٣٧٪.

٩٣ - ويرد فيما يلي توزيع أعضاء الأحزاب السياسية في البرلمان في آخر انتخابات. وتشير الحروف الواردة في الجدول إلى كل حزب في مشروع قانون الانتخابات نفسه وفي الحملة الانتخابية.

الجدول ٣٨

توزيع المقاعد التشريعية حسب الأحزاب*، ٢٠١٥

المجموع	A	B	C	F	I	K	O	V	Ø	Å
آخر الانتخابات البرلمانية، حزيران/يونيه ٢٠١٥										
المجموع	٤٧	٨	٦	٧	١٣	-	٣٧	٣٤	١٤	٩
النساء	١٨	٥	٢	٣	٥	-	١٥	٩	٥	٣
الرجال	٢٩	٣	٤	٤	٨	-	٢٢	٢٥	٩	٦
الانتخابات البرلمانية السابقة، أيلول/سبتمبر ٢٠١١										
المجموع	٤٤	١٧	٨	١٦	٩	-	٢٢	٤٧	١٢	-
النساء	١٦	٩	٣	٩	٣	-	٧	١٧	٤	-
الرجال	٢٨	٨	٥	٧	٦	-	١٥	٣٠	٨	-

* A = الحزب الاشتراكي الديمقراطي، B = الحزب الاجتماعي الليبرالي، C = حزب المحافظين، F = الحزب الشعبي الاشتراكي، I = التحالف الليبرالي، K = الحزب المسيحي الديمقراطي، O = الحزب الشعبي الدانمركي، V = الحزب الليبرالي، Ø = التحالف الأحمر والأخضر، Å = حزب البديل.

٩٤- ولا يلتزم أعضاء البرلمان إلا بما تمليه عليهم ضمائرهم ولا يلتزمون بالتوجيهات التي يصدرها النخبون. ووفقاً للدستور، لا يمكن مقاضاة أعضاء البرلمان أو حبسهم إلا بموافقة البرلمان، أو إذا اعتقل العضو في حالة تلبس. وخارج البرلمان، لا يمكن مساءلة عضو البرلمان عما يقوله داخل البرلمان إلا بموافقة البرلمان.

السلطة القضائية

٩٥- يتضمن الدستور قواعد عامة تتعلق بتنظيم القضاء وسيره. وترد قواعد وإجراءات محددة في قانون إقامة العدل لعام ١٩١٦ وتعديلاته اللاحقة.

٩٦- ومن القواعد العامة للدستور أنه يمكن الطعن في قرارات الإدارة أمام المحاكم العامة. وتصور مراقبة القرارات الإدارية مبدأً شرعية. والمحاكم مخولة سلطة تناول مسألة دستورية القانون والتشريع.

٩٧- وتعين العاهلة القضاء الدائمين رسمياً بناءً على توصية من وزير العدل. ويوصي مجلس التعيينات القضائية وزارة العدل بتعيين القضاة، وهو مجلس مستقل يتألف من قاضٍ من المحكمة العليا (رئيساً)، وقاضٍ من محكمة الاستئناف، وقاضٍ من محكمة مقاطعة، ومحامٍ، وممثلين اثنين للعموم. وتتبع وزارة العدل عملياً توصية المجلس.

٩٨- ويكفل الدستور للقضاة استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية في ممارسة واجباتهم، إذ ينص على أنهم لا يسترشدون إلا بالقانون. ونُص كقاعدة عامة على أنه لا يمكن نقل القضاة ضد إرادتهم ولا يمكن فصلهم إلا بحكم من المحكمة. وسن تقاعد القضاة في الدائم هو ٧٠ سنة. ولا يجوز تخفيض أجر القضاة أثناء مزاولةهم لوظيفتهم.

٩٩- ويمكن للمحكمة الخاصة للاتهام والمراجعة اتخاذ قرار بعزل القاضي، وتتألف هذه المحكمة من خمسة أعضاء في المجموع، ثلاثة منهم قضاة محترفون؛ وهم موزعون كالآتي: قاض واحد من المحكمة العليا، وقاض واحد من محكمة استئناف وقاض واحد من محكمة أدنى درجة. والعضوان المتبقيان هما محام وأستاذ في الحقوق، أو شخص حاصل على شهادة في الحقوق من مستوى مماثل.

١٠٠- ولا ينظر في القضايا المدنية العادية إلا القضاة المحترفون. وفي مجالات القانون المدني حيث تعتبر الخبرة الخاصة أمراً مهماً، يجوز أن تستعين المحكمة بمختصين ذوي خلفية متخصصة، من قبيل ما يتعلق بنفسية الطفل في قضايا الأحداث. ويساعد قضاة غير محترفين القضاة المحترفين في طائفة واسعة من الإجراءات الجنائية سواء بصفتهم محلفين في القضايا المتعلقة بالجرائم الخطيرة أو بصفتهم مقيمين في القضايا المتعلقة بالجرائم البسيطة. وعلاوة على ذلك، يشارك القضاة الخبراء في بعض القضايا المدنية والجنائية التي تتطلب معرفة محددة، من قبيل الشؤون التجارية أو البحرية.

الاختصاص

١٠١- تدخل جميع الإجراءات العامة ذات الطابع المدني أو الجنائي أو الإداري ضمن اختصاص المحاكم التي لها ثلاثة درجات؛ وهي محاكم المقاطعات ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. وعن طريق الاستئناف، يمكن النظر في القضية عموماً على درجتين، على الرغم من أن الاستئناف في القضايا الجنائية والمدنية البسيطة قد يتطلب رخصة استئناف من المجلس الدائم للترخيص بالاستئناف.

١٠٢- ووفقاً لقانون إقامة العدل، فإن القضايا المدنية تبت فيها عموماً محاكم المقاطعات في الدرجة الأولى. ويمكن لمحاكم المقاطعات إحالة القضايا المدنية الداخلة في نطاق اختصاصها إلى محكمة استئناف بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما، إذا كانت القضية ذات أهمية قانونية جوهرية، أو إذا كانت القضية ذات أهمية عامة في تطبيق القانون وتطويره أو إذا كانت لها آثار مجتمعية ذات شأن عموماً.

١٠٣- وتنظر محاكم المقاطعات في القضايا الجنائية في الدرجة الأولى. ويضمن قانون إقامة العدل عموماً حق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية. غير أنه، في قضايا الجرائم البسيطة لا يُسمح بالاستئناف إلا بناءً على إذن يصدر من مجلس الترخيص بالاستئناف. ولا يمكن الطعن في قرارات محاكم الاستئناف في القضايا الجنائية إلا أمام المحكمة العليا بإذن من مجلس الترخيص بالاستئناف. ويمكن لهذا المجلس الإذن بالاستئناف أمام محكمة استئناف إذا كانت القضية تتعلق بمسألة مبدئية أو إذا كانت هناك أسباب أخرى تبرر الاستئناف.

١٠٤- وتوجد في الدانمرك ٢٤ محكمة مقاطعة، تتمتع باختصاص أصيل محلي محدود. وتشمل مهام القاضي في محكمة المقاطعة، بالإضافة إلى الإقامة الفعلية للعدل، مهام مأمور الضبط، ومدير التركات، وكذلك مسؤولية الموثق. وتحمل محكمة التسجيل العقاري مسؤولية نظام السجلات وتسجيلات الرهون.

١٠٥- وتوجد في الدانمرك محكمتا استئناف لهما اختصاص أصيل كامل وصلاحيات للبت في جميع الأمور والمسائل سواء أكانت تتعلق بالوقائع أو بالقانون. ويمكن للمحاكم النظر في قضايا استئناف أحكام محاكم المقاطعات. وتقع محكمة الاستئناف لشرق الدانمرك (*Ostre Landsret*) في كوبنهاغن ولديها اختصاص على الجزر الشرقية للدانمرك. وتقع محكمة استئناف غرب الدانمرك (*Vestre Landsret*) في فيبور وتشمل جوتلند. ويعمل في محكمة الاستئناف لشرق الدانمرك حالياً ٦٠ قاضياً، أما محكمة الاستئناف الغربية ففيها ٣٩ قاضياً. وينظر ثلاثة قضاة في أي قضية تعرض على محكمة الاستئناف. وتعمل محكمة استئناف خاصة في غرينلند بصفتها محكمة استئناف لمحاكم المقاطعات المحلية.

١٠٦- وأعلى محكمة في الدانمرك هي المحكمة العليا. وليس لها أي اختصاص أصيل، وبالتالي فهي لا تعمل إلا كمحكمة استئناف نهائية في جميع القضايا، سواء كان لها طابع جنائي أو مدني أو إداري. وفي الوقت الحاضر، تتألف المحكمة العليا من ١٦ قاضياً وعادة ما تعمل في دائرتين، لكل منهما خمسة قضاة على الأقل. وينظر عدد أكبر من القضاة، أي سبعة قضاة عادة، في القضايا التي تنطوي على مسائل ذات أهمية كبيرة. وإذا كانت المحكمة العليا هي المحكمة الثالثة التي تراجع قضية ما، فإنه يشترط عموماً الحصول على إذن بالاستئناف من المجلس الدانمركي للتخفيض بالاستئناف.

١٠٧- وبالإضافة إلى هيكل المحاكم الوارد وصفه أعلاه، تحال القضايا في عدد قليل من المجالات الخاصة إلى المحاكم الخاصة أو السلطات الإدارية للتسوية النهائية أو المؤقتة، إذ تعتبر هذه القضايا من القضايا التي تتطلب خبرة خاصة. وهكذا، فإن المحكمة البحرية والتجارية تتناول القضايا التي تتطلب معرفة خاصة بالشؤون البحرية والتجارية، وتتولى محكمة الضرائب القضايا الضريبية. وتساعد محكمة التسجيل العقاري في تسجيل سندات الملكية العقارية وما إلى ذلك. وتساعد محكمة العمل في حل النزاعات في سوق العمل. وتتولى المحكمة الخاصة للاتهام والمراجعة بشكل رئيسي انتهاكات الانضباط في القضاء وإعادة فتح القضايا الجنائية. ويتناول مجلس طعون اللاجئين حالات اللجوء

ويرد وصفه بمزيد من التفصيل أدناه في الفقرة باء ٥-٢. ويجوز استئناف قرارات بعض المحاكم الخاصة أمام المحاكم العامة. أما بالنسبة للمحاكم الأخرى، من قبيل محكمة العمل، فتكون القرارات نهائية.

١٠٨- ويحظر الدستور إنشاء محاكم عدل استثنائية ذات سلطة قضائية. ولذلك، فإن لجان التحقيق، التي قد تُنشأ للنظر في مسائل محددة، لا تخول لها سلطة إصدار الأحكام.

١٠٩- وقد صدّقت الدانمرك على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك ما تنص عليه من حق الأفراد في تقديم التماسات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

١١٠- وبصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تخضع الدانمرك لأحكام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. وتشكل محكمة العدل الأوروبية السلطة القضائية للاتحاد الأوروبي، وتكفل بالتعاون مع المحاكم والهيئات القضائية للدول الأعضاء، التطبيق والتفسير الموحد لقانون الاتحاد الأوروبي.

مجلس طعون اللاجئين

١١١- مجلس طعون اللاجئين هو هيئة استئناف في قضايا اللجوء. ومجلس طعون اللاجئين هو هيئة شبه قضائية مستقلة. ويعتبر المجلس محكمة أو هيئة قضائية بمفهوم المادة ٤٦ من توجيه المجلس الأوروبي بشأن الإجراءات المشتركة لمنح الحماية الدولية وسحبها (2013/32/EU). وتتناول المادة ٤٦ حق ملتمسي اللجوء في أن تبت محكمة أو هيئة قضائية في القرار المتخذ في قضيتهم.

١١٢- ويتألف مجلس طعون اللاجئين من رئيس ونائب رئيس وأعضاء آخرين. ويجب أن يكون رئيس مجلس طعون اللاجئين ونوابه قضاة ويجب أن يكون الأعضاء الآخرون محامين (يعينهم مجلس الجمعية الدانمركية للمحاماة والقانون) أو موظفين في وزارة الهجرة والإدماج، انظر المادة ٥٣(٢) من قانون الأجانب.

١١٣- وينظر في القضايا المعروضة على مجلس طعون اللاجئين رئيس أو نائب رئيس، ومحام وعضو يعمل في وزارة الهجرة والإدماج.

١١٤- وأعضاء مجلس طعون اللاجئين مستقلون ولا يجوز لهم قبول أو طلب توجيهات من أي أحد، بما في ذلك سلطة أو هيئة التعيين أو الترشيح.

١١٥- وقرارات مجلس طعون اللاجئين نهائية، مما يعني أنه لا يوجد سبيل للطعن في قرارات المجلس. غير أنه يجوز للأجانب، بمقتضى الدستور الدانمركي، تقديم طعن أمام المحاكم العادية، التي لها سلطة الفصل في أي مسألة تتعلق بالحدود المفروضة على اختصاص سلطة عامة. وكما أقرته المحكمة العليا، فإن مراجعة المحاكم العادية للقرارات التي يتخذها مجلس طعون اللاجئين تقتصر على مراجعة النقاط القانونية، بما في ذلك أي عيب في أساس القرار ذي الصلة والممارسة غير القانونية للسلطة التقديرية، في حين أن تقييم المجلس للأدلة لا يخضع للمراجعة القضائية.

مجلس طعون الهجرة

١١٦- مجلس طعون الهجرة هو هيئة إدارية جماعية شبه قضائية مستقلة.

١١٧- ينظر مجلس طعون الهجرة في الطعون في القرارات المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بجمع شمل الأسرة، والقرارات المتعلقة بالتأشيرات القصيرة الأجل لدخول الدانمرك، والقرارات المتعلقة بتصاريح الإقامة الدائمة، والقرارات المتعلقة بالطرد الإداري أو رفض السماح بالدخول الصادرة عن دائرة الهجرة الدانمركية في الدرجة الأولى، (انظر المادة ٥٢ ب (١) من

قانون الأجانب الدانمركي)، والطعون في القرارات المتعلقة بالإقامة على أساس المهنة أو العمل، أو الدراسة أو العمل المنزلي مقابل الإيواء والتي تصدرها في الدرجة الأولى الوكالة الدانمركية للتوظيف والإدماج الدوليين، (انظر المادة ٥٢(ب)(٢) من قانون الأجانب الدانمركي).

١١٨ - وعندما ينظر مجلس طعون الهجرة في الطعن، فإنه يتألف من ثلاثة أعضاء. ويجب أن يكون الرئيس قاضياً معيناً. وتعين وزارة الهجرة والاندماج عضواً واحداً، ويعين عضو واحد بناء على ترشيح مجلس الجمعية الدانمركية للمحاماة والقانون. وأعضاء مجلس طعون الهجرة مستقلون ولا يجوز لهم قبول أو طلب توجيهات من أي أحد، بما في ذلك سلطة أو هيئة التعيين أو الترشيح.

١١٩ - وتتخذ قرارات المجلس بالتصويت بالأغلبية. ولكل عضو صوت واحد. وتتخذ القرارات كتابياً ما لم يتبين لمجلس طعون الهجرة أن ثمة أسباباً خاصة للغاية تدعو إلى استدعاء مقدم الطلب.

١٢٠ - ويمكن الطعن في القرارات التي يتخذها مجلس طعون الهجرة أمام المحاكم.

ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٢١ - ترد حالة التصديق على المعاهدات الدولية في الجداول الواردة أدناه.

١٢٢ - وتسري المعاهدات الدولية التي صدقت عليها الدانمرك على غرينلاند وجزر فارو، ما لم تصدر إعلانات إقليمية بهذا الشأن. ويشار أدناه إلى الإعلانات الإقليمية، إن وجدت، بالنسبة لكل معاهدة^(١٦).

قائمة جزئية بالاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان

الجدول ١

الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق	تحفظات إعلانات	قبول الإجراءات الاختيارية ^(١٧)
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦	تصديق ١٩٧٢/٠١/٠٦	١٩٧٢/٠١/٠٦	(١٨)

(١٦) فيما يتعلق بالاتفاقيات التي تقع خارج نطاق المناطق التي تتولاها سلطات غرينلاند وجزر فارو، والتي ترميها الحكومة الدانمركية، فإن قوانين الحكم الذاتي تتضمن قواعد وأنظمة لإشراك سلطات الحكم الذاتي. وبناء على ذلك، يتعين على الحكومة الدانمركية إخطار سلطات جزر فارو وغرينلاند قبل المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة بموجب القانون الدولي، والتي لها أهمية خاصة بالنسبة لتلك السلطات. ويجب أن تُقدّم هذه الاتفاقيات، قبل إبرامها أو إنجائها، إلى سلطات كل من جزر فارو وغرينلاند للتعليق عليها. وتنطوي العملية في العادة على دراسة ما إذا كانت جزر فارو أو غرينلاند تتفق بجميع الشروط ومن ثم، إذا كان ذلك من المستصوب، ستُقدّم الاتفاقية أو البروتوكول على برلمان جزر فارو أو برلمان غرينلاند.

وإذا رأت الحكومة الدانمركية أن من الضروري إبرام الاتفاق دون موافقة غرينلاند أو جزر فارو، فيجب الحرص، إلى أقصى حد ممكن، على ألا يكون لذلك أي تأثير عليهما. وفي الممارسة، كثيراً ما تصدر إعلانات إقليمية بشأن غرينلاند وجزر فارو. ثم تسحب الإعلانات، إذا قررت سلطات الحكم الذاتي أنها ترغب في سريان المعاهدة المعنية عليها.

(١٧) يمثل هذا العمود قبول الإجراءات الاختيارية المنصوص عليها في المعاهدة نفسها ذات الصلة. وتدرج الإجراءات الاختيارية، النابعة من البروتوكولات في معاهدات منفصلة.

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق	تخفيضات إعلانات	قبول الإجراءات الاختيارية ^(١٧)
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦	تصديق ١٩٧٢/٠١/٠٦	١٩٧٢/٠١/٠٦ ^(١٩)	١٩٨٣/٠٤/١٩ ^(٢١)
البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الالتماس الفردي، ١٩٦٦	تصديق ١٩٧٢/٠١/٠٦	١٩٧٢/٠١/٠٦ ^(٢٢)	٢٠١٤/٠٤/٠٢ ^(٢٠)
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ١٩٨٩	تصديق ١٩٩٤/٠٢/٢٤		
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٥	تصديق ١٩٧١/١٢/٠٩		١٩٨٥/١٠/١١ ^(٢٣)

(١٨) لا تستطيع حكومة الدانمرك، في الوقت الحاضر، أن تتعهد بالامتثال التام لأحكام المادة ٧(د) المتعلقة بالتعويض عن أيام العطل الرسمية.

(١٩) الفقرات ١ و ٢(أ) و ٣ من تحفظ الدانمرك عند التصديق:

١- تتحفظ حكومة الدانمرك على الجملة الثانية من الفقرة ٣ من المادة ١٠. ففي الممارسة الدانمركية، تبذل جهود كبيرة لضمان التوزيع المناسب حسب العمر للمدانين الذين يقضون عقوبات بالسجن، ولكنه يُرتأى أن الحفاظ على إمكانيات وضع ترتيبات مرنة أمر قِيَم.

٢- (أ) لا تلزم الفقرة ١ من المادة ١٤ الدانمرك فيما يتعلق بالجلسات العلنية. ففي القانون الدانمركي، قد يتجاوز الحق في استبعاد الصحافة والجمهور من المحاكمات ما هو مسموح به بموجب هذا العهد، وترى حكومة الدانمرك أنه لا يجوز تقييد هذا الحق.

٣- وتتخفظ كذلك على الفقرة ١ من المادة ٢٠. ويتمشى هذا التحفظ مع التصويت الذي أدلت به الدانمرك في الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦١ عندما صوت الوفد الدانمركي، في إشارة إلى المادة السابقة المتعلقة بحرية التعبير، ضد حظر الدعاية للحرب. وفيما يتعلق بالفقرة ٢. انظر الحاشية ١٩.

(٢٠) تعديل التحفظ المدلى به عند التصديق:

٢(ب)١، 'تسري الفقرة ٥ من المادة ١٤ على النحو التالي:

- لا يلزم فرض حق غير محدود في الطعن في الحالات التي تتعلق فيها الإدانة بارتكاب جريمة بسيطة، ويكون الحكم الصادر فيها غرامة و/أو مصادرة تقل قيمتها عن مبلغ معين يحدده القانون.

- لا يتعين إقرار الحق في طعن آخر في الحالات التي تبرئ فيها محكمة أدنى المتهم، وتدينه للمرة الأولى محكمة أعلى تنظر في استئناف الحكم بالبراءة.

- لا يتعين إقرار الحق في الطعن في الإجراءات الجنائية ضد عضو من أعضاء الحكومة أو أي شخص آخر يمثل أمام المحكمة العليا في المملكة (Rigsretten).

٢، 'تطبق الفقرة ٧ من المادة ١٤ تطبيقاً يسمح بإعادة فتح الإجراءات الجنائية التي أدت إلى صدور حكم نهائي بالإدانة أو البراءة في ظروف معينة يحددها القانون".

وأكدت حكومة الدانمرك أن التحفظ على الفقرة ٥ من المادة ١٤ أعلاه هو تضيق لنطاق التحفظ الذي أبدته عند التصديق وأن التحفظ على الفقرة ٧ من المادة ١٤ أعلاه هو توضيح للتحفظ الذي أبدته عند التصديق.

(٢١) تعترف [حكومة الدانمرك]، وفقاً للمادة ٤١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المفتوح للتوقيع في نيويورك في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، باختصاص اللجنة المشار إليه في المادة ٤١ بأن تتلقى وتنظر في البلاغات التي تفيد بأن دولة تدعي بأن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب العهد.

(٢٢) بالإشارة إلى الفقرة ٢(أ) من المادة ٥، تتحفظ حكومة الدانمرك على اختصاص اللجنة بالنظر في بلاغ من فرد إذا كانت المسألة قد نُظر فيها بالفعل في إطار إجراءات أخرى للتحقيق الدولي.

(٢٣) تعترف الدانمرك باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في أن تتلقى وتنظر في بلاغات واردة من أفراد أو مجموعات من الأفراد داخل الولاية الوطنية الدانمركية وتدعي أنهم ضحايا لانتهاك الدانمرك لأي من الحقوق

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق	تحفظات إعلانات	قبول الإجراءات الاختيارية ^(١٧)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩	تصديق ١٩٨٣/٠٤/٢١		
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بشأن الشكاوى الفردية وإجراءات التحقيق، ١٩٩٩	تصديق ٢٠٠٠/٠٥/٣١		
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٤	تصديق ١٩٨٧/٠٥/٢٧		١٩٨٧/٠٥/٢٧ ^(٢٤)
البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، فيما يتعلق بزيارات منتظمة تقوم بها الهيئات الوطنية والدولية لأماكن الاحتجاز، ٢٠٠٢	تصديق ٢٠٠٤/٠٦/٢٥		
اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩	تصديق ١٩٩١/٠٧/١٩		١٩٩١/٠٧/١٩ ^(٢٥)
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ٢٠٠٠	تصديق ٢٠٠٢/٠٨/٢٧		٢٠٠٢/٠٨/٢٧ ^(٢٦)
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، ٢٠٠٠	تصديق ٢٠٠٣/٠٧/٢٤		٢٠٠٣/٠٧/٢٤ ^(٢٧)
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، ٢٠١١	انضمام ٢٠١٥/١٠/٠٧		٢٠١٥/١٠/٠٧ ^(٢٨)
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦	تصديق ٢٠٠٩/٠٧/٢٤		
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦	انضمام ٢٠١٤/٠٩/٢٣		٢٠١٤/٠٩/٢٣ ^(٢٩)
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ٢٠٠٦	توقيع ٢٠٠٧/٠٩/٢٥		

المصوص عليها في الاتفاقية، وذلك رهناً بالتحفظ الذي يفيد بالانتظار اللجنة في أي بلاغات ما لم تتأكد من أن المسألة نفسها لم ينظر فيها ولا يجري النظر فيها بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية.

(٢٤) تعترف حكومة الدانمرك [...] باختصاص اللجنة في أن تتلقى وتنظر في بلاغات تفيد بأن الدولة الطرف تدعي بأن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وتعترف حكومة الدانمرك [...] باختصاص اللجنة في أن تتلقى وتنظر في بلاغات واردة من أفراد أو نيابة عن أفراد يخضعون لولايتها ويدعون أنهم ضحايا لانتهاك دولة طرف لأحكام الاتفاقية.

(٢٥) لا تلزم الفقرة ٢(ب)(٥) من المادة ٤٠ الدانمرك.

"من المبادئ الأساسية في القانون الدانمركي لإقامة العدل أنه يحق لكل شخص أن يطلب قيام محكمة أعلى درجة بمراجعة أي تدابير جنائية تفرضها عليه محكمة ابتدائية. غير أن ثمة بعض الأحكام التي تقيد هذا الحق في حالات معينة، من قبيل الأحكام التي تصدرها هيئة المحلفين بشأن مسألة الإدانة، والتي لم ينقضها قضاة المحكمة المدعون قانوناً".

(٢٦) فيما يتصل بإيداع صك تصديق الدانمرك على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة [تعلن حكومة الدانمرك] أن التشريعات الدانمركية لا تسمح بتجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة في القوات المسلحة.

(٢٧) فيما يتعلق بإيداع صك تصديق الدانمرك على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، تعلن الدانمرك أنها تفسر عبارة "تصوير أي" في المادة ٢(ج)، من البروتوكول بأنها تعني "تصوير مرئي لأي". وتعلن الدانمرك كذلك أن حيازة تصوير مرئي إباحي لشخص ما، أكمل عامه الخامس عشر ووافق على الحيازة المذكورة، لا يعتبر مشمولاً بأحكام البروتوكول الملزمة.

(٢٨) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند وجزر فارو.

(٢٩) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند.

١٢٣- ولم تصدق الدانمرك على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لعام ١٩٩٠. وليس للدانمرك في الوقت الراهن نية في التصديق عليها. وصدّقت الدانمرك على جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمال، والتي تسري أيضاً على الرعايا الأجانب المقيمين إقامة قانونية في الدانمرك.

١٢٤- وقررت الحكومة عدم التصديق على الاتفاقية، لأن مصطلح "العامل المهاجر" المستخدم في الاتفاقية يفتقر إلى التمييز، إذ يشمل أيضاً الأشخاص الذين يقيمون إقامة غير مرخص بها ويعملون عمالاً غير مرخص به. ومن ثم، فإن وضع العمال المهاجرين المقيمين إقامة غير قانونية مشمول بحماية تتجاوز الالتزام غير المتنازع عليه والذي يستوجب تحويلهم حقوقاً أساسية. ومن ثم، فإن هذه الأنظمة قد تحفز بقدر أكبر على مزاوله على عمل في الدانمرك دون الحصول على تصريح الإقامة المطلوب، وتؤدي إلى تقويض دولة الرفاه.

١٢٥- ووقعت الدانمرك اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٧ ولكنها لم تصدق بعد عليها. وسيتم التصديق عليها عندما يتم اقرار التعديلات اللازمة للتشريعات الوطنية.

اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة

الجدول ٢

اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق انضمام
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ١٩٤٨	تصديق ١٩٥١/٠٦/١٥
اتفاقية الرق، ١٩٢٦ بصيغتها المعدلة في عام ١٩٥٥	توقيع ١٩٥٤/٠٣/٠٣
اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، ١٩٤٩	توقيع ١٩٥١/٠٢/١٢
الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧	تصديق ١٩٥٢/١٢/٠٤
	انضمام ١٩٦٨/٠١/٢٩
الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، ١٩٥٤	تصديق ١٩٥٦/٠١/١٧
اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، ١٩٦١	انضمام ١٩٧٧/٠٧/٠١
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨	تصديق ٢٠٠١/٠٦/٢١
اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال	تصديق ٢٠٠٣/٠٩/٣٠ (٣٠)
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	تصديق ٢٠٠٦/١٢/٠٨ (٣١)
معاهدة تجارة الأسلحة، ٢٠١٣	انضمام ٢٠١٤/٠٤/٠٢ (٣٢)

(٣٠) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند وجزر فارو.

(٣١) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند وجزر فارو.

(٣٢) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند وجزر فارو.

نخبة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية

الجدول ٣

منظمة العمل الدولية

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق
اتفاقية تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية، ١٩٢١ (رقم ١٤)	تصديق ١٩٣٥/٠٨/٣٠
اتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)	تصديق ١٩٣٢/٠٢/١١
اتفاقية تفتيش العمل في الصناعة والتجارة، ١٩٤٧ (رقم ٨١)	تصديق ١٩٥٨/٠٨/٠٦ (٣٣)
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)	تصديق ١٩٥١/٠٦/١٣
اتفاقية تطبيق حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)	تصديق ١٩٥٥/٠٨/١٥
اتفاقية مساواة العمال والعمالات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)	تصديق ١٩٦٠/٠٦/٢٢ (٣٤)
اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)	تصديق ١٩٥٥/٠٨/١٥ (٣٥)
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)	تصديق ١٩٥٨/٠١/١٧
اتفاقية الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب، ١٩٥٧ (رقم ١٠٦)	تصديق ١٩٥٨/٠١/١٧
اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة، ١٩٥٨ (رقم ١١١)	تصديق ١٩٦٠/٠٦/٢٢ (٣٦)
اتفاقية المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في الضمان الاجتماعي، ١٩٦٢ (رقم ١١٨)	تصديق ١٩٦٩/٠٦/١٧ (٣٧)
اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)	تصديق ١٩٧٠/٠٦/١٧ (٣٨)
اتفاقية تفتيش العمل في الزراعة، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)	تصديق ١٩٧٢/١١/٣٠ (٣٩)
اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)	تصديق ١٩٩٧/١١/١٣ (٤٠)
اتفاقية حماية حق التنظيم وإجراءات تحديث شروط الاستخدام في الخدمات العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)	تصديق ١٩٨١/٠٦/٠٥ (٤١)
اتفاقية السلامة والصحة المهنتين وبيئة العمل، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)	تصديق ١٩٩٥/٠٧/١٠ (٤٢)
اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)	تصديق ١٩٩٦/٠٢/٢٢
اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)	تصديق ٢٠٠٠/٠٨/١٤ (٤٣)
اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦	توقيع ٢٠١١/٠٦/٢٣ (٤٤)

- (٣٣) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٣٤) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٣٥) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٣٦) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٣٧) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٣٨) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بجزر فارو.
- (٣٩) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٤٠) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٤١) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٤٢) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٤٣) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند وجزر فارو.
- (٤٤) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلاند.

اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الجدول ٤

اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق
اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، ١٩٦٠	تصديق ١٩٦٣/١٠/٠٤

اتفاقيات مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص

الجدول ٥

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق
الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف بالأحكام المتصلة بالتزامات النفقة إزاء الأطفال وتنفيذها، ١٩٥٨	تصديق ١٩٦٥/١١/٢ ^(٤٥)
الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف بالقرارات ذات الصلة بالتزامات النفقة وتنفيذها، ١٩٧٣	تصديق ١٩٨٧/١٠/٧
الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف بالطلاق والمهرج، ١٩٧٠	تصديق ١٩٧٥/٠٦/٢٥ ^(٤٦)
الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، ١٩٨٠	تصديق ١٩٩١/٠٤/١٧ ^(٤٧)
اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، ١٩٩٣	تصديق ١٩٩٧/٠٧/٠٢
الاتفاقية المتعلقة بالاختصاص والقانون الساري والاعتراف والإنفاذ والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية وتدابير حماية الأطفال، ١٩٩٦	تصديق ٢٠١١/٠٦/٣٠ ^(٤٨)

اتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي

الجدول ٦

اتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي

اتفاقية/بروتوكول	توقيع تصديق
اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، ١٩٤٩	تصديق ١٩٥١/٠٦/٢٧
اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، ١٩٤٩	تصديق ١٩٥١/٠٦/٢٧
اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ١٩٤٩	تصديق ١٩٥١/٠٦/٢٧
اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، ١٩٤٩	تصديق ١٩٥١/٠٦/٢٧

(٤٥) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند وجزر فارو.

(٤٦) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بغرينلند وجزر فارو.

(٤٧) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بجزر فارو.

(٤٨) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بجزر فارو.

توقيع تصديق	اتفاقية/بروتوكول
تصديق ١٩٨٢/٠٦/١٧	البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، ١٩٧٧
تصديق ١٩٨٢/٠٦/١٧	البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، ١٩٧٧
تصديق ١٩٩٨/٠٦/٨	اتفاقية اوتواو لخطر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ١٩٩٧
تصديق ٢٠١٠/٠٢/١٢ ^(٤٩)	اتفاقية الدخائر العنقودية، ٢٠٠٨

الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

(أ) (نخبة من) اتفاقيات مجلس أوروبا

الجدول ٧

الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

توقيع تصديق	اتفاقية/بروتوكول
تصديق ١٩٥٣/٠٤/١٣	اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ١٩٥٠
توقيع ١٩٩٦/٠٥/٠٣	الميثاق الاجتماعي الأوروبي (المنقح)، ١٩٩٦
تصديق ١٩٨٩/٠٥/٠٢	الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٧
تصديق ٢٠٠٠/٠٩/٠٨	الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، ١٩٩٢
تصديق ١٩٩٧/٠٩/٢٢	الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية، ١٩٩٥
تصديق ٢٠٠٥/٠٦/٢١ ^(٥٠)	البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجريمة الإلكترونية المتعلقة بتجريم أعمال العنصرية وكراهية الأجانب المرتكبة بواسطة النظم الحاسوبية، ٢٠٠٣
تصديق ٢٠٠٧/٠٩/١٩ ^(٥١)	اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، ٢٠٠٥
تصديق ٢٠٠٩/١١/١٨ ^(٥٢)	اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، ٢٠٠٧
تصديق ٢٠١٤/٠٤/٢٣	اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، ٢٠١١

(٤٩) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بجزر فارو.

(٥٠) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بفرنلند وجزر فارو.

(٥١) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بفرنلند وجزر فارو.

(٥٢) مشفوع بإعلان إقليمي فيما يتعلق بفرنلند وجزر فارو.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

حقوق الإنسان المضمنة في الدستور والقانون

١٢٦- يتضمن الدستور قائمة من البنود المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية. وتشمل الحماية المنصوص عليها في الدستور الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالحرية الشخصية وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم والحق في الخصوصية والحق في العمل في ظروف معقولة والحق في التعليم. وللحماية الدستورية طابع رسمي أساساً بمعنى أن الحماية الجوهرية تنص عليها التشريعات التكميلية عموماً.

١٢٧- ومن أجل الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمعاهدات الدولية، ضمنت الدانمرك حماية حقوق الإنسان باعتماد تشريعات تكميلية. وينظم قانون إقامة العدل الإجراءات القضائية في المحاكم ويحمي الحق في محاكمة عادلة. كما يحدد قانون إقامة العدل شروط إمكانية قيام الشرطة بتدخلات فيما يتعلق بالمواطنين. ويحدد قانون الشرطة، في جملة أمور، من استخدام القوة من جانب موظفي الشرطة. ويحمي القانون الجنائي من الانتهاكات التي يرتكبها المواطنون الآخرون ومن تعسف السلطات. وتساهم مواد القانون الجنائي المتعلقة بالقتل والعنف والاتجار في حماية الحق في الحياة، وحظر التعذيب، وحماية الحرية الشخصية، والحق في الخصوصية وحظر الرق. ويساهم قانون تجهيز البيانات الشخصية في ضمان حق الخصوصية.

١٢٨- ويعد القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مصدراً قانونياً مهماً في الدانمرك. ويمكن للمحاكم وغيرها من سلطات تطبيق القانون الاحتجاج بالاتفاقيات الدولية وما إلى ذلك، حتى وإن لم تُدرج الاتفاقية تحديداً في القانون الدانمركي (انظر الفرع دال-١-١ بشأن الإدراج).

١٢٩- وتُحمى الحقوق الأساسية أيضاً بحكم عضوية الدانمرك في الاتحاد الأوروبي. وبقدرة ما يسري قانون الاتحاد الأوروبي، تُضمّن حماية الحقوق الأساسية بموجب ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الذي اعتمد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وعدل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وبمقتضى أحكام محكمة العدل الأوروبية. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي الحقوق المنصوص عليها في الميثاق. وبعد دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ، أصبحت الحقوق والحريات والمبادئ المنظمة في المواد الأربع والخمسين للميثاق ملزمة قانوناً وفقاً للمادة ٦ من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويسري الميثاق على الهيئات والمرافق التابعة للاتحاد والدول الأعضاء عند تطبيق قانون الاتحاد.

إدراج وتطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بموجب القانون الوطني

١٣٠- لا تصبح الاتفاقيات التي تصادق عليها الدانمرك جزءاً من القانون الدانمركي بشكل تلقائي، كقاعدة رئيسية. وتطبق الاتفاقيات إما عن طريق (١) الإحاطة علماً "بانسجام القواعد" (أي أن التدابير الخاصة لا تعتبر ضرورية، لأن القانون الدانمركي مطابق بالفعل للاتفاقية)، أو (٢) نقل محتويات الاتفاقية إلى التشريع الدانمركي؛ أو (٣) إدراج الاتفاقية.

١٣١- وفي عام ١٩٩٢، أدرجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون الدانمركي مشفوعة بالبروتوكولات ٢ و ٣ و ٥ و ٨. وقد أدرجت البروتوكولات ٩ و ١٠ و ١١ منذ ذلك

الحين. وأدرجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان باعتبارها قانوناً عادياً. وطُبقت اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان من خلال الإحاطة علماً "بانسجام القواعد" أو نقل محتويات الاتفاقية إلى التشريع الدائم.

١٣٢- ويستفاد من الاجتهاد القضائي أن الحقوق الواردة في اتفاقيات غير مدرجة في التشريع الدائم تعتبرها المحاكم وغيرها من السلطات التي تطبق القانون مصادر قانونية ذات صلة وتحتج بها وتطبقها المحاكم والسلطات الأخرى. ويعزى ذلك إلى ما يسمى بقواعد التفسير والقرينة. وعليه، يجب على المحاكم والسلطات الأخرى أن تطبق القواعد الدائمة قدر الإمكان تطبيقاً يتفادى خرق التزامات الدائمك الدولية.

١٣٣- وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العمل التشريعي التحضيري، فإن جميع اتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون الدائمك طرفاً فيها، سواء كانت مدرجة في التشريع أم لا، ينظر فيها بعناية من أجل ضمان امتثال التشريع الدائمك امتثالاً تاماً لالتزامات الدائمك في مجال حقوق الإنسان الدولية.

١٣٤- وفي عام ٢٠١٢، عينت الحكومة الدائمكية لجنة لتقييم أمور منها، مدى ملائمة إدراج عدد من صكوك حقوق الإنسان في القانون الدائمك. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدرت اللجنة توصياتها. وقررت الحكومة عدم اتخاذ خطوات فيما يتعلق بإدراج المزيد من صكوك حقوق الإنسان. وكما ورد تأكيداً في تقرير اللجنة، فإن الإدراج ينطوي على خطر نقل صلاحيات مخولة للبرلمان والحكومة إلى المحاكم.

المبادئ العامة

١٣٥- يرد فيما يلي، إيجاز عدد من المبادئ القانونية الأساسية بغرض شرح المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حماية حقوق الإنسان في القانون الدائمك.

١٣٦- وتقييم الأدلة في قضية معروضة على القضاء تقييم حر بمعنى أنه لا توجد قواعد عامة تنظم وزن الأدلة المدلى بها. وفي القضايا الجنائية، تكون المحكمة ملزمة بمبدأ الحقيقة المادية، التي توجب على المحكمة إظهار الحقيقة. كما أن المحكمة ملتزمة بمبدأ تفسير الشك لمصلحة المتهم (*dubio pro reo*)، وهو ما يعني أنه يجب إثبات ذنب المتهم إثباتاً لا يخاله أي شك معقول.

١٣٧- ويجب أن تقوم المحكمة بعملها وفقاً لمبدأ النزاهة. وبناءً على ذلك، لا يمكن للقاضي أن يبت في مسألة الذنب في محاكمة شخص متهم، وضعه القاضي رهن الاحتجاز (الاحتجاز الاحتياطي) للاشتباه اشتباهاً راجحاً في ارتكاب المتهم لجريمة.

١٣٨- ويحق للشخص الذي لا يفهم اللغة الدائمكية أن يستعين بمترجم في المحكمة دون مقابل.

١٣٩- ووفقاً لقانون إقامة العدل، فإن المدعي العام غير ملزم بتحريك إجراءات الملاحقة في جميع الجرائم الجنائية. ويمكن لمكتب المدعي العام أن يختار عدم تحريك إجراءات الملاحقة في جريمة حتى لو كان هناك ما يكفي من الأدلة للشروع في الإجراءات الجنائية، على سبيل المثال: إذا كانت الصعوبات والوقت والتكلفة لا تبرر الملاحقة القضائية اعتباراً لطبيعة القضية والعقاب المحتمل، أو (٢) إذا كانت الجريمة بسيطة أو (٣) إذا كانت ظروف التخفيف تسري عليها. ويمكن

استئناف قرار المدعي العام بعدم تحريك الدعوى أمام المدعي العام للدولة أو الرئيس العام لهيئة الادعاء على التوالي. ولا يجوز للمحاكم أن تلغي قراراً بعدم الملاحقة القضائية إلا في حالات ارتكاب المدعي العام أخطاء واضحة أو إساءته استعمال السلطة أو عدم نزاهته. ولا يجوز للمحاكم الدانمركية بأي حال من الأحوال أن تأمر المدعي العام بتحريك الإجراءات الجنائية.

١٤٠- ولا يحظر الدستور سن تشريعات بأثر رجعي. فهذا مبدأ تشريعي عام، رغم أن التشريع الذي يفرض قيوداً لا يجوز نفاذه بأثر رجعي. ووفقاً للقانون الدولي، يحظر القانون الجنائي النص على جرائم جديدة أو عقوبة أشد بأثر رجعي.

١٤١- وكقاعدة عامة، فإن إقامة العدل مفتوحة وعلنية. ويجوز للمحكمة أن تقرر منع حضور الجمهور للدعوى المدنية والجنائية بشروط معينة ينص عليها القانون. ويمكن للمحكمة أيضاً منع أي كشف عن هوية الأشخاص الذين لهم علاقة بالدعوى. وقد يشمل هذا القرار أيضاً حظر الكشف العلني للمعلومات المتعلقة بالدعوى.

١٤٢- وكقاعدة رئيسية في قانون إقامة العدل، يحق لكل شخص الاطلاع على الأحكام والأوامر.

١٤٣- ولا ينص أي حكم في الدستور على إعلان حالة الطوارئ. ومن المفترض في النظرية العامة، مع ذلك، أنه يمكن إعلانها في حالة الخطر الوشيك. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية يمكن تقييد بعض الحريات الدستورية مؤقتاً.

السلطات المعنية بقضايا حقوق الإنسان

١٤٤- يقع على عاتق جميع السلطات الدانمركية، في ممارستها لوظائفها، بما في ذلك البرلمان (Folketinget) والمحاكم والسلطات الإدارية، التزام بضمان الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور والصكوك الدولية التي صدقت عليها الدانمرك.

١٤٥- وتجري وزارة العدل استعراضاً للتشريعات الجديدة المقترحة بهدف ضمان توافق التشريعات المقترحة مع التزامات حقوق الإنسان.

١٤٦- ويخضع البرلمان لمراقبة السلطة القضائية. فللمحاكم الدانمركية سلطة إعلان عدم دستورية قانون يسنّه البرلمان. وفي حالات الشك في ما إذا كان القانون الدانمركي الذي يسنّه البرلمان يتوافق مع التزامات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي صدقت عليها الدانمرك، فإن المحاكم ستسعى إلى تفسير القانون تفسيراً يتسق مع الالتزامات القانونية الدولية للدانمرك. غير أنه من الناحية النظرية، لن يكون الأمر كذلك، إذا ثبت أن البرلمان كان على علم بالتعارض وقت اعتماد القانون وانصرفت نيته إلى إلغاء التزامات الدانمرك القانونية الدولية.

١٤٧- والوزراء مسؤولون عن الممارسات الإدارية في مجال عملهم. وتخضع السلطات الإدارية لرقابة المحاكم وأمين المظالم في البرلمان ولمراقبة البرلمان نفسه.

١٤٨- وللمحاكم اختصاص مراجعة القرارات واللوائح الصادرة عن السلطات الإدارية. ويختلف نطاق المراجعة باختلاف ظروف القضية ومضامين القوانين واللوائح ذات الصلة بالقضية. غير أنه، كقاعدة عامة، يمكن اعتبار نطاق المراجعة واسعاً. وتخضع لمراجعة المحاكم الدانمركية دائماً المسائل المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان الواقعة على عاتق السلطات الإدارية.

١٤٩ - والمحاكم مسؤولة عن إقامة العدل. ويحمي الدستور، وقانون إقامة العدل، وصكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها الدانمرك، استقلال المحاكم ونزاهتها، ولا سيما المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٥٠ - وفي القضايا الجنائية، تشارك المحاكم في عملية التحقيق ما دامت التدابير الجبرية من قبيل التنصت على المكالمات الهاتفية وتفتيش المباني الخاصة والاحتجاز في الحبس الاحتياطي تتطلب موافقة القضاء وفقاً لقانون إقامة العدل. وفي هذه الحالات، يجب على المحاكم أن تحرص على أن تكون التدابير الجبرية ضرورية في ظروف القضية وألا ينتهك أي إجراء معين ضمانات حقوق الإنسان الواجبة للفرد والمنصوص عليها في الدستور أو في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الدانمرك. ولدى البت في قضية جنائية، يجب على المحاكم أيضاً ضمان احترام حقوق المتهم وعدم إدانة الشخص المعني، ما لم يثبت ذنبه بما لا يظاله أي شك معقول.

أمين المظالم

١٥١ - أمين المظالم هو سلطة مستقلة ينتخبها البرلمان ولها سلطة التحقيق في أي إجراء إداري داخل الإدارة العامة، والقوات العسكرية، وكقاعدة عامة، لها سلطة التحقيق في أي إجراء داخل الإدارة المحلية. ويمكن لأمين المظالم إجراء تحقيق إما على أساس شكوى من فرد متضرر بإجراء إداري معين أو بمبادرة من أمين المظالم.

١٥٢ - ويقوم أمين المظالم أيضاً بمعاينات. وتستهدف في المقام الأول المؤسسات العامة، التي يقيم فيها الأفراد إما بصفة مؤقتة أو دائمة، من قبيل السجون ومراكز الاحتجاز ومستشفيات الأمراض العقلية، ولكنه يقوم كذلك بأنواع أخرى من المعاينات. وتشمل رصد عمليات الترحيل القسري للمواطنين الأجانب، والزيارات المندرجة في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وذلك بغرض اتخاذ إجراءات وقائية ضد التعذيب (كآلية وقائية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب)، أو القيام بمعاينات تركز على رصد التقيد بحقوق الأطفال. ويمكن أن تستهدف هذه المعاينات المؤسسات العامة والخاصة. ولا يجوز التدرع بالسرية الإدارية ضد أمين المظالم.

١٥٣ - ولا تخول لأمين المظالم صلاحية إصدار قرارات ملزمة بشأن موضوع قضية، ولا يمكنه الحكم على أي سلطة أو تطبيق أي نوع من العقوبات. ومن أنواع أساليب الانتصاف المتاحة له المجاهرة بالنقد، وتقديم توصيات، والإبلاغ عن وجهة نظره في القضية. وإذا خلص أمين المظالم إلى أن السلطة الإدارية قد ارتكبت خطأ، فإنه ينتقد السلطة وربما يوصي بأن تعيد السلطة النظر في القضية وتتخذ قراراً جديداً. ومن الناحية العملية، لأمين المظالم تأثير كبير على الإدارة التي تقوم بها السلطات العامة.

١٥٤ - وقد أنشئ مكتب خاص للأطفال في إطار مؤسسة أمين المظالم البرلماني في عام ٢٠١٢ من أجل حماية حقوق الأطفال وتعزيزها. وتتمثل المهام الرئيسية للمكتب في تناول الشكاوى المتعلقة بالأطفال في الحالات التي تتخذ فيها السلطات قراراً إدارياً، وزيارة المؤسسات المعنية بالأطفال ورصد عمل السلطات فيما يتعلق بالأطفال والمساهمة في رصد أعمال حقوق الطفل.

مؤسسات أخرى

١٥٥ - للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان ولاية استشارية في المسائل الوطنية لحقوق الإنسان، وتشمل وظائف الرصد والإبلاغ والتحليل والبحث. وعلاوة على ذلك، يكلف المعهد بتعزيز المساواة في المعاملة في المجالات الجنسية أو العرقية أو المتعلقة بالأصل الإثني. وتتمثل هذه المهمة، إلى جانب مهام أخرى، في إسداء المشورة للأفراد الذين تعرضوا للتمييز وفي نشر التقارير بهدف إذكاء الوعي وإيصال معارف جديدة إلى هذه المناطق (انظر أيضاً الفرع هاء-٣).

١٥٦ - ويتولى مجلس المساواة في المعاملة النظر في الشكاوى المتعلقة بالقانون المدني بشأن التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو الميل الجنسي أو السن أو الإعاقة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الإثني. وللمجلس المساواة في المعاملة سلطة اتخاذ قرارات ملزمة ويمكنه منح تعويضات عن الأضرار غير النقدية لضحايا التمييز. وتقديم شكوى إلى مجلس المساواة في المعاملة مجاني، ويقوم المجلس بجمع المعلومات اللازمة للبت في القضية. ولا يمكن للمجلس تناول القضايا بمبادرة منه.

سبل الانتصاف والتعويض ورد الاعتبار

١٥٧ - وعلى غرار ما ورد بيانه في الفرع دال-٣، يمكن عرض قضايا حقوق الإنسان على المحاكم في دعاوى القانون المدني ضد السلطات الإدارية. ويعتبر اللجوء إلى المحكمة في دعوى مدنية بمثابة قاعدة عامة مشروطة بتضرر المدعي مباشرة بالإجراء أو الأنظمة الإدارية التي تشكل أساس الدعوى القانونية. ويمكن عرض القضايا المتعلقة بمزاعم التمييز على مجلس المساواة في المعاملة، الذي يشمل اختصاصه جميع مجالات التمييز المنصوص عليها في التشريع الدانمركي لمكافحة التمييز. ويمكن أيضاً عرض القضايا المتعلقة بالتمييز في سوق العمل على محكمة العمل.

١٥٨ - ووفقاً لقانون المسؤولية التقصيرية الدانمركي العام، الذي تم تطويره من خلال اجتهاد المحاكم ودون في قانون المسؤولية عن الأضرار، يحق للفرد الحصول على تعويض عن أي خسارة أو ضرر يحدث نتيجة لانتهاك حقوق الإنسان تكون السلطات الدانمركية مسؤولة عنه. وينطبق ذلك أيضاً على الانتهاكات التي يرتكبها الأفراد إلى الحد الذي يكون فيه على الدولة التزام إيجابي بالتعزيز الفعال لحقوق الأفراد وحمايتهم من تدخل الأفراد الآخرين. والمحاكم مختصة بالحكم بالتعويض. وفيما يتعلق بنزع الملكية، ينص الدستور على وجوب حصول الشخص الذي تنزع ملكيته بموجب القانون على تعويض كامل. أما مسألة ما إذا كان التعويض المقدم مناسباً فتخضع للمراجعة التي تقوم بها المحاكم.

١٥٩ - وبصرف النظر عن نظام المحاكم، يتيح للشخص الذي يدعي أن السلطات الإدارية انتهكت حقوق الإنسان الواجبة له عدد من وسائل الانتصاف الأخرى، من قبيل اللجوء إلى أمين المظالم المذكور أعلاه في الفرع دال-٣-١. ويجوز أيضاً لعدد من المجالس أو الهيئات المستقلة التي تمولها الدولة التحقيق في أنواع مختلفة من ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. ويجوز لهذه المجالس والهيئات أن تنظر معاً في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة والانتهاكات التي يرتكبها أفراد آخرون.

المساعدة القانونية

١٦٠- يمكن للأشخاص، بمن فيهم الأجانب، الذين يحتاجون إلى المشورة القانونية أو التمثيل القانوني في المحكمة الحصول على المساعدة لتغطية التكاليف من الأموال العامة. ويجوز منح المساعدة القانونية فيما يتعلق بالدعاوى المدنية لأولئك الذين يستوفون شروط الأهلية المالية المنصوص عليها في قانون إقامة العدل. وتغطي المساعدة القانونية عموماً جميع التكاليف ذات الصلة والمتكبدة فيما يتعلق بالدعاوى، بما في ذلك أتعاب ممثل قانوني. ويجب على مقدم الطلب أن يثبت أن لديه أسباباً معقولة تخول له القيام بإجراء قانوني. وكقاعدة عامة، تغطي المساعدة القانونية أيضاً التكاليف التي يتكبدها خصم طرف حصل على مساعدة قانونية، إذا ربح الخصم دعواه في المحكمة.

١٦١- ووفقاً لقانون إقامة العدل، يجوز للمحكمة أن تقرر وجوب تمثيل طرف في دعوى مدنية بمحام، إذا رأت المحكمة ضرورة ذلك في ظروف القضية. ويجوز للمحكمة تعيين مستشار قانوني مجاناً، إذا كانت الظروف الخاصة تتطلب ذلك.

١٦٢- وفي الدانمرك، تسدي العديد من المراكز القانونية مشورة قانونية مجانية. ولهذه المراكز القانونية مصادر مالية مختلفة، بما فيها التمويل الحكومي. ويخصص جزء كبير من وقتها لقضايا الإسكان والتشغيل والضمان الاجتماعي والهجرة. ويعمل في هذه المراكز عموماً محامون وطلاب من كليات الحقوق يساهمون بوقتهم مجاناً.

١٦٣- ويحق للشخص المتهم بارتكاب جريمة أن يختار محامياً. ويجب على المحكمة تعيين محام عام مجاناً للمتهم، إذا لم يكن المدعى عليه ممثلاً بالفعل من قبل محامٍ أو لم يجتمع بالحمامي. وينطبق هذا أيضاً في الإجراءات الأولية المتعلقة بالاحتجاز رهن الحبس الاحتياطي وفي الإجراءات المتعلقة بتسليم المجرمين، ولكن لا ينطبق في القضايا المتعلقة بأمور بسيطة. ويجوز للمدعى عليه اختيار محام من قائمة المحامين المتاحين. ويجب على الدولة تعيين محامٍ للدفاع في غالبية القضايا الجنائية؛ وإذا لم يُعيّن محام في مثل هذه القضايا ولم يكن للمدعى عليه محام شخصي، يمكن نقض حكم إدانة المدعى عليه عن طريق الاستئناف. وإذا ثبتت إدانة المدعى عليه، فإن المحكمة عادة تقرر أن يتحمل المتهم شخصياً تكاليف القضية.

وضع ضحايا الجريمة

١٦٤- يمكن لضحايا الجريمة بموجب القانون الدانمركي تقديم تقرير شفوي أو خطي إلى الشرطة، التي تحقق في القضية إذا تبين لها أن هناك قرينة معقولة تفيد بأن جريمة قد ارتكبت. ويمكن للشرطة التحقيق في الجرائم تلقائياً. وإذا تبين من التحقيق وجود سبب للاعتقاد بأن جريمة قد ارتكبت، فإن المدعي العام ينظر في الأدلة ويقرر، ما إذا ما كان سيشرع في إجراءات جنائية ضد المشتبه فيه (المشتبه فيهم)، (انظر أيضاً الفرع دال-٢).

١٦٥- ويكون مؤهلاً للحصول على تعويض من الدولة، كقاعدة عامة، الشخص الذي يصاب إصابة شخصية نتيجة لانتهاك - في الأراضي الدانمركية - للقانون الجنائي أو قانون الأوامر التقييدية وأوامر البقاء في بيت الزوجية والطرد منه. ولا يتاح التعويض عن الأضرار التي لحقت الممتلكات وما إلى ذلك إلا في الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الذين احتجزوا أو ما شابه ذلك. ويجب إبلاغ الشرطة بالجريمة كقاعدة عامة خلال ٧٢ ساعة من وقوع الحادث، ويجب

تقديم مطالبة بالتعويض ضد الجاني، إذا كانت القضية قد بتت فيها المحاكم فعلاً. وعلاوة على ذلك، فإن طلب التعويض من مجلس التعويض عن الأضرار الجنائية يجب أن يتم في غضون سنتين من ارتكاب الجريمة أو بعد أن يصبح الحكم نهائياً أو بعد تاريخ اتخاذ الشرطة قراراً بوقف التحقيق. ولا يمكن للمجلس تناول الطلبات اللاحقة إلا في ظروف خاصة. ويظل بإمكان الضحية الحصول على تعويض، حتى وإن كان الجاني غير معروف أو لا يمكن العثور عليه.

١٦٦- وفي القضايا الجنائية، يعين للضحية محام للمساعدة، إذا كانت القضية تتعلق بانتهاك بعض أحكام القانون الجنائي، من قبيل الجرائم الجنسية والقتل وأعمال العنف، وطلبت الضحية محام للمساعدة. ويجوز للمحكمة أن ترفض تعيين محام، إذا تعلق الأمر بجريمة بسيطة، وتأكد أن محامي المساعدة غير مطلوب. ومع ذلك، فإنه في الحالات المتعلقة بالجرائم الجنسية، يجب تعيين محام لمساعدة الضحية ما لم ترفض الضحية تعيينه، بعد الحصول على التوجيه المناسب. وأخيراً، يجوز للمحكمة في جميع الأحوال تعيين محام للمساعدة إذا اقتضت ظروف القضية ذلك.

١٦٧- وفي القضايا الجنائية التي لا يتولاها قضاة غير محترفين، يمكن للمحكمة أن تحكم على المدعى عليه بتعويض للضحية، إذا قدمت الضحية إلى المحكمة طلباً بذلك وثبتت إدانة المدعى عليه. وفي قضايا جنائية أخرى، قد يطلب الضحية إلى المدعي العام إعداد وتقديم طلب الضحية للتعويض أثناء المحاكمة الجنائية.

الشكاوى المقدمة ضد الشرطة

١٦٨- أنشأت الدانمرك هيئة مستقلة للشكاوى ضد الشرطة تتولى أمر الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وتحقق الهيئة المستقلة في ادعاءات ارتكاب الشرطة سلوكاً غير سليم وتقرر ما إذا كان ينبغي أن تفضي الشكاوى إلى انتقاد الشرطة. وتحقق الهيئة المستقلة أيضاً في الادعاءات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها ضباط الشرطة. وفي الحالات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها ضباط الشرطة، تحيل الهيئة المستقلة، بعد الانتهاء من التحقيقات، القضية إلى المدعي العام للدولة (هيئة النيابة العامة على المستوى الإقليمي) الذي يقرر بعد ذلك ما إذا كان ينبغي تحريك إجراءات الملاحقة بشأن القضية أم لا. ويمكن الطعن في قرار عدم ملاحقة أحد ضباط الشرطة لدى مكتب مدير شؤون النيابة العامة.

الطعن في الإدانة غير المشروعة ووسائل الانتصاف بشأنها

١٦٩- يضمن قانون إقامة العدل عموماً حق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية. ووفقاً للأحكام المتعلقة بالاستئناف في القضايا الجنائية، يحق لكل من الشخص المدان والمدعي العام الاستئناف كقاعدة عامة. وفي قضايا الجرائم البسيطة لا يُسمح بالاستئناف إلا بناءً على إذن يصدر من مجلس الترخيص بالاستئناف.

١٧٠- ويجوز للشخص الذي أدين في محاكمة جنائية والذي يدعي أنه ضحية إساءة تطبيق أحكام العدالة أن يقدم التماساً لاستئناف القضية إلى المحكمة الخاصة للاتهام والمراجعة. ويجوز للمحكمة الخاصة أن تقرر استئناف القضية إذا أدلي بأدلة جديدة. وقد يكون هذا هو الحال إذا ارتئي أن من المحتمل أن تفضي الأدلة الجديدة إلى تبرئة المتهم أو تطبيق حكم أخف من أحكام القانون الجنائي، كان متاحاً وقت المحاكمة الأصلية. ويجوز أيضاً الاستئناف، إذا ثبت أن أدلة

زائفة أو مزورة قد قدمت لمحكمة الموضوع أو نظرت فيها، وارتئي أن من المرجح أن تكون هذه الأدلة الزائفة أو المزورة قد تسببت أو ساهمت في الإدانة. وأخيراً، يمكن استئناف القضية إذا كانت هناك ظروف خاصة في جوانب أخرى، ترجح رجحاناً غالباً أن الأدلة المتاحة لم ينظر فيها بشكل سليم.

١٧١- وإذا أدى استئناف القضية إلى تبرئة الشخص المدان أو تطبيق حكم أخف من أحكام القانون الجنائي، يحق لضحية الإدانة غير المشروعة الحصول على تعويض. ويغطي التعويض الضرر الاقتصادي بالإضافة إلى الضرر غير النقدي. ويجوز تخفيض التعويض أو رفضه إذا كان سلوك الضحية سبباً في الإدانة.

سبل الانتصاف ضد الاحتجاز غير المشروع أو التدابير الجبرية أثناء التحقيقات الجنائية

١٧٢- ووفقاً لقانون إقامة العدل، فإن المشتبه فيهم الذين قبض عليهم أو احتجزوا أو كانوا موضوع تدابير جبرية أخرى أثناء التحقيق الجنائي يحق لهم الحصول على تعويض، إذا لم توجه إليهم تهم رسمية. ويغطي التعويض الضرر النقدي بالإضافة إلى الضرر غير النقدي. كما يحق للأشخاص الذين تبرئهم المحاكم بالكامل أن يحصلوا على تعويض. ويجوز تخفيض التعويض أو رفضه إذا كان سلوك المشتبه فيه قد تسبب في اتخاذ التدابير. كما يحق للأشخاص الذين تعرضوا لتدابير جبرية دون أن يكونوا من المشتبه فيهم الحصول على تعويضات تبعاً للظروف المعينة لكل حالة. ويقدم طلب التعويض إلى المدعي العام. وإذا رفض المدعي العام منح تعويضات، يجوز لمقدم الطلب أن يطلب إلى المدعي العام عرض القضية على المحكمة. ويحق لمقدم الطلب الاستعانة بمحام تعينه المحكمة مجاناً. غير أنه يجوز للمحكمة أن تقرر تحمل مقدم الطلب للأتعاب القانونية في حالة رفض الطلب. وفي عام ١٩٨٧، صدقت الدانمرك على الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتعويض ضحايا جرائم العنف.

وسائل الانتصاف الدولية الفعالة

١٧٣- يجوز للشخص الذي يقع ضحية لانتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان، المشمولة بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تقديم شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف الفعالة في الدانمرك (انظر المادة ٣٤ من الاتفاقية، ما يسمى بحق الالتماس الفردي). وإذا قبلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان القضية، يجوز للمحكمة إصدار حكم ملزم ضد الدولة الدانمركية. وتقبل الدانمرك حق الالتماس واختصاص المحكمة. وتختص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمنح تعويض للشخص الذي انتهكت حقوق الإنسان الواجبة له انتهاكاً يندرج في نطاق الاتفاقية ما دام الفرد غير قادر على الحصول على تعويض مناسب من الدولة بطريقة أخرى (انظر المادة ٤١ من الاتفاقية).

١٧٤- وفيما يتعلق بست معاهدات دولية، قبلت الدانمرك جواز قيام الأفراد الذين يدعون أن حقاً من حقوقهم المذكورة في العهد قد انتهك، والذين يكونون قد استنفدوا جميع وسائل الانتصاف الفعالة المحلية، بتقديم بلاغ خطي إلى اللجنة لتنظر فيها. وفي ما يلي المعاهدات ذات الصلة:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧٥- وقد يكون الفرد الذي يتقدم بشكوى إلى محكمة دولية أو لجنة مؤهلاً للحصول جزئياً أو كلياً على المساعدة القانونية من التمويل العام.

١٧٦- وقد وجهت الدائمك دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

جيم- الإطار الذي يتم فيه تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

الإطار العام

١٧٧- تتولى الحكومة الدائمكة مسؤولية الوفاء بالتزامات الدائمك بموجب صكوك حقوق الإنسان التي تكون الدائمك طرفاً فيها وإعداد التقارير الواجبة بموجب الصكوك المختلفة (انظر الفرع و١).

١٧٨- وللإطلاع على وصف لتوزيع المسؤوليات في الوفاء بالتزامات الدائمك بين البرلمانات والسلطات الإدارية والمحاكم، انظر الفرع دال-٣.

البرلمانات والجمعيات الوطنية والإقليمية

١٧٩- وكما ورد شرحه في الفرع باء-٣، فإن المجالس والإدارات الإقليمية والبلدية هي المسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم. ولذلك، تعد المناطق والبلديات بالغة الأهمية في تقديم الخدمات الملموسة التي تؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل خاص في إطار تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

١٨٠- وتلتزم كل بلدية بإنشاء مجالس استشارية للقضايا المتعلقة تباعاً بالأشخاص المعوقين والمسنين. والهدف من المجالس هو ضمان إجراء حوار منتظم بشأن القضايا المتعلقة بهذه المجموعات المعينة. وتشجع البلديات كذلك على إنشاء مجالس استشارية بشأن قضايا الأشخاص الضعفاء اجتماعياً وقضايا الإدماج.

١٨١- وقد أعلن المعهد الدائمكي لحقوق الإنسان عام ٢٠١٦ عن انطلاق مشروع يركز على حقوق الإنسان في البلديات. ويهدف المشروع، في جملة أمور، إلى المساعدة في تحديد قضايا حقوق الإنسان وممارساتها بهدف تعزيز التركيز على حقوق الإنسان في الإدارة البلدية. ويركز المشروع بشكل خاص على الأطفال والمشردين والأشخاص الضعفاء اجتماعياً، إضافة إلى تأثير رقمنة الإدارة العامة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

المعهد الدائم لحقوق الإنسان (المعهد)

١٨٢- منذ إنشاء المعهد الدائم لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٧، اضطلع المعهد بأنشطة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك نشر المعلومات، سواء لدى العموم أو المهنيين.

١٨٣- وأنشئ المعهد بقانون (القانون رقم ٢٠١٢/٥٥٣) بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً لمبادئ باريس التي وضعتها الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، عُين المعهد بصفته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غرينلاند. وهكذا شملت ولاية المعهد الدائم وغرينلاند، ولكنها لا تشمل جزر فارو. ومنذ عام ٢٠٠١، نُحِل للمعهد المركز-ألف بموجب مبادئ باريس.

١٨٤- والمهمة العامة للمعهد هي تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدائم والخارج في أوقات السلم وخلال النزاعات المسلحة، ولا سيما عن طريق:

- (أ) الاضطلاع بالرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في الدائم؛
 - (ب) إجراء تحليلات وبحوث في مجال حقوق الإنسان؛
 - (ج) إسداء المشورة للبرلمان والحكومة وغيرها من السلطات العامة وذوي المصلحة من القطاع الخاص بشأن حقوق الإنسان؛
 - (د) تعزيز تنسيق أعمال منظمات المجتمع المدني وتقديم المساعدة إليها في مجال حقوق الإنسان؛
 - (هـ) تنفيذ وتعزيز التوعية في مجال حقوق الإنسان؛
 - (و) تقديم معلومات عن حقوق الإنسان؛
 - (ز) ضمان تسهيلات المكاتب فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛
 - (ح) المساهمة في أعمال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني وفي الخارج.
- ١٨٥- وعلاوة على ذلك، يندرج في ولاية المعهد تعزيز المساواة في المعاملة بين جميع الأشخاص دون تمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الأصل الإثني عن طريق:
- (أ) تقديم المساعدة لضحايا التمييز في متابعة شكاواهم بشأن التمييز، دون المساس بحق الضحايا والجمعيات أو المنظمات أو الكيانات القانونية الأخرى،
 - (ب) إجراء دراسات مستقلة بشأن المعاملة التفاضلية؛
 - (ج) نشر التقارير وتقديم التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالمعاملة التفاضلية.
- ١٨٦- وعُين المعهد أيضاً بصفته الهيئة الوطنية للمساواة في الدائم فيما يتعلق بالعرق والإثنية (منذ عام ٢٠٠٣) وفيما يتعلق بنوع الجنس (منذ عام ٢٠١١). وعلاوة على ذلك، عين البرلمان الدائم للمعهد لتعزيز ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدائم.
- ١٨٧- ويلتزم المعهد بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان الدائم حول أنشطة المؤسسة والنهوض بوضع حقوق الإنسان في الدائم.

١٨٨- وفي أعقاب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠٠٤، عينت الدانمرك مؤسسة أمين المظالم البرلماني الدانمركي بصفتها الآلية الوقائية الوطنية للدانمرك في عام ٢٠٠٧. وأبرمت الآلية الوقائية الوطنية الدانمركية اتفاقات مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والمعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب بشأن التعاون الرسمي مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز أنشطة الرصد التي يقوم بها أمين المظالم. كما يشارك المعهد في عمليات التفتيش التي تجري في غرينلاند في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بناءً على طلب من الآلية الوقائية الوطنية (انظر أيضاً دال-٣-١).

١٨٩- والمعهد مؤسسة عامة مستقلة وتدير نفسها بنفسها. ويرأسها مجلس إدارة. ويتألف المجلس من ١٣ عضواً يعينون بصفتهم الشخصية. ويتعين أن يحرص المجلس على أن يكون أحد الأعضاء منتسباً لمنظمة تعمل في مجالات تمم الأقليات الإثنية والمساواة في المعاملة بين النساء والرجال تبعاً. وترشح المنظمة الدانمركية للأشخاص ذوي الإعاقة (*Danske Handicaporganisationer*) عضواً واحداً من أعضاء مجلس الإدارة.

١٩٠- وفي أعقاب إعلان عام، يُنشئ مجلس الإدارة مجلس حقوق الإنسان، الذي يشكل بطريقة تعكس الآراء السائدة بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويناقش مجلس حقوق الإنسان المبادئ التوجيهية العامة لأنشطة المؤسسة ويتابع أنشطة المعهد. ويمكن لمجلس حقوق الإنسان تقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة بشأن أنشطة جديدة وتقييم التقدم المحرز في الأنشطة السابقة.

١٩١- وللمعهد أيضاً تفويض دولي وهو يدعم المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان من خلال توفير موارد تنمية القدرات. ويهدف المعهد إلى ضمان قدرة مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى على الوفاء بولايتها والحفاظ على استقلاليتها بدرجة عالية من المصداقية. كما يهدف المعهد إلى تعزيز الاعتراف بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأدوارها في مختلف النظم الدولية لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، ما فتئ المعهد يشارك في تطوير نظام للاعتماد حرصاً على ألا تتاح فرص الوصول إلى اجتماعات الأمم المتحدة إلا للمؤسسات المعتمدة.

المؤسسات الوطنية ذات الصلة

المجلس الوطني للطفولة (*Børnerådet*)

١٩٢- أنشأت الدانمرك مجلساً وطنياً للطفولة، وهو مؤسسة مستقلة تمولها الدولة لصون حقوق الأطفال والشباب. ويسدي المجلس المشورة للحكومة والبرلمان بشأن قضايا الأطفال ويتحدث في المناقشة العامة باسم الأطفال. وتشمل مهام المجلس توجيه الانتباه إلى المجالات التي لا تتمتع فيها حقوق الطفل بالحماية الكافية في التشريعات وفي الممارسات الإدارية. ومن خلال الموقع الإلكتروني الممول من قبل الحكومة (*Børneportalen*)، يوفر المجلس أيضاً إرشادات للأطفال والشباب بشأن مختلف أنواع المشورة المتاحة للأطفال والشباب. كما يهدف الموقع إلى إخبار الأطفال والشباب بحقوقهم على أحسن وجه بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

خط الاتصال المباشر لمساعدة للأطفال (Børnetelefonen)

١٩٣- تقدم الحكومة مساعدات مالية في إطار خط هاتفي مجاني للمساعدة (Børnetelefonen)، تديره المنظمة غير الحكومية بورنس فيلكار "Børns Vilkår" التي تعمل على تحسين ظروف الحياة للأطفال والشباب. ويسدي خط الاتصال المباشر للمساعدة المشورة بشأن جميع أنواع القضايا، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحقوقهم.

نشر صكوك حقوق الإنسان

١٩٤- تنشر الجريدة الرسمية الترجمات الدانمركية للاتفاقيات الدولية الملزمة التي أبرمتها الدانمرك وكذلك التشريعات الدانمركية المعتمدة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية المبرمة. وقد وُزع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق واسع باللغات الرسمية للدانمرك وجزر فارو وغرينلاند. وُزع على الوزارات والدوائر الحكومية العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقت التصديق عليها. وفيما يتصل بإدراج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٢، نُشرت ترجمة مستكملة للاتفاقية كمرفق لقانون الإدراج.

تعزيز التوعية بحقوق الإنسان من خلال البرامج التعليمية والإعلام العام الذي ترعاه الحكومة

١٩٥- إن تعزيز التوعية بحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية في جعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من جميع جوانب المجتمع. وتبذل جهود خاصة لتعزيز هذا التوعية من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان وفي النظام التعليمي العام. كما يسعى المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان إلى تعزيز المعرفة بحقوق الإنسان، بالتعاون مثلاً مع المؤسسات التعليمية المختلفة.

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

١٩٦- من الأهداف العديدة لقانون الرعاية النهارية، والتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، في الدانمرك، هو حرص مرافق التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة على أن تكون للأطفال بيئة مادية ومعنوية وجمالية تعزز رفاههم، وصحتهم ونمائمهم وتعلمهم. وعلاوة على ذلك، فإن مرافق التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة تربي الأطفال على المشاركة في اتخاذ القرارات، والمسؤولية المشتركة وفهم الديمقراطية. وفي إطار هذا الهدف، تساهم مرافق الرعاية النهارية في تنمية استقلالية الأطفال، ومهاراتهم في ربط العلاقات الاجتماعية والتضامن والاندماج في المجتمع الدانمركي. فتهيئة بيئة ملائمة للطفل جزء لا يتجزأ من الأنشطة التربوية. وتُقيم بيئة الطفل من منظور الطفل، وتدرج تجربة الأطفال في بيئة الطفل، مع مراعاة عمر الأطفال ونضجهم. وبالتالي، يتم التركيز على مشاركة الأطفال في الأمور التي تهمهم، (راجع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الفقرة ١٢).

المدرسة الابتدائية والإعدادية

١٩٧- إن ضمان اكتساب التلاميذ للمعرفة والمهارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان إلزامي بالنسبة للمدارس العامة الدانمركية. وينص قانون المدارس الابتدائية العامة والإعدادية على

الأهداف التعليمية للمدرسة العامة الدانمركية. ويهدف نظام المدارس العامة الدانمركية إلى إعداد التلاميذ للمشاركة والمسؤولية المشتركة والحقوق والواجبات في مجتمع الحرية والديمقراطية. وبالتالي، يجب أن يستبطن المنهاج التعليمي حرية الفكر والمساواة والديمقراطية - وكل القيم المستمدة من حقوق الإنسان.

التعليم الثانوي

التعليم الثانوي العام

١٩٨ - يعد تعليم المواطنة، أي حقوق الإنسان وعدم التمييز، من الأهداف المحددة للتعليم الثانوي في القوانين التشريعية والمنهاج الدراسية. وتقوم البرامج التعليمية والحياة اليومية في المدرسة بأكملها على حرية الرأي والمساواة والديمقراطية، وتعزز معرفة الطلاب بالحرية الأساسية وحقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

التعليم والتدريب الثانويان المهنيان

١٩٩ - يخضع التعليم والتدريب المهني الدانمركي لقانون التدريب المهني. ومنهاج التعليم والتدريب المهني لا مركزي فيفرادى المدارس. وترك لكل مدرسة على حدة أمر وضع خطط لتعزيز وتطوير التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في مدارس التعليم والتدريب المهنيين، ولكن حقوق الإنسان عادة ما تكون جزءاً من المنهاج الدراسي للغة الدانمركية والدراسات الاجتماعية.

الجامعة

٢٠٠ - ينص الأمر التنفيذي المتعلق ببرنامج التعليم الاجتماعي وكذلك الأمر التنفيذي المتعلق ببرنامج تدريب المدرسين على أن تكون لجميع الطلاب معرفة باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. وينص الأمر التنفيذي المتعلق ببرنامج تدريب المدرسين على أن تكون للطلاب منظورات تاريخية/فلسفية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك معرفة بالعلاقات بين حقوق الإنسان والدين والديمقراطية.

التوعية بحقوق الإنسان لدى المسؤولين العموميين وغيرهم من المهنيين

٢٠١ - يقدم المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان معلومات بشكل عام ومعلومات عن قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان ويوجهها إلى المسؤولين العموميين وغيرهم من المهنيين. كما يقوم المعهد بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية بشأن حقوق الإنسان. وهناك عدد من الجمعيات الأخرى التي تقوم بدورات دراسية بشأن الجوانب المختلفة لحقوق الإنسان، من قبيل جمعية ديوف (Djouf) (وهي جمعية من الأكاديميين في القانون والأعمال والعلوم السياسية).

تعزيز التوعية بحقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام

٢٠٢ - تصان حرية التعبير والصحافة بموجب الدستور والتشريعات. وتعرض الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بانتظام قضايا هامة في مجال حقوق الإنسان للمناقشة وتقوم بدور رئيسي في تيسير النقاش العام.

دور المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية

٢٠٣- يقوم المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، بدور أساسي في إعمال حقوق الإنسان في الدانمرك. وتعزز المنظمات غير الحكومية التنوع ونشر المعرفة، وتحفز النقاش بشأن السياسات والأولويات، وتسهم باقتراحات في المشاورات العامة، وتنخرط في عمل تطوعي ملموس، وتعزز التماسك الاجتماعي.

٢٠٤- وللدانمرك مجتمع مدني قوي وناشط بالحياة. وقد أظهرت دراسة أجريت في عام ٢٠١٧ أن أكثر من ٤١٪ من السكان الدانمركيين يشاركون في أنشطة المجتمع المدني التطوعية. وأعلنت الحكومة في عام ٢٠١٧ عن استراتيجية للمجتمع المدني هي "استراتيجية من أجل مجتمع مدني أقوى"، وتهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في أنشطة المجتمع المدني، وتحسين الشروط الإطارية لمنظمات المجتمع المدني وتعزيز المعرفة بشأن التطورات والاتجاهات داخل المجتمع المدني.

مخصصات الميزانية واتجاهاتها

٢٠٥- تُعمم اعتبارات حقوق الإنسان في جميع مجالات الإدارة العامة الوطنية. ولذلك، لا يخصص التمويل على وجه التحديد لقضايا حقوق الإنسان، بل يدرج في العديد من البنود الأخرى، من قبيل التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وإدارة المحاكم.

التعاون والمساعدة الإنمائية

٢٠٦- ما فتئت الدانمرك تقدم مساعدة إنمائية منذ الخمسينات. وتلتزم الدانمرك كل عام، منذ ١٩٧٧، بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧٪ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية تماشياً مع هدف الأمم المتحدة. ويسهم التعاون الإنمائي الدانمركي في تحقيق الطموح العالمي لأهداف التنمية المستدامة من أجل التنمية في العالم حتى عام ٢٠٣٠. وتؤكد الاستراتيجية الإنمائية والإنسانية "العالم عام ٢٠٣٠" تطلعات الدانمرك في هذا الصدد.

٢٠٧- ويظل النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتاة مجالات ذات أولوية في إطار التعاون الإنمائي الدانمركي. ويستند التعاون الإنمائي إلى النهج القائم على حقوق الإنسان.

دال - عملية الإبلاغ على الصعيد الوطني

٢٠٨- أنشأت الدانمرك لجنة لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز عملية تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ الدانمرك التزاماتها الدولية في مجال قوق الإنسان. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة في ضمان المتابعة المنتظمة للتوصيات الواردة من المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تنسيق وإعداد التقارير بموجب المعاهدات إضافة إلى الوثيقة الأساسية الموحدة. وجميع الوزارات ذات الصلة ممثلة في لجنة حقوق الإنسان، التي تجتمع كل ثلاثة أشهر أو عند الحاجة. وتوجد أمانة اللجنة في وزارة الشؤون الخارجية.

٢٠٩- وتقدم جزر فارو وغرينلاند إسهامات، غالباً ما تتخذ شكل فروع مستقلة، في التقارير المتعلقة بالمسائل التي تدرج ضمن اختصاصها. كما تشارك جزر فارو وغرينلاند في العروض الشفوية اللاحقة في هيئات المعاهدات.

٢١٠- وتلقى التشجيع مشاركة الكيانات من خارج الحكومة خلال عمليات إبلاغ مختلف هيئات المعاهدات. وتتعقد مشاورات مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية أثناء عملية الإعداد.

٢١١- وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٦، قامت الحكومة بعدد من المبادرات العامة بهدف إشراك عامة الناس في عملية الإبلاغ الدائم. وتم ترتيب جلسات استماع عامة بالتعاون مع المعهد الوطني لحقوق الإنسان في بقاع مختلفة من البلد، بما في ذلك غرينلاند. ونُظمت جلسة استماع مماثلة في جزر فارو. وشجعت إسهامات العموم لأغراض التقرير من خلال رسالة فيديو وزعت عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وكان مشروع التقرير الدائم في عام ٢٠١٦ موضوع جلسة استماع عامة. ووفر المعهد الدائم لحقوق الإنسان تجميعاً وترجمة إلى اللغة الدانمركية لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل البالغ عددها ١٩٩ توصية.

هاء- معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان

٢١٢- يشارك المعهد الدائم لحقوق الإنسان في تطوير العلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ففي أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أجرى المعهد تجميعاً شاملاً لأحكام حقوق الإنسان على ضوء أهداف الخطة السبعة عشر وغاياتها المائة والتسع والستين. وأعلن عن هذا التجميع في شكل قاعدة بيانات تفاعلية بسبع لغات في عام ٢٠١٦. وتوفر قاعدة البيانات لمحة شاملة عن الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وأحكام حقوق الإنسان. كما نشر المعهد توجيهاً وتحليلات من أجل نهج قائم على حقوق الإنسان في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦)، وكذلك في جمع البيانات والرصد (٢٠١٧).

٢١٣- وعلاوة على ذلك، عمل المعهد على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة. واضطلع المعهد بدور فعال في صياغة إعلان ميريدا بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإنشاء الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والذي يرأسه المعهد حالياً. وأجرى موظفو المعهد طائفة من حلقات العمل لبناء القدرات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني.

ثالثاً- معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

الحماية من التمييز

٢١٤- الافتراض الأساسي للمساواة أمام القانون مبدأ أساسي في جميع مجالات القانون الدائم. ولا يتضمن الدستور حظراً عاماً للتمييز، ولكن مسألة التمييز مشمولة بأحكام تتعلق بمجالات محددة في الدستور وكذلك في التشريعات التكميلية. وتنص المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً على مبدأ عام لعدم التمييز.

٢١٥- وعلاوة على ذلك، يطبق القانون الدائم مبدأ المساواة الإدارية غير المكتوب، ولكنه مبدأ ملزم قانوناً (*univittningslig lighedsgrundsætning*) يحظر عدم المساواة في المعاملة

بسبب نوع الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو العقيدة أو الميول الجنسية وما إلى ذلك. وهذا المبدأ ملزم لأرباب العمل في القطاع العام وفي دوائر التشغيل العامة وجميع الهيئات العامة الأخرى. وهذا يعني أن السلطات العامة ملزمة بالمساواة في المعاملة، ليس فقط عندما يُنص عليها بنصوص محددة تتعلق بالمساواة في المعاملة ولكن أيضاً في جميع الحالات المستندة إلى مبدأ المساواة الإدارية.

٢١٦- ووفقاً لقانون تجهيز البيانات الشخصية لعام ٢٠٠٠، لا يجوز للسلطات العامة وكيانات الأعمال التجارية تسجيل المعلومات المتعلقة بالأصل العرقي أو الإثني أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية أو العضوية النقابية أو معلومات الصحة أو الحياة الجنسية، ما لم تستوف شروط محددة.

٢١٧- وقد اعتمدت الدانمرك عدداً من القوانين المتعلقة بالمساواة في المعاملة في مجالات محددة، على النحو الوارد شرحه أدناه.

الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة في الحقوق ومنع التمييز في مجالات محددة والجهود المبذولة من أجل الفئات الضعيفة

المساواة بين الجنسين

٢١٨- تعد المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص من الأهداف الرئيسية في الدانمرك. وتشكل الأنظمة الدانمركية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من الالتزامات الدولية، وخاصة تشريعات الاتحاد الأوروبي. والأنظمة الدانمركية منصوص عليها في التشريع، لكن الاتفاقات الجماعية تقوم بدور بارز في سوق العمل.

٢١٩- ويتعلق قانون المساواة بين الجنسين بمجال المساواة بين الجنسين خارج سوق العمل. والهدف من القانون هو تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، بما في ذلك المساواة في الإدماج والتأثير وتكافؤ الفرص. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف من القانون هو التصدي للتمييز المباشر وغير المباشر بالإضافة إلى المضايقة والتحرش الجنسي. وينطبق القانون على الأعمال والخدمات التي تقدمها السلطات العامة وكذلك على الحصول على السلع والخدمات وتقديمها داخل القطاع الخاص.

٢٢٠- ويلزم القانون السلطات العامة بتعميم مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين، مما يعني أن عليها أن تتوخى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال عملها وتدرج مسائل المساواة بين الجنسين في جميع عمليات التخطيط وصنع القرار. كما يسمح القانون باتخاذ إجراءات العمل الإيجابي.

٢٢١- ويجوز لضحية التمييز، بما فيه المضايقة والتحرش الجنسي، أن يثير هذه المسألة أمام مجلس المساواة في المعاملة (انظر الفرع ٣-٢). ويمكن منح الضحايا تعويضاً.

٢٢٢- ويركز قانون المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالعمالة وقانون المساواة في الأجر تحديداً على المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وينطبق القانونان معاً تشريعات الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ويلزم قانون المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالعمالة أرباب العمل من القطاعين العام والخاص بمعاملة الرجال والنساء على قدم المساواة في جميع جوانب العمل.

٢٢٣- ويهدف قانون المساواة في الأجر إلى ضمان دفع أرباب العمل لأجر متساوٍ للرجل والمرأة لقاء نفس العمل أو العمل المتساوي القيمة، مع مراعاة جميع عناصر الأجر وجوانبه. واستناداً إلى القانون، يجب على أرباب العمل تعهد إحصاءات جنسانية بشأن الأجور.

٢٢٤- ويكفل قانون التأمين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية المماثلة الحق في المساواة بين الرجل والمرأة في إطار نظم التأمين الخاصة، من قبيل التأمين على الحياة وكذلك في إطار خطط المعاشات التقاعدية في سوق العمل، التي تمول من مساهمات المستخدمين وأرباب العمل.

٢٢٥- وفي الدانمرك، يتم الاتفاق على شروط العمل والأجور عادة في عقود فردية أو من خلال اتفاقات جماعية بين الأطراف (انظر أيضاً دال-٣). وقد تحيد الاتفاقات الجماعية، إلى حد ما، عن قوانين المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالعمالة والمساواة في الأجر، ما دامت الاتفاقات الجماعية تتوافق مع المعيار الذي تشترطه تشريعات الاتحاد الأوروبي والالتزامات الدولية الأخرى. وتلتزم الدانمرك بضمان حصول المستخدمين على الحماية المتوخاة في تشريعات الاتحاد الأوروبي، ولكنها قد تترك أمر الأنظمة المفصلة للأطراف.

٢٢٦- وبالنسبة لضحية التمييز في المسائل المتعلقة بالعمل، تتوقف الخيارات المتاحة على ما إذا كانت المطالبة تستند إلى تشريع أو عقد فردي من جانب أو ما إذا كانت المطالبة قائمة على اتفاقية جماعية من جانب آخر. فالقضايا المستندة إلى التشريعات والعقود الفردية تتولى النظر فيها المحاكم أو المجلس المعني بالمساواة في المعاملة. أما القضايا المستندة إلى الاتفاقيات الجماعية فتعرض على التحكيم المتخصص أو محكمة العمل أو على المجالس التي ينشئها الطرفان.

٢٢٧- وتتولى إدارة المساواة بين الجنسين التابعة لوزير تكافؤ الفرص مسؤولية مسألة المساواة بين الجنسين. ويقدم وزير تكافؤ الفرص سنوياً خطة عمل ومنظوراً للبرلمان حيث يرد وصف الإطار العام والمبادرات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في الدانمرك وعلى المستوى الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع السلطات العامة ملزمة بأن تبلغ الوزير كل سنتين بالجهود التي تبذلها بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، أعلن عن خطط عمل بشأن مسائل محددة، من قبيل العنف في الأسرة، والاتجار والزاعات المتعلقة بالشرف، والضبط الاجتماعي السليبي. وأخيراً، تُفحص التشريعات المقترحة من أجل قضايا المساواة بين الجنسين قبل عرضها على البرلمان.

المساواة في الحقوق لفائدة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

٢٢٨- سمحت الدانمرك، في عام ٢٠١٢، بزواج مثليي الجنس. وقبل عام ٢٠١٢، كان قد اعتُرف منذ عام ١٩٨٩ بالأزواج المثليي الجنس في إطار المعاشرة المسجلة. وفيما يتعلق بقانون الأسرة الدانمركي، يمكن للزوجين الأنثيين أن يكونا أبوين منذ ولادة الطفل. وللأزواج المثليي الجنس نفس الحقوق فيما يتعلق بالتبني على غرار الأزواج المغايري الجنس.

٢٢٩- وأصدرت الدانمرك إجراءً إدارياً بسيطاً يسمح للأشخاص المغايري الهوية الجنسية بطلب الاعتراف بالهوية الجنسانية بموجب القانون رقم ٧٥٢ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويمكن أن يخصص للأشخاص الذين تبين لهم أنهم ينتمون إلى الجنس الآخر رقم تسجيل جديد

للأحوال المدنية^(٥٣) وفقاً للجنس الذي تبين أنهم ينتمون إليه. ولتخصيص رقم تسجيل جديد للأحوال المدنية، يقدم الشخص المعني بياناً مكتوباً يعبر فيه عن رغبته في الحصول على رقم تسجيل جديد للأحوال المدنية نتيجة لما تبين من انتمائهم إلى الجنس الآخر. وبعد فترة تأمل تدوم ٦ أشهر، سيحتاج مقدم الطلب إلى تأكيد الطلب كتابةً. ويجب أن يتجاوز عمر مقدم الطلب ١٨ سنة من العمر وقت تقديم الطلب.

٢٣٠- ويتولى وزير تكافؤ الفرص مسؤولية تنسيق سياسات الحكومة بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وقد أنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات لتبادل المعارف وأفضل الممارسات ولتنسيق ووضع السياسات. ويضم الفريق العامل المشترك بين الوزارات تسع وزارات.

٢٣١- وستعلن الحكومة في عام ٢٠١٨ عن خطة عمل بشأن أمن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين ورفاههم وتكافؤ فرصهم. وترغب الحكومة من خلال خطة العمل تلك، في تعزيز تدابير الدعم لفائدة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين المنحدرين من الأقليات العرقية؛ وتعزيز الانفتاح والإدماج في سوق العمل؛ ومكافحة التحيز لدى الشباب وتعزيز الانفتاح في التعليم؛ ومكافحة كراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسية في الألعاب الرياضية والأماكن العامة؛ ودعم الضحايا والمتعرضين للعنف في العلاقات الجنسية المثلية؛ وتعزيز المعرفة، وإسداء المشورة، ودعم مغايري الهوية الجنسية والإمام بطروف حاملي صفات الجنسين.

٢٣٢- وقد قررت اللجنة البرلمانية المعنية بالصحة في آذار/مارس ٢٠١٦ ألا تعتبر مغايرة الهوية الجنسية مرضاً عقلياً، وبالتالي لن يتم إدراج مصطلح "مغاير الهوية الجنسية" في عداد الأمراض العقلية.

٢٣٣- ووفقاً للقانون الجنائي، إذا كان الدافع إلى الجريمة هو العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو العقيدة أو الميول الجنسية لشخص آخر فإنه يعتبر ظرف تشديد.

٢٣٤- ويحظر القانون الجنائي أيضاً القيام علناً، أو بنية النشر داخل مجموعة واسعة، بإصدار بيان أو غيره من الرسائل التي تهدد أو تهين أو تحط من قدر أفراد جماعة معينة بسبب عرقهم أو لونهم أو أصلهم القومي أو الإثني، أو عقيدتهم أو ميلهم الجنسي. وعند تحديد العقوبة، يجب على المحاكم أن تعتبر عمل الدعاية ظرف تشديد بالغ. ويعاقب على انتهاك القانون بغرامة أو بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين.

مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحقوق

٢٣٥- بينما يراعي عدد من القوانين الدائمكية الحاجة إلى استثناءات في حالات الأشخاص ذوي الإعاقة، ينظم قانونان رئيسيان هذا المجال.

٢٣٦- وتعتبر الإعاقة سبب تمييز محظوراً في القانون الدائمكي المتعلق بحظر التمييز في سوق العمل. ويسري هذا القانون على أرباب العمل والأشخاص الذين يقومون بأنشطة التوجيه والتدريب والأشخاص الذين يضعون الأحكام ويتخذون القرارات بشأن فرص مزاوله العمل

(٥٣) أرقام تسجيل الأحوال المدنية محددة الجنس - فالأرقام الفردية للنساء، والأرقام الزوجية للرجال.

لحساب الخاص. كما يتضمن القانون التزاماً يوجب على أرباب العمل تعديل ترتيبات أماكن العمل من أجل تسهيل وصول المستخدمين من ذوي الإعاقة، ما لم تثبت أن هذه التعديلات مرهقة بشكل استثنائي.

٢٣٧- ويهدف قانون الخدمات الاجتماعية إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي المقدرة البدنية أو العقلية الناقصة. وفيما يتعلق بالأشخاص البالغين الذين لديهم قدرة بدنية أو عقلية ناقصة، فإن الهدف من هذا القانون أيضاً هو ضمان بذل جهد مشترك وشامل يسهم في الأداء الاجتماعي للشخص، وإمكانيات تنمية قدراته، وآفاق حياته اليومية المستقلة. وقد يتضمن الدعم والمساعدة وفقاً لقانون الخدمات الاجتماعية المساعدة الشخصية، والأنواع المختلفة من التكنولوجيا المساعدة بالإضافة إلى عروض التسهيلات.

٢٣٨- ويمكن لأمين المظالم البرلماني التحقيق في الشكاوى ضد القرارات التي تتخذها السلطات العامة ومعاملتها للمواطنين من جميع الأعمار والحالات في جميع المجالات - بما في ذلك الإعاقة. وقد يتولى أمين المظالم النظر في القضايا من تلقاء نفسه وإجراء تحقيقات بشأن عمل السلطات العامة. ويقوم أمين المظالم برصد المسائل والقضايا المتعلقة بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في المعاملة.

٢٣٩- ووفقاً للمادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قام البرلمان الدانمركي بتعيين المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بصفته الهيئة المستقلة التي ترصد تنفيذ الاتفاقية في الدانمرك.

٢٤٠- وتتولى وزارة شؤون الطفولة والشؤون الاجتماعية المسؤولية العامة عن تنسيق السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لكن هناك وزارات أخرى تتقاسم مسؤولية وضع السياسات. ولذلك، فإن مجال السياسة العامة يقوم على مبدأ المساءلة القطاعية، وهذا يعني أن جميع الوزارات يتعين عليها أن تنظر في جوانب سياسة شؤون الإعاقة عند وضع السياسات ضمن نطاق مسؤوليتها.

٢٤١- وقد صدقت الدانمرك على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٩. وأثيرت أسئلة بشأن ما إذا كان لدى الدانمرك إطار قانوني كاف لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز خارج سوق العمل. وتنظر الحكومة، في الوقت الحالي، فيما إذا كان ثمة حاجة إلى المزيد من قوانين مكافحة التمييز التي تركز على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة خارج سوق العمل وتدرس هذه المسألة.

الشعوب الأصلية

٢٤٢- غرينلاند جزء من مملكة الدانمرك وشعب غرينلاند هو شعب بموجب القانون الدولي وله الحق في تقرير المصير.

٢٤٣- ويعد إقامة نظام الحكم الذاتي في غرينلاند في عام ٢٠٠٩ في حد ذاته مثلاً على الجهود التي تبذلها مملكة الدانمرك لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وقد دخل نظام الحكم الذاتي حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إذ حل قانون الحكم الذاتي لغرينلاند محل قانون الحكم الداخلي لغرينلاند السابق والمؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

٢٤٤- وكان الهدف الرئيسي لإحداث الحكم الذاتي هو تيسير نقل سلطة إضافية وبالتالي نقل المسؤولية إلى سلطات غرينلاند.

٢٤٥- ويستند قانون الحكم الذاتي إلى اتفاق بين حكومة غرينلاند (Naalakkersuisut) والحكومة الدانمركية باعتبارهما شريكين على قدم المساواة. ويؤكد القانون على أن سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند تمارس السلطة التشريعية والتنفيذية في ميادين المسؤولية المنقولة إليها. وتتألف سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند من جمعية منتخبة ديمقراطياً - برلمان غرينلاند (Inatsisartut) - بالإضافة إلى إدارة تقودها حكومة غرينلاند (Naalakkersuisut). وفيما يتعلق بوحدة المملكة والأحكام الخاصة في الدستور الدانمركي، لا يجوز نقل المسؤولية عن المجالات التالية: الدستور؛ والجنسية؛ والمحكمة العليا؛ والسياسة الخارجية والدفاع والأمن وكذلك سعر الصرف والسياسة النقدية.

٢٤٦- وعلاوة على ذلك، يعترف القانون باللغة الغرينلاندية لغة رسمية في غرينلاند ويصف حق غرينلاند في الاستقلال، وينص على أنه إذا اتخذ شعب غرينلاند قرار الاستقلال، فستبدأ المفاوضات بين الحكومة الدانمركية وحكومة غرينلاند (Naalakkersuisut) فيما يتعلق بحصول غرينلاند على الاستقلال.

٢٤٧- وللمزيد من المعلومات بشأن غرينلاند، انظر الفرع ٥ أدناه.

الأقليات القومية وترتيبات الحكم الذاتي

٢٤٨- تم إحداث الحكم الداخلي لجزر فارو في عام ١٩٤٨، وفي عام ٢٠٠٥ بدأ نفاذ ترتيب الحكم الذاتي الجديد. وللمزيد من المعلومات بشأن جزر فارو، انظر الفرع ٤ أدناه. ولا تستند ترتيبات الحكم الذاتي في جزر فارو وغرينلاند إلى معايير عرقية أو لغوية. وبالتالي، لا يعترف بسكان هذه الأقاليم باعتبارهم أقليات قومية.

٢٤٩- ولأسباب تاريخية، توصف الأقلية الألمانية في الدانمرك بكونها أقلية قومية.

٢٥٠- وقد صدقت الدانمرك على الاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا لحماية الأقليات القومية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ١٩٩٨. ومنذ ذلك الوقت، خضعت أحكام حقوق الأقليات الدانمركية لدورتين من الرصد بموجب الاتفاقية الإطارية. وأعلنت الدانمرك أن أحكام الاتفاقية الإطارية لا تسري إلا على السكان الألمان في جنوب جوتلاند وليس لها نطاق تطبيق أوسع.

التمييز على أساس الأصل الإثني والعرق

٢٥١- يتضمن الدستور عدداً من الأحكام التي توفر الحماية من التمييز في سياقات محددة، من قبيل ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

٢٥٢- وينص القانون الجنائي على الحماية من التمييز القائم على أساس جملة أمور من بينها الأصل الإثني أو العرق. وإذا كان الدافع إلى الجريمة هو العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو المعتقد أو الميول الجنسية لشخص آخر فإنه يعتبر ظرف تشديد.

٢٥٣- ويحظر القانون الجنائي أيضاً القيام علناً، أو بنية النشر داخل مجموعة واسعة، بإصدار بيان أو غيره من الرسائل التي تهدد أو تهين أو تحط من قدر أفراد جماعة معينة بسبب عرقهم أو لونهم أو أصلهم القومي أو الإثني، أو عقيدتهم أو ميلهم الجنسي. وعند تحديد العقوبة، يجب على المحاكم أن تعتبر عمل الدعاية ظرف تشديد بالغ. ويعاقب على انتهاك القانون بغرامة أو بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين.

٢٥٤- وبالإضافة إلى القانون الجنائي، تحمي ثلاثة قوانين من التمييز على أساس الأصل الإثني أو العرقي.

٢٥٥- ويحظر قانون حظر التمييز في سوق العمل التمييز المباشر وغير المباشر في سوق العمل على أساس نوع الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو الميل الجنسي أو السن أو الإعاقة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الإثني. والحظر ضد التمييز ذو صلة بجميع مراحل العمل. ويشمل القانون كلاً من الكيانات العامة والخاصة. ويمكن منح تعويض للشخص الذي انتهكت حقوقه.

٢٥٦- وينفذ قانون المساواة الإثنية في المعاملة أجزاء من توجيه المجلس الأوروبي 2000/43/EC المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي يطبق مبدأ المساواة في المعاملة بين الأشخاص بغض النظر عن الأصل العرقي أو الإثني. ويحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني. وينطبق القانون في سياق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك ما يتاح للعموم من ضمان اجتماعي ورعاية صحية، واستحقاقات اجتماعية، وتعليم وفرص للحصول على السلع والخدمات وتوفيرها، بما في ذلك الإسكان. ولا ينطبق القانون في المجالات التي يشملها قانون حظر التمييز في سوق العمل، وما إلى ذلك أو على ممارسة أنشطة ذات طبيعة خاصة بحتة.

٢٥٧- ويمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالمعاملة التفاضلية على أساس الأصل الإثني والعرق إلى مجلس المساواة في المعاملة (انظر الفرع دال-٣-٢).

٢٥٨- وعلاوة على ذلك، يتضمن قانون حظر المعاملة التفاضلية على أساس العرق أحكاماً تحظر المعاملة التفاضلية على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو الدين أو الميول الجنسية في أداء النشاط التجاري أو العام. ويحظر هذا القانون التمييز في سياق الحماية الاجتماعية، من قبيل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، والاستحقاقات الاجتماعية، والتعليم، وكذلك الوصول إلى السلع والخدمات المتاحة للعموم وتقديمها. ولا ينطبق القانون في المجالات التي يشملها قانون حظر التمييز في سوق العمل، أو على ممارسة أنشطة ذات طبيعة خاصة بحتة. ويعاقب على انتهاك القانون بغرامة أو بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

٢٥٩- وتراقب الشرطة الوطنية الدانمركية تطبيق قانون حظر المعاملة التفاضلية على أساس العرق في إطار عملية رصد وطنية في مجال جرائم الكراهية.

٢٦٠- ويمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالمعاملة التفاضلية على أساس الأصل الإثني والعرق إلى مجلس المساواة في المعاملة (انظر الفرع دال-٣-٢).

٢٦١- وتندرج مسألة التمييز القائم على الأصل العرقي في نطاق اختصاص وزارة الهجرة والإدماج. وليس للدانمرك استراتيجية شاملة لتعزيز مساواة الأقليات العرقية في الحقوق، لكن

وزارة الهجرة والإدماج تدعم المبادرات الرامية إلى مكافحة التمييز وتعزيز المساواة العرقية في المجتمع وكذلك في الخطاب العام.

٢٦٢- ويسدي مجلس الأقليات الإثنية المشورة للوزير المسؤول (وزير الهجرة والإدماج) في المسائل ذات الصلة باللاجئين والمهاجرين والإدماج في الدانمرك. وعلاوة على ذلك، يعلّق المجلس على المبادرات السياسية الجديدة وله الحق في التعليق على المسائل العامة المتعلقة بالأقليات الإثنية. ويعمل المجلس على إيجاد حلول طويلة الأمد للتحديات القائمة التي تواجه جهود الدانمرك الرامية إلى الإدماج؛ بالمشاركة الفعلية في مشاورات بشأن مشاريع القوانين الجديدة ومن خلال المشاركة في عدد من المنتديات التي تعمل استراتيجياً في مجال الإدماج. والمجلس جزء من عدد من اللجان العاملة في مجال الإدماج، على مستوى البلديات، وعلى الصعيدين الوطني والدولي. ويتألف المجلس من ١٤ عضواً في المجموع. ويعين الوزير خمسة أعضاء، بمن فيهم الرئيس. ويمثل أربعة أعضاء بشكل دائم البلديات الأربع الكبرى وأخيراً يتم اختيار خمسة أعضاء من مجلس تمثيلي يمثل كل بلدية في الدانمرك.

٢٦٣- وترصد وزارة الهجرة والإدماج التقدم المحرز في مكافحة التمييز وتعزيز المساواة في المعاملة من خلال مقياس الإدماج الوطني الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠١٢ وترصد التنمية الرامية إلى تحقيق تسعة أهداف وطنية وستة أهداف محلية لجهود الإدماج. ويقاس كل هدف بمؤشر للإدماج يتدرج من ١ إلى ٣. وتغطي هذه المؤشرات التشغيل والتعليم والمهارات اللغوية الدانمركية والمواطنة المسؤولة والمساواة في المعاملة وتقرير المصير والمستفيدين من الاستحقاقات العامة والأحياء الضعيفة والجريمة.

٢٦٤- ووفقاً لمقياس الإدماج الوطني، انخفضت حصة المهاجرين وأحفاد المهاجرين الذين يعانون من التمييز بسبب أصلهم الإثني من ٤٥٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٤٣٪ في عام ٢٠١٦.

المهاجرون، بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئون

طالبو اللجوء

٢٦٥- يستند تشريع اللجوء المعتمد في الدانمرك وإدارة اللجوء إلى التزامات الدانمرك الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١، واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واتفاقية حقوق الطفل.

٢٦٦- ووفقاً لقانون الأجانب الدانمركي، يجب أن يُمنح المواطن الأجنبي الذي يتقدم بطلب للحصول على الحماية في الدانمرك الإقامة ريثما تنظر سلطات اللجوء في قضيته وحتى التوصل إلى قرار نهائي. وإذا رُفض طلب اللجوء، يُمنح المواطن الأجنبي مكان إقامة حتى يُعاد من الدانمرك.

٢٦٧- ويحق للمواطن الأجنبي الذي يكون طلب حصوله على اللجوء قيد النظر أو الذي يرفض طلبه الحصول على الرعاية الصحية اللازمة أثناء وجوده في الدانمرك. ويجب أن تكون الحاجة إلى العلاج ماسة أو يكون من شأن العلاج تخفيف الألم وتغطي تكاليف هذه العلاجات دائرة الهجرة.

٢٦٨- ويحق لطالبي اللجوء الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة الحصول على الرعاية الصحية على غرار الأطفال الدانمركيين.

إدماج اللاجئين والأجانب الذين لم تشملهم مع فرد من أفراد أسرهم

٢٦٩- ينيط قانون الإدماج مسؤولية إدماج المهاجرين بالبلديات. ويحدد قانون الإدماج الإطار القانوني للإدماج في الدانمرك ويوفر النظام العام لإدماج المهاجرين الوافدين حديثاً؛ بما في ذلك حقوقهم وواجباتهم.

٢٧٠- وتعمل الحكومة الدانمركية من أجل تعزيز عملية الإدماج عن طريق المعرفة العملية بسوق العمل، لأنها أفضل طريقة لتحقيق التوظيف والإدماج المنتظمين عموماً. ويهدف كل من قانون الإدماج وقانون دروس اللغة الدانمركية للأجانب البالغين وغيرهم إلى تحسين الإدماج في سوق العمل. وتساهم في نجاح هذا الجهد تشكيلة من إجراءات تحسين فرص الوافدين الجدد إلى صفوف القوة العاملة، بما في ذلك الحوافز المالية الموجهة إلى السلطات المحلية ومقدمي دروس تعليم اللغة وأرباب العمل وفرادى المهاجرين.

٢٧١- وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مجالس الإدماج على مستوى البلديات، والتي تزيد من مشاركة وتأثير الأقليات العرقية في المجتمعات المحلية، عنصر هام في قانون الإدماج.

٢٧٢- وبمجرد منح رخصة الإقامة، تقوم دائرة الهجرة الدانمركية بإحالة طالب اللجوء إلى بلدية. وتتولى البلديات مسؤولية جهود الإدماج ويجب عليها أن توفر للاجئين والأجانب الوافدين الجدد الذين تم لم تشملهم مع أحد أفراد الأسرة "برنامج إدماج"، يتألف من دورة دراسية في اللغة الدانمركية وعروض للمشاركة الفعلية، تهدف إلى الإشراك في سوق العمل. ويشمل البرنامج ما يلي:

- التوجيه والارتقاء بالكفاءات؛
- التدريب الوظيفي والتدريب الداخلي؛
- التشغيل مع دعم الأجور؛
- ويتمثل توفير التوجيه والتطوير في إسداء مشورة موجزة وأنشطة تعليمية، أو مشاريع أو دورات تدريبية/تعليمية بترتيبات محددة، ودورات تدريبية/تعليمية عادية ودورات تأهيلية محددة تهدف إلى المشاركة في سوق العمل؛
- وتدرج محتويات برنامج الدمج في عقد إدماج، يظل قائماً، حتى يحصل المهاجر على رخصة إقامة دائمة. ويرمى العقد بين البلدية المحلية والمهاجر أو اللاجئ. وعلاوة على ذلك، يجب على المهاجر أو اللاجئ التوقيع على إعلان بشأن الإدماج، يهدف إلى التأكيد على مسؤوليته عن الاندماج في المجتمع الدانمركي.

٢٧٣- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أبرمت الحكومة اتفاقات مع الشركاء الاجتماعيين (النقابات العمالية والمنظمات المهنية) وافقت بموجبها على ما يزيد على ٥٠ مبادرة تهدف إلى تحسين برامج الإدماج في إطار المبدأ التوجيهي "العمل من اليوم الأول". ويتمثل الهدف الرئيسي الآخر

للاتفاقات في تزويد البلديات بإطار قانوني أكثر مرونة وأكثر فعالية من حيث التكلفة لتناول جهود الإدماج.

٢٧٤- ويستند توزيع اللاجئين في جميع أنحاء البلديات الثماني والتسعين إلى نظام تخصيص يضمن عدم تركز اللاجئين في مناطق صغيرة بغية تجنب إنشاء "مجتمعات موازية". وتُبدل الجهود لمضاهاة الكفاءات الفردية بالطلبات المحلية على العمل، عندما يُنقل اللاجئون من مراكز اللجوء إلى البلديات.

العمال المهاجرون

٢٧٥- تهدف سياسات وإجراءات العمل الدانماركية إلى المساهمة في ضمان سوق عمل جيدة الأداء بمشاركة العمال الوطنيين إضافة إلى المهاجرين في الدانمرك. ويتم ذلك في شكل عدد من التدابير المتعلقة بكل من العاطلين عن العمل والعاملين الذين يبحثون عن عمل أو يرغبون في التدريب أو التعليم. وتنطبق تدابير التشغيل على جميع المواطنين العاطلين بغض النظر عما إذا كانوا يتلقون إعانات بطالة أو استحقاقات أخرى.

٢٧٦- ويحق لجميع المواطنين، وبالتالي بما في ذلك العمال المهاجرون/المواطنون الدوليون في الدانمرك، الحصول على المساعدة في البحث عن عمل. ويتم تقديم هذه المساعدة إما في "مركز التشغيل" المحلي أو في مراكز "دائرة العمل في الدانمرك" (Workindenmark). وتنظم "دائرة العمل في الدانمرك" Workindenmark حلقة عمل مجانية للتعريف بترتيبات البحث عن عمل للباحثين الأجانب عن العمل. ويمكن العثور على مجموعة واسعة من الوظائف الشاغرة المعلن عنها باللغة الإنكليزية والموجهة إلى المواطنين الدوليين على الصفحة الرئيسية الخاصة بدائرة العمل في الدانمرك (Workindenmark).

٢٧٧- وعلاوة على ذلك، تساعد دائرة المواطنين الدوليين الوافدين الجدد على بدء حياة في الدانمرك بسهولة. وتقدم الدائرة المساعدة في عملية التسجيل التي تقوم بها السلطات كما تقدم المعلومات والإرشادات المتعلقة بالعمل والمعيشة في الدانمرك.

٢٧٨- ويحق للعمال المهاجرين الحصول على إعانات الرعاية الاجتماعية في الدانمرك. ويُطبَّق عدد من المعايير، وبخاصة فيما يتعلق بالاستحقاقات الاجتماعية. وقد تؤثر المعايير على الحق في الاستحقاق وفرص الحصول عليه و/أو حجمه. وبالنسبة للاستحقاقات الاجتماعية، يجب أن يكون المهاجر مقيماً إقامة قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة عدد من شروط العمل ومعايير أخرى (من قبيل شروط العمر، وفي بعض الحالات، تبعية الدخل) فيما يتعلق بأهلية الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية.

رابعاً- جزر فارو

معلومات عامة عن جزر فارو

٢٧٩- تقع جزر فارو في شمال المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها البرية ٣٩٩ ١ كيلومتراً مربعاً، ومساحتها البحرية ٢٧١ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

٢٨٠- وجزر فارو منطقة من مملكة الدانمرك تتمتع بالحكم الذاتي. وجزر فارو عضو في الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بين منظمات أخرى، باعتبارها جزءاً من مملكة الدانمرك. وعلاوة على ذلك، لجزر فارو عضوية انتساب لوكالات الأمم المتحدة الثلاث - المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ألف - الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية

٢٨١- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كان مجموع السكان ٣١٨ ٥٠ نسمة. ومن أصل ٢٨ بلدية، تعد العاصمة، توشهافن، التي تضم أكثر من ٢١ ٠٠٠ نسمة، أكبر بلدية من حيث عدد السكان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغت الكثافة السكانية ٣٦ نسمة لكل كيلومتر مربع.

٢٨٢- وتتكون غالبية سكان جزر فارو من السكان الأصليين لجزر فارو (وهم أصلاً من أصول نرويجية وسلتية). وتنحدر أكبر مجموعة من السكان غير الفارويين، حوالي ٧٪ من مجموع السكان، من الدانمرك. ويشكل السكان من جنسيات أخرى أقل من ٣٪ من مجموع السكان، وإن كانوا يمثلون أكثر من ٨٠ بلداً مختلفاً. واللغة الأولى التي يجري التحدث بها هي اللغة الفاروية.

الجدول ١

السكان

	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مجموع السكان	٤٩ ١٤٢	٤٨ ٦١٧	٤٨ ١٥٣	٤٨ ٠٦٢	٤٨ ٢٠٤
الرجال	٢٥ ٣٩٢	٢٥ ١١٣	٢٤ ٨٩٤	٢٤ ٩٣٢	٢٥ ٠٣٤
النساء	٢٣ ٧٥٠	٢٣ ٥٠٤	٢٣ ٢٥٩	٢٣ ١٣٠	٢٣ ١٧٠
>١٧	١٢ ٣٨٩	١٢ ٣٧٨	١٢ ٣٣١	١٢ ٣٦٥	١٢ ٤٤٨
١٨-٦٤	٢٨ ٣٥٧	٢٨ ١٠٧	٢٧ ٩٤٤	٢٨ ٠٦٥	٢٨ ٣١٨
<٦٥	٨ ٣٩٦	٨ ١٣٢	٧ ٨٧٨	٧ ٦٣٢	٧ ٤٣٨
معدل النمو	%١,٢٧	%١,٠٢	%٠,٥٧	%٠,٠٥-	%٠,٤٠

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

٢٨٣- وفقاً لتعداد عام ٢٠١١، كان هناك في جزر فارو ٣٣ ٠١٨ مسيحياً (٩٥,٤٤٪)، و٢٣ مسلماً (٠,٠٧٪)، و٧ هندوسيين (٠,٠٢٪)، و٦٦ بوذياً (٠,١٩٪)، و١٢ يهودياً (٠,٠٣٪)، و١٣ بهائياً (٠,٠٤٪)، و٣ سيخيين (٠,٠١٪)، و١٤٩ آخرين (٠,٤٣٪)، و٨٥ شخصاً لهم أكثر من معتقد (٠,٢٥٪) و٣ ٩٧٧ شخصاً لا دين لهم (٤,٠٤٪).

٢٨٤- وتنتمي غالبية السكان، حوالي ٨٠٪، إلى الكنيسة الإنجيلية اللوثرية، وهي الكنيسة الرسمية لجزر فارو^(٥٤). وهناك العديد من الطوائف الدينية الأخرى، وأكبرها هي إخوان بليموث،

(٥٤) تولت سلطات جزر فارو مسؤولية شؤون الكنيسة في عام ٢٠٠٧.

وينتمي إليهم ما يقارب ١٣٪ من مجموع السكان. ومن الطوائف الدينية الأخرى كنيسة الروم الكاثوليك، وجيش الخلاص، وحركة العنصرة، وطائفة السبتيين وشهود يهوه.

٢٨٥ - إحصاءات المواليد والوفيات.

الجدول ٢

إحصاءات المواليد والوفيات

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد المواليد الأحياء	٦٠٧	٦٨٦
عدد الوفيات	٣٨٠	٣٨٠

٢٨٦ - ويختلف معدل وفيات الرضع (الوفيات خلال السنة الأولى من العمر في كل ١ ٠٠٠ مولود حي) من سنة إلى أخرى بسبب العدد الصغير للمواليد.

الجدول ٣

معدل وفيات الرضع

٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
٤,٦	١,٦	٣,١	٠,٠	٢,٩

المصدر: رئيس الخدمات الطبية في جزر فارو.

٢٨٧ - متوسط العمر المتوقع في جزر فارو مرتفع. إذ يبلغ ٧٩,٩ سنة بالنسبة للرجال و٨٤,٧ سنة للنساء.

الجدول ٤

متوسط العمر المتوقع

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
٨١,٢	٨١,٤	٨١,٧	٨١,٩	٨٢,١
الرجال	٧٨,٧	٧٩	٧٩,٦	٧٩,٩
النساء	٨٣,٨	٨٤	٨٤,٢	٨٤,٥

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

٢٨٨ - ويبلغ معدل الخصوبة في جزر فارو حالياً ٢,٦، وهو بالتالي أعلى معدل في أوروبا.

الجدول ٥

معدل الخصوبة

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٤	٢,٦

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

٢٨٩- ووفقاً لتعداد عام ٢٠١١، كانت هناك ١٧ ٤٤١ أسرة معيشية في جزر فارو في ذلك الوقت. ويبلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية ٢ إلى ٣ أشخاص في حين أن ٦ في المائة من الأسر وحيدة الوالد.

الجدول ٦

معلومات عن الأسر المعيشية

الأسر المعيشية الوحيدة الوالد	١ ٠ ٤ ٤	
• ترأسها امرأة	٨٣٤	(%٧٩,٩)
• يرأسها رجل	٢١٠	(%٢٠,١)

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

٢٩٠- ما فتئ صيد الأسماك يشكل المصدر الرئيسي لدخل جزر فارو منذ أواخر القرن التاسع عشر. وتمثل الأسماك والمنتجات السمكية - بما في ذلك الأسماك المستزرعة - ما بين ٩٠ و٩٥٪ من القيمة الإجمالية لصادرات السلع، وحوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الصناعات الأخرى الشحن والخدمات البحرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة والصناعات الإبداعية.

الجدول ٧

الارقام الاقتصادية الرئيسية

المستخدمون بالأرقام (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)	٢٥ ٥٣٤ (المجموع)، ١٣ ١٥٦ (الرجال)، ١٢ ٣٧٨ (النساء)	
حصة الفرد من الدخل القومي (٢٠١٥)	٣٠٤ ٣٥٢ كرونات دانماركية	
البطالة بالنسبة المثوية (١٧ أيلول/سبتمبر)	٢,٤	
الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٥)	١٦ ٦٦٣,٣ مليون كرونة دانماركية	
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٥):	٣٤ ٢١٢ كرونات دانماركية	
الدخل القومي الإجمالي (٢٠١٥)	١٧ ١٣٣,٠ مليون كرونة دانماركية	
مجموع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (أواخر ٢٠١٦)	١١٧,٣	

٢٩١- وجزر فارو مجتمع رفاه، وبصفتها تلك، يتم تخصيص قدر كبير من الإنفاق الحكومي للصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. فمن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، أنفقت الحكومة ما بين ٦٨ و٧٢٪ من الإنفاق العام على المجالات المذكورة أعلاه.

الجدول ٨

الإنفاق الحكومي

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
٧ ٢٧٩,١	٧ ٤٣١,٥	٧ ٥٤٨,٦	٧ ٧٣٩,٦	الإنفاق الحكومي العام
٨٣,٦	٨٩,٣	٩٦,٧	٩٨,٧	السكن ومرافق المجتمع المحلي

	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
	%١,٣	%١,٣	%١,٢	%١,١
الصحة	١٠٨٢,٨	١٠٤٤,٧	١٠٤٧,٩	١٠٠٧,٤
	%١٤,٠	%١٣,٨	%١٤,١	%١٣,٨
التعليم	١٢١٤,٥	١١١٢,٦	١١٧٩,٥	١٢٣٠
	%١٥,٧	%١٤,٧	%١٥,٩	%١٦,٩
الضمان الاجتماعي	٢٨٦٣,٢	٢٩٣٨,٣	٢٩٤٩,٦	٢٨٨٢,٧
	%٣٧,٠	%٣٨,٩	%٣٩,٧	%٣٩,٦

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

* بملايين الكرونات الدانمركية.

٢٩٢- ولم تحدد جزر فارو عتبة فقر رسمية، ولكن تقديرات إحصاءات جزر فارو تشير إلى أن الأشخاص "معرضون لخطر الفقر" إذا كان متوسط دخلهم أقل من ٦٠٪ من متوسط الدخل.

الجدول ٩

الأسر المعيشية المعرضة لخطر الفقر

	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
الأسر المعيشية المعرضة لخطر الفقر (%)	١٠,٦	١٠,٨	١٠,٣	١٠	٩
شخص بالغ واحد	٤١,٤	٤٠,٤	٤٠,٦	٣٨,٧	٣٤,٢
+ طفل من صفر إلى ٥	٦٣,٨	٦٩,١	٦٨,٤	٥٩,٥	٦٣,٢
+ طفل من ٦ إلى ١٧	٣٩,٤	٣٦,٧	٣٥,٨	٣٤,٩	٣٠,٤
شخصان بالغان	١١,٦	١٢	٧,٢	٦,٥	٥,١
+ طفل من صفر إلى ٥	٨,٣	٩,٤	٩,٩	١٠	٩,٧
+ طفل من ٦ إلى ١٧	٥,٧	٥,١	٥,٢	٦,٩	٤,٧

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

٢٩٣- وفي عام ٢٠١٥، كان ٨٠٪ من السكان البالغين ١٨ عاماً أو أكثر يحصلون على دخل سنوي متاح يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية و ٥٠٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية. والدخل في جزر فارو متساو نسبياً بين الرجل والمرأة. ومع ذلك، تتمتع المرأة بتمثيل أعلى في الشريحة الدنيا من سلم الدخل. ومن حيث الدخل السنوي المتاح، ٣٤ في المائة من السكان هم من النساء اللاتي يتراوح دخلهن بين ١٠٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية و ٢٥٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية. والرقم المقابل للرجال هو ٢٦٪. أما بالنسبة للدخل السنوي المتاح والمتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية و ٥٠٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية، تمثل النساء ٤ في المائة، بينما تبلغ نسبة الرجال ١٣ في المائة. وكان نسبة السكان الذين يتجاوز دخلهم السنوي المتاح ٥٠٠ ٠٠٠ كرونة دانمركية ٤٪ في عام ٢٠١٥. وفي أعلى سلم الدخل، تشكل المرأة ٣ في المائة من عدد الأشخاص، رغم أن المرأة لا تمثل إلا ١٦,٠ في المائة من أعلى سلم الدخل.

الجدول ٩ (أ)

توزيع الدخل السنوي المتاح في شريحة السكان البالغة ١٨ سنة فما فوق

(بآلاف الكرونات الدانمركية)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الذكور					
صفر-١٠٠	١٠	٩	٩	٨	٧
١٠٠-٢٥٠	٢٩	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٥٠-٥٠٠	١١	١٤	١٤	١٥	١٥
+٥٠٠	٤	٣	٤	٤	٤
الإناث					
صفر-١٠٠	١٢	١٠	١٠	١٠	٨
١٠٠-٢٥٠	٣٤	٣٣	٣٣	٣٣	٣٤
٢٥٠-٥٠٠	٢	٤	٤	٥	٥
+٥٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع السكان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢٩٤- واستناداً إلى رئيس الخدمات الطبية في جزر فارو، فإن المرض الوحيد المنقول بالاتصال الجنسي في جزر فارو هو المْتَدَثَّة. ومن عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٦، لم تكن هناك أي حالة من حالات مرض الزهري، وكانت هناك ١٠ حالات من مرض السيلان و٤ حالات من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين أنه من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ كان هناك ٧٨٢ اختباراً إيجابياً لداء المْتَدَثَّة. وكان عدد الحالات الجديدة للأمراض المعدية الأخرى محدوداً منذ عام ٢٠١٢.

٢٩٥- والأسباب الرئيسية للوفاة في جزر فارو هي أمراض السرطان والقلب والدورة الدموية. وعدد حالات القتل والانتحار منخفض وقد جُمعت أسباب الوفيات هذه تحت عمود "أسباب أخرى" في الجدول أدناه. وفي فترة العشر سنوات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، حدثت ثلاث جرائم قتل في جزر فارو. ومعدل الانتحار منخفض أيضاً مقارنة ببلدان الشمال الأوروبي الأخرى. ووفقاً لرئيس الخدمات الطبية، فإن العدد الرسمي لحالات الانتحار بالنسبة للمقيمين في جزر فارو قد تراوح بين ١ و٣ في السنة منذ عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، كانت هناك ثلاث حالات انتحار سجلت منها حالة واحدة تتعلق بأجنبي، أي ليس مقيماً في جزر فارو.

الجدول ١٠

الأسباب الرئيسية للوفاة

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
٣٨٣	٣٩٨	٣٦٥	٣٨٥	٣٧٩
مجموع الوفيات				
٨	١١	١٢	٢٢	١٦
الأمراض المعدية والطفيلية				
٣٥	٣٦	١٩	٢٠	١٨
أمراض الجهاز العصبي وأعضاء الحواس				
٢٨	٤٧	٣٣	٣٣	٢٥
أمراض الجهاز التنفسي				
٧	١٥	١١	١٩	١٣
حوادث المرور				
١٢٦	٩٥	٩٧	٩٤	٩٦
السرطان				
٩٩	١١٨	٩٤	١٠٥	١٠٤
أمراض القلب والدورة الدموية				
٨٠	٧٦	٩٩	٩٢	١٠٧
أسباب أخرى				

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

التعليم الابتدائي والثانوي

٢٩٦- يتوافق نظام التعليم في جزر فارو إلى حد كبير مع النظام الدانمركي. فالتعليم إلزامي لمدة ٩ سنوات بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين ٦-٧ سنوات و١٦ سنة. ومعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية هي ١٠٠٪. وهناك ما يقارب ٧٠٠٠ تلميذ و٧٠٠ معلم في المدارس العامة، أي بنسبة ١:١٠.

٢٩٧- ويبدأ التعليم الثانوي في نهاية التعليم الإلزامي ويغطي عادة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٩ سنة. وبعد التعليم الثانوي، يتم توفير التعليم العالي في جامعة جزر فارو ومركز الدراسات البحرية والهندسة. وفي عام ٢٠١٤، كان هناك ٧١٤ طالباً مسجلاً في جامعة جزر فارو. ويضم مركز الدراسات البحرية والهندسة ما يزيد ١٧٥ طالباً. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير التعليم الأكاديمي المهني في الكلية المهنية.

الجدول ١١

التعليم

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	
٧ ١٦٢	٧ ١٤٢	٧ ١٤٥	٧ ١٩١	٧ ٠٩٨	التعليم الابتدائي
٣ ٤٦٢	٣ ٤١٧	٣ ٧١٦	٣ ٧٤٢	٣ ٦٨٤	الفتيان
٣ ٧٠٠	٣ ٧٢٥	٣ ٤٢٩	٣ ٤٤٩	٣ ٤١٤	الفتيات
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
١ ٤٩٦	١ ٤٤٤	١ ٦٠٢	١ ٣٢١	١ ٢٩٢	التعليم الثانوي
٦٩٨	٦٦٩	٩٠٧	٥٩٧	٥٨٢	الرجال
٧٩٨	٧٧٥	٦٩٧	٧٢٤	٧١٠	النساء

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

٢٩٨- والهدف هو تحقيق معدل إلمام بالقراءة والكتابة بنسبة ١٠٠٪ بين الأطفال والبالغين. ولكن هذا لا يعني أن جميع الأطفال والبالغين قراء أكفاء.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

٢٩٩- النظام السياسي هو الديمقراطية البرلمانية. ويتكون المجلس التشريعي (Løgting) من ٣٣ عضواً منتخباً لفترة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام في دائرة انتخابية واحدة. وتتكون حكومة جزر فارو حالياً من ثمانية أعضاء، بمن فيهم رئيس الحكومة المعروف في جزر فارو باسم لوغمور (løgmaður).

٣٠٠- وتوجد في الوقت الحاضر سبعة أحزاب ممثلة في المجلس التشريعي، ونائب واحد مستقل. والسمة المميزة للحياة السياسية في جزر فارو هي أنها تنقسم إلى محورين. فهناك انقسام اجتماعي اقتصادي تقليدي بين اليسار واليمين، ثم هناك أيضاً انقسام بين المنتمين للنقابات والمستقلين.

٣٠١- وفي الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥، كان نسبة مشاركة الناخبين ٨٨,٨٪ من مجموع الناخبين البالغ عددهم ٤٥٨ ٣٦ ناخباً.

الجدول ١٢

نتائج الانتخابات لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٥

الحزب	٢٠١١	٢٠١٥
(باسم فاروي)	المقاعد	النسبة المئوية للأصوات
حزب الاتحاد (Sambandsflokkurin)	٨	٢٤,٧
الحزب الشعبي (Fólkaflokkurin)	٨	٢٢,٥
الحزب الديمقراطي الاشتراكي (Javnaðarflokkurin)	٦	١٧,٨
حزب الحكم الذاتي الجديد (Nýtt Sjálvstýri)	١	٤,٢
الحزب الجمهوري (Tjóðveldi)	٦	١٨,٣
حزب التقدم (Framsókn)	٢	٦,٣
حزب الوسط (Miðflokkurin)	٢	٦,٢

٣٠٢- وفي الانتخابات العامة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان من ٢١,٢٪ إلى ٣٠,٣٪. وعلاوة على ذلك، ازداد تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية من مقعد واحد من أصل ٨ مقاعد في الحكومة إلى ٤ مقاعد من أصل ٨ مقاعد في الحكومة.

٣٠٣- وفي عام ٢٠١٥، فاز كل من الحزب الجمهوري (Tjóðveldi) والحزب الديمقراطي الاشتراكي (Javnaðarflokkurin) بمقعد في جزر فارو في البرلمان الدانمركي.

٣٠٤- ومنذ العمل بنظام الحكم الداخلي في عام ١٩٤٨، تولت سلطات جزر فارو السلطة التشريعية والإدارية في جميع الشؤون الداخلية تقريباً. ومن خلال قانون تولي أمور ومجالات المسؤوليات لعام ٢٠٠٥، توسعت إلى حد كبير الإمكانيات المتاحة لسلطات جزر فارو لتنفرد بتولي مجالات الاختصاص. ووفقاً للقانون، لا يجوز نقل المسؤولية عن الميادين التالية: الدستور؛ والجنسية؛ والمحكمة العليا؛ والسياسة الخارجية والدفاع والأمن وكذلك سعر الصرف والسياسة النقدية.

٣٠٥- وقد تولت جزر فارو الاختصاص في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك على سبيل المثال: حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية في منطقة مصايد السمك البالغ عرضها ٢٠٠ ميل، والعلاقات التجارية الخارجية، والضرائب والجمارك، وحماية البيئة، والموارد الجوفية، والطاقة، والنقل^(٥٥)، والاتصالات، والضمان الاجتماعي، والقانون الجنائي، والقانون الإداري، وقانون حماية البيانات، والثقافة، والتعليم، والبحوث.

٣٠٦- وعملاً بالقانون المتعلق بإبرام الاتفاقات بموجب القانون الدولي الذي اعتمده كل من البرلمانين الدانمركي والفاروي في عام ٢٠٠٥، تتمتع حكومة جزر فارو بصلاحيات كاملة للتفاوض وإبرام اتفاقات نيابة عن مملكة الدانمرك، عندما لا تتعلق هذه الاتفاقات إلا بالمسائل

(٥٥) باستثناء النقل الجوي.

التي تولت بشأنها سلطات جزر فارو الصلاحيات التشريعية والإدارية من قبيل مصادد الأسماك والاتفاقات التجارية^(٥٦).

٣٠٧- وتعين الحكومة الدانمركية المفوض السامي (*Rigsombudsmand*) لتمثيل الحكومة الدانمركية في جزر فارو. وللمفوض السامي مكتب في تورشافن ويعمل كحلقة وصل بين السلطات الدانمركية وسلطات جزر فارو، فيما عدا المجالات التي يكون فيها لسلطات الدانمركية حضور في جزر فارو (الشرطة، العدالة، الدفاع، وما إلى ذلك).

٣٠٨- ولا تشمل عضوية الدانمرك في الاتحاد الأوروبي جزر فارو، ولكن هناك اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة، ومصادد الأسماك والتعاون في مجال البحوث.

٣٠٩- ويقوم مجتمع جزر فارو على أساس نموذج دولة الرفاه الاسكندنافية. فتحق للمواطنين والمقيمين مجموعة من الخدمات الممولة من القطاع العام من قبيل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم.

٣١٠- وتعد البلديات الثماني والعشرون سمة مهمة في النظام السياسي الفاروي. وتنتخب المجالس المحلية انتخاباً عاماً لمدة أربع سنوات. ولها سلطات ضريبية توفر جزءاً كبيراً من الخدمات العامة، من قبيل الصرف الصحي والمدارس الابتدائية ورعاية الأطفال والمسنين.

٣١١- أما المجالات المتعلقة بإقامة العدل، بما في ذلك إنشاء المحاكم؛ والشرطة؛ ونظام السجون فإن سلطات جزر فارو لم تتول حتى الآن إدارة السجون والوضع تحت المراقبة، وبالتالي لا تزال مجالات خاضعة لسلطة الحكومة الدانمركية المركزية.

٣١٢- والمحكمة القضائية في جزر فارو هي محكمة من الدرجة الأولى في نظام المحاكم الدانمركية.

٣١٣- ويتطابق قانون إقامة العدل في جزر فارو مع القانون الدانمركي لإقامة العدل مع بعض التعديلات، منها على سبيل المثال أن اللغة الفاروية هي اللغة الرئيسية، ولكن يمكن أيضاً استخدام اللغة الدانمركية. وتجري حالياً مراجعة قانون إقامة العدل. إذ ثمة حاجة إلى تعديلات لتحديث القانون، وقد أنشئ فريق عامل مشترك بين سلطات جزر فارو والسلطات الدانمركية.

٣١٤- وتُقلت مسؤولية وضع القانون الجنائي الفاروي إلى سلطات جزر فارو في ١ آذار/مارس ٢٠١٠. وهذا يعني أن سلطات فارو يمكنها الآن تعديل القانون الجنائي بنفسها حسبما تراه مناسباً. وتعمل حكومة جزر فارو حالياً على تعديل القانون الجنائي للتأكد من استيفائه لمعايير الوقت الحاضر. وعند تعديل القانون الجنائي، سيتم إجراء التعديلات باللغة الفاروية.

٣١٥- وشرطة جزر فارو هي مقاطعة للشرطة في إطار مملكة الدانمرك. وفيما يتعلق بالحبس الاحتياطي، فإن الطاقة الاستيعابية للاحتجاز في جزر فارو تَسَعُ ١٤ محتجزاً. ويستخدم الاحتجاز أيضاً لسجن للأشخاص الذين تصدر في حقهم أحكام قصيرة، في حين يجب أن

(٥٦) لا يسري القانون على الاتفاقات التي تتعلق بالدفاع والأمن؛ والاتفاقيات التي تسري أيضاً على الدانمرك؛ أو الاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها في إطار منظمة دولية تكون مملكة الدانمرك عضواً فيها.

يقضي الأشخاص الذين تصدر في حقهم أحكام طويلة الأمد عقوباتهم في الدانمرك^(٥٧). وإذا تعين نقل شاب إلى سجن بديل في مؤسسة آمنة، فسيكون من الممكن نقل ذلك الشخص إلى مؤسسة مناسبة في الدانمرك. غير أنه يُنظر إلى ذلك باعتباره تدخلاً خطيراً في حياة الشاب، ولن يتوخى هذا النقل إلا في حالات تتعلق بجرائم ذات خطورة معينة.

٣١٦- ومعدل الجريمة في جزر فارو منخفض عموماً. وتذهب التقديرات إلى أنه يقل بنسبة ٢٥٪ عما هو عليه الأمر في بلدان الشمال الأوروبي الأخرى.

الجدول ١٢

الجرائم المبلغ عنها

٢٠١٦	٢٠١٠	٢٠٠٥	١٩٩٥	
٦٠٥	٩٢٩	٩٧٥	١٠٥٧	مجموع، الجرائم المبلغ عنها
٢٢	٢٤	٢٨	٤٠	الجرائم الجنسية
٨٠	٨٢	٧١	٦٣	جرائم العنف
٢٢٦	٤٢١	٤٧٧	٤٢٥	السرقه
١٥٨	٢٥٠	٢٧٥	٣٧٠	التخريب
١١٩	١٥٢	١٢٤	١٥٩	جرائم أخرى

المصدر: إحصاءات جزر فارو.

الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٣١٧- تسري أحكام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الدانمركي على جزر فارو (انظر الفرع دال-١ أعلاه). وفيما عدا بعض الاستثناءات، تسري على جزر فارو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدانمرك. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفرع ٢-جيم.

٣١٨- وقد أدرجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في قانون جزر فارو، ويحظر التمييز بموجب عدة قوانين في جزر فارو. ويحظر قانون التمييز الجنساني التمييز بسبب نوع الجنس، ويسري القانون الدانمركي الذي يحظر التمييز العنصري على جزر فارو أيضاً. وتعاقد المادة ٢٦٦ بء من القانون الجنائي الفاروي التمييز على أساس العرق والأصل القومي أو الإثني والمعتقد والميل الجنسي. وعلاوة على ذلك، يحظر قانون التمييز في سوق العمل التمييز بسبب الإعاقة. ويجري حالياً في برلمان فارو إعداد مشروع قانون بشأن حظر عام للتمييز في سوق العمل.

٣١٩- وأنشئت مؤسسة أمين المظالم في جزر فارو في عام ٢٠٠٠. وتشمل مسؤوليات أمين المظالم كل الإدارة العامة والبلديات في جزر فارو. ويتمتع أمين المظالم البرلماني الدانمركي باختصاص في المناطق التي لا تتولاها سلطات جزر فارو. ومنذ عام ٢٠١٤، تم تكليف أمين المظالم البرلماني برصد حقوق الأطفال والشباب في جزر فارو - بما في ذلك في المؤسسات العامة والخاصة.

(٥٧) عادةً ما يتم قضاء عقوبات السجن التي تقل عن ١٨ شهراً في مركز الاحتجاز، بينما يقضي الأشخاص الذين تصدر في حقهم أحكام طويلة الأمد مدة عقوبتهم في الدانمرك.

خامساً - غرينلاند

معلومات عامة عن غرينلاند

٣٢٠- تغطي غرينلاند مساحة قدرها ٢ ١٦٦ ٠٨٦ كيلومتراً مربعاً (٤٤٩ ٤١٠ كيلومترات مربعة، منها منطقة خالية من الجليد).

٣٢١- ويعيش حوالي نصف السكان في العاصمة نوك والمدن الرئيسية الثلاث الأخرى على الساحل الغربي، بينما يعيش النصف الآخر في ١٨ بلدة و ١٢٠ قرية أو مستوطنة. ولا توجد طرق بين المدن على الساحل. وللتنقل محلياً، يمكنك السفر بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة أو المروحيات أو عن طريق البحر. ومن نانورتاليك في الجنوب إلى سيسيميوت في الشمال الغربي، يمكنك الإبحار طوال العام، في حين أن السفر من سيسيميوت باتجاه الشمال غير ممكن إلا عندما لا يكون البحر متجمداً. وتبحر السفن إلى المدن والمستوطنات على طول الساحل حاملة الركاب والبضائع.

٣٢٢- وغرينلاند منطقة من مملكة الدانمرك تتمتع بالحكم الذاتي. وهي عضو في الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بين منظمات أخرى، باعتبارها جزءاً من مملكة الدانمرك. وبعد استفتاء عام ١٩٨٢، انسحبت غرينلاند من الاتحاد الأوروبي وهي الآن منتسبة للاتحاد الأوروبي في إطار قرار انتساب أقاليم ما وراء البحار. ولغرينلاند اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في مجال مصائد الأسماك.

ألف - الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية

٣٢٣- بلغ عدد السكان ٥٥ ٨٦٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (٢٩ ٤٩٣ رجلاً و ٢٦ ٣٦٧ امرأة). ويعيش ١٧ ٦٠٠ شخص في العاصمة نوك.

الجدول ١
السكان

	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
المجموع	٥٥ ٨٦٠	٥٥ ٨٤٧	٥٥ ٩٨٤	٥٦ ٢٨٢	٥٦ ٣٧٠	٥٦ ٧٤٩	٥٦ ٦١٥
النساء	٢٦ ٣٦٧	٢٦ ٣٠٤	٢٦ ٤٢٨	٢٦ ٥٥٢	٢٦ ٥٣٢	٢٦ ٧٠٨	٢٦ ٦٧٣
الرجال	٢٩ ٤٩٣	٢٩ ٥٤٣	٢٩ ٥٥٦	٢٩ ٧٣٠	٢٩ ٨٣٨	٣٠ ٠٤١	٢٩ ٩٤٢

المصدر: <http://bank.stat.gl/BEEST1>.

٣٢٤- وحوالي ٨٨٪ من السكان هم من الإنويت الغرينلنديين، و ٩٨,٢٪ من السكان مواطنون دانمركيون، و ٨٩,٥٪ منهم ولدوا في غرينلاند. وولدت بقية السكان على وجه الحصر تقريباً في الدانمرك. والكثافة السكانية هي ٠,١٤ لكل كيلومتر مربع في المنطقة الخالية من الجليد حيث يعيش ٤٨ ٢٤٨ شخصاً في المدن و ٧ ٣٥٦ شخصاً في المستوطنات. واللغة الرسمية هي الغرينلندية. واللغة الرسمية هي لهجة غرينلاند الغربية (كيتا)، لكن هناك لهجتان أخريان يُتحدث بهما هما - أفانيرسواك في الشمال وتونو في الشرق.

- ٣٢٥- ومعدل العمر المتوقع هو ٦٩,٧ سنة للرجال و٧٤,١ سنة للنساء (٢٠١٥). ومعدل الخصوبة الإجمالي هو ٢,٠١ طفل لكل امرأة يتراوح عمرها بين ١٥ و٤٩ سنة.
- ٣٢٦- وكان معدل وفيات الرضع ١٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥.
- ٣٢٧- نخبة من الأمراض المعدية.

الجدول ٢

الأمراض المعدية المبلغ عنها حسب عدد الأشخاص

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
-	-	٨	٧	١٠	١٠	١٢	التهاب السحايا
-	-	٩	٢	٢	-	-	التهاب الكبد
٨١	٩٩	٩٣	٩١	١١٢	١١٦	٦٣	داء السل
-	٢	٣	٢	١	٣	٤	الحاملون لفيروس نقص المناعة البشرية
-	-	١	-	-	-	-	الإيدز
١ ٥٢٨	١ ٥٣٢	١ ٢٧٣	١ ٤٣٢	١ ٣٥٥	١ ٢٣٧	١ ١٠٣	مرض السيلان
٢ ٩٧٨	٣ ٤٥٦	٣ ٢٥٣	٣ ٦٠١	٣ ٢٢٥	٣ ٠٠٢	٢ ٩٤٣	المتدثرة

المصدر: المجلس الوطني للصحة والإحصاء غرينلند.

- ٣٢٨- وتعتبر السنوات العشر من التعليم الابتدائي إلزامية ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة ١٠٠٪ للبالغين.

الجدول ٣

التعليم في غرينلند

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
						المجموع
١ ٩٩٢	٢ ٠١٧	١ ٧٩٧	١ ٨٧٧	١ ٩٢٣	١ ٦٩٨	المبتدئون
٩٥٧	١ ٠٣٩	٩٦٩	٩٧٣	٨٢٤	٩٠٦	المنقطعون عن الدراسة
١ ٠٠٢	٩٣٢	٨٦٥	٨٨٥	٨٢٨	٦٩٤	المتمون للدراسة
						التعليم المهني
٩٣٨	٩٠٨	٨٥٨	٨٩٩	٩٦٠	٨٦١	المبتدئون
٤٦٩	٤٨٨	٤٨٥	٥٧٥	٤٧٣	٥٧٩	المنقطعون عن الدراسة
٤٧٢	٤٢٠	٣٠٤	٤٢٨	٣٩٢	٣٣٤	المتمون للدراسة
						تدريب متوسط المدى
٧٧٧	٨٣٤	٧١٤	٦٩٩	٦٨٢	٦٠٩	المبتدئون
٣٨٩	٤١١	٣٤٦	٢٧٦	٢٦١	٢٥٤	المنقطعون عن الدراسة
٣٩١	٤١٠	٣٦٣	٣٥٤	٣٢٥	٢٨٤	المتمون للدراسة
						تعليم عالي
٢٧٧	٢٧٥	٢٢٥	٢٧٩	٢٨١	٢٢٨	المبتدئون

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٩٩	١٤٠	١٣٨	١٢٢	٩٠	٧٣	المقطعون عن الدراسة
١٣٦	١٠٢	٩٩	١٠٣	١١١	٧٦	التمون للدراسة

المصدر: <http://bank.stat.gl/UDEISC11A> و <http://bank.stat.gl/UDEISC11C> و <http://bank.stat.gl/UDEISC11D>.

٣٢٩- وفي عام ٢٠١٥، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في غرينلند ٩٣٨ ١٤ مليون كرونة (٢,٦٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) بالأسعار الثابتة، وبلغ متوسط الدخل الفردي ٩٧٢ ٢٣٧ كرونة دانمركية، أما معدل البطالة فبلغ ٩,١٪ من السكان. وكان معدل التضخم ٠,٣٪ حتى عام ٢٠١٦.

الجدول ٤

نفقات القطاع الحكومي العام

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١٠ ١٢٢	١٠ ١٤٠	١٠ ٠٥٦	٩ ٧٤٦	٩ ٣٤٧	٩ ٤١٣	المجموع
١ ٢٠٠	١ ١٧٦	١ ١٤٧	١ ١٣٤	١ ١٢٤	١ ١٥٧	الخدمات الحكومية العامة
١٦٩	١١٥	٩٩	١١٧	٩٣	٩٨	الدفاع
٦٤٧	٦٨٧	٦٩٨	٦١١	٦٠٠	٥٢٤	النظام والسلامة العامان
٩٨٢	١ ٠٢٥	١ ٠٢٤	١ ٠٤٨	٩٨٠	١ ٠١٤	الشؤون الاقتصادية
٢٠٩	٢٠٠	٢٠٩	١٠٤	١٢٨	١٤٩	الحماية البيئية
٢٣٧	٢٩١	٣٥٩	٤٠٧	٣٠٢	٣٧٦	السكن ومرافق المجتمع المحلي
١ ٣٩٨	١ ٣٩٨	١ ٣٨٠	١ ٤٠٣	١ ٣٢٣	١ ٢٩٤	الصحة
٣٩٣	٤٠٨	٣٨٨	٣٥١	٣٥٢	٣٣٢	الترفيه والثقافة والدين
١ ٩٦٣	١ ٩٩١	١ ٩٥٢	١ ٨٨٧	١ ٨٦٥	١ ٩٢٩	التعليم
٢ ٩٢٤	٢ ٨٤٩	٢ ٨٠١	٢ ٦٧٤	٢ ٥٧٩	٢ ٥٤٠	الحماية الاجتماعية

المصدر: <http://bank.stat.gl/OFEFUNK>.

* بملايين الكرونات الدانمركية.

٣٣٠- ويتمثل الجزء الرئيسي (٨٨٪) من صادرات غرينلند في الأسماك والمحار، مما يجعل اقتصاد غرينلند بالغ التأثر بالتغيرات في الأرصد السميكية والتقلبات الدولية في الأسعار. ومعظم صادرات غرينلند هي من قريديس المياه الباردة، يليها سمك الهلبوت والأسماك الأخرى (أي سمك القد وسرطان البحر). وفي الوقت الحاضر، لا يستغل في غرينلند إلا منجم واحد. وجزء مهم آخر من اقتصاد غرينلند يتوقف على إعانة إجمالية تناهز حوالي ٣,٦٨ بلايين كرونة دانمركية (الرقم في عام ٢٠١٥ هو: ٥٩٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تخصصها الدولة الدانمركية لغرينلند.

الجدول ٥

العمالة حسب المهنة - عدد العاملين الرئيسيين في المتوسط في الشهر

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٥ ٦٢٠	٢٥ ١٦٧	٢٥ ٤٦١	٢٥ ٥٠١	٢٥ ٤٨٩	المجموع
٤ ٠٨٥	٣ ٦٤٠	٣ ٥٤٨	٣ ٥٣٢	٣ ٤١٥	صيد الأسماك والقنص والزراعة
١٢٤	١١٠	١٢٨	١٤٣	١٣٧	التعدين واستغلال المحاجر
٢٣٤	٢٢٥	٢٣٥	٢٣٣	٢٤٢	التصنيع
٣٨٠	٣٨٢	٣٩٢	٣٩٠	٤١٠	الكهرباء وإمدادات المياه
١ ٨٤٤	١ ٧٢٠	١ ٨٧٢	١ ٩٥٢	١ ٨٧٢	البناء
٢ ٨٩٠	٢ ٩١٨	٣ ٠٤٥	٣ ٠٨٦	٣ ٠٠٩	تجارة الجملة
٧٦٢	٧٤٢	٨٠٦	٧٥٦	٧٨٥	الفنادق والمطاعم
٢ ٤٤٥	٢ ٤٩٩	٢ ٥٨٣	٢ ٦٢٩	٢ ٦١٦	النقل
١ ٣٣٢	١ ٤٢٢	١ ٥٠٠	١ ٤٢٦	١ ٣٤٤	الأنشطة التجارية
١٠ ٣٠٧	٩ ٨٢٦	٩ ٨٩٥	٩ ٨٠٤	١٠ ٠٥٢	الإدارة العامة والخدمة
٩١٤	٨٩٠	٨٦٥	٨٤٤	٨١٧	مهن أخرى
٣٠١	٧٩٢	٥٩١	٧٠٥	٧٨٩	نشاط غير مصرح به

المصدر: <http://bank.stat.gl/AREBFB1>.

٣٣١- الجرائم المبلغ عنها.

الجدول ٦

الجرائم المبلغ عنها

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٤ ٣٣٣	٣ ٩٥٩	٤ ٣٨٥	٤ ٤٠٦	٥ ٠٧٨	الجرائم المبلغ عنها، المجموع
٣٨٦	٣٠٠	٣٤٩	٣٣٢	٣٠٢	الجرائم الجنسية
٩٧٣	٨٨٢	٩١١	٩٢٠	٩٤١	جرائم العنف
٢ ٨٠٩	٢ ٦٢٧	٢ ٩٢٥	٢ ٩٥١	٣ ٦٥٥	السرقه
٥٤٤	٥٢٦	٥٩٤	٥٨٨	٦٦٩	التخريب

المصدر: إدارة إحصاءات غرينلاند.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

٣٣٢- غرينلاند منطقة من مملكة الدانمرك تتمتع بالحكم الذاتي. وقد استعيز عن قانون الحكم الداخلي لعام ١٩٧٨، بقانون الحكم الذاتي لعام ٢٠٠٩، الذي مكن غرينلاند من تولي مسؤولية جميع الشؤون الداخلية للبلد تقريباً. وبمقتضى قانون الحكم الذاتي، يمكن لغرينلاند توسيع نطاق الحكم الذاتي تدريجياً في طائفة من المجالات.

٣٣٣- وفي الوقت الراهن، تولت غرينلاند على سبيل المثال تنظيم القنص وصيد الأسماك والضرائب ونزع الملكية والمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية وسوق العمل والكهرباء والمياه ولوازم

التدفئة بالإضافة إلى الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بوحدة المملكة والأحكام الخاصة في الدستور الدانماركي، لا يجوز نقل المسؤولية عن المجالات التالية: الدستور؛ والجنسية؛ والمحكمة العليا؛ والسياسة الخارجية والدفاع والأمن وكذلك سعر الصرف والسياسة النقدية.

٣٣٤- وعملاً بقانون الحكم الذاتي لعام ٢٠٠٩، تتمتع حكومة غرينلاند بسلطات كاملة للتفاوض وإبرام الاتفاقات بموجب القانون الدولي باسم مملكة الدانمرك عندما لا تتعلق هذه الاتفاقات إلا بالمسائل التي فُوضت بشأنها سلطات داخلية إلى سلطات غرينلاند^(٥٨).

٣٣٥- وتعود السلطة التنفيذية لحكومة غرينلاند (Naalakkersuisut) التي ينتخبها البرلمان الغرينلندي (Inatsisartut). ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء، وهو عادة زعيم حزب الأغلبية في البرلمان. وغالباً ما تتألف الحكومة (Naalakkersuisut) من حوالي تسعة أعضاء.

٣٣٦- وتعين الدانمرك المفوض السامي (Rigsombudsmand) لتمثيلها في الجزيرة. وللمفوض السامي مكتب في نوك ويعمل كحلقة وصل بين السلطات الدانمركية وحكومة غرينلاند، باستثناء المجالات التي يكون فيها للسلطات الدانمركية حضور في غرينلاند (الشرطة، والعدالة، والدفاع، وما إلى ذلك).

٣٣٧- وتنقسم غرينلاند إدارياً إلى خمس بلديات: وهذه البلديات هي كومونكارفيك سيرميرسوك (Kommuneqarfik Sermersooq) حول العاصمة نوك. وكومون كوجاليك (Kommune Kujalleq) حول بلدة كيبي فيرويل؛ وكيكاتا كومونيا (Qeqqata Kommunia) شمال العاصمة على طول مضيق ديفيس؛ وكومون كيكييرتاليك (Kommune Qeqertalik) وأفاناتا كومونيا (Avannaata Kommunia) في الشمال الغربي. ويشكل شمال شرق الجزيرة غير المدمج المتنزه الوطني الشمالي الشرقي لغرينلاند.

٣٣٨- وتناط السلطة التشريعية بمجلس منتخب هو إناتسيسارتوت (Inatsisartut) الذي يتألف من ٣١ عضواً يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر لفترة أربع سنوات بالتمثيل النسبي.

٣٣٩- وتعمل غرينلاند بنظام التعددية الحزبية، الذي تشكل على النحو المبين أدناه في الجدول ٧ بعد الانتخابات الأخيرة.

الجدول ٧

انتخاب برلمان غرينلاند. الأحزاب في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

الأصوات	النسبة المئوية	فترات الانتداب	المنتخبات
٢٩ ٢٠١	١٠٠	٣١	١٣
حزب أتاسوت	١ ٩١٩	٦,٥	٢
الحزب الديمقراطي Demokraatit	٣ ٤٦٩	١١,٨	٤
حزب إنويت أتاكاتيغيت	٩ ٧٨٣	٣٣,٢	١١
حزب سيموت	١٠ ١٠٨	٣٤,٣	١١
حزب إنويت	٤٧٧	١,٦	-
حزب ناليراك	٣ ٤٢٣	١١,٦	٣
الأحزاب الخارجية	٢٢	٠,١	-

المصدر: <http://bank.stat.gl/SAELANST>

(٥٨) لا يسري التفويض الكامل على الاتفاقات التي تتعلق بالدفاع والأمن؛ والاتفاقيات التي تسري أيضاً على الدانمرك؛ أو الاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها في إطار منظمة دولية تكون مملكة الدانمرك عضواً فيها.

٣٤٠- وتنتخب غرينلند ممثلين اثنين للبرلمان الدانمركي، من مجموع ١٧٩ ممثلاً. وفي عام ٢٠١٥، فاز إينويت أتاكاتيغيت وسيوموت بالمقعدتين.

الجدول ٨

انتخابات البرلمان الدانمركي منذ عام ٢٠٠١

حزب أتاسوت	حزب سيموت	حزب إينويت أتاكاتيغيت	الحزب الديمقراطي Demokraatit	حزب ناليراك	أحزاب خارجية	نسبة الاقتراع
٢٠٠١	٥ ١٣٧	٦ ٠٢٩	٧ ١٧٢	-	-	٦١,٦
٢٠٠٥	٣ ٧٨١	٧ ٧٧٥	٥ ٧٨٥	٤ ٩٢٤	-	٥٩,٦
٢٠٠٧	٤ ٠٩٧	٨ ٠٧٥	٨ ٣٤٧	٤ ٥٨٦	-	٦٤,٤
٢٠١١	١ ٧٠٦	٨ ٣٧٤	٩ ٥٨٧	٢ ٨٣١	-	٥٧,٥
٢٠١٥	١ ٥٢٨	٧ ٨٥٤	٧ ٩١٤	١ ٨٥٢	١ ٠٥٨	٥٠,٤

المصدر: <http://bank.stat.gl/SAEFOLK>

٣٤١- ولم تتول غرينلند مجال إقامة العدل. وبالتالي فإن هذا المجال مشمول بالقانون الدانمركي مع بعض التعديلات التي أدخلت عليه والخاصة بغرينلند. وللنظام القضائي في غرينلند محكمتان ابتدائيتان هما: محكمة المقاطعة ومحكمة غرينلند تبعاً لنوع القضية، في حين تنظر محكمة الاستئناف في غرينلند في القضايا باعتبارها محكمة الدرجة الثانية. ويجوز الطعن في القرارات التي تتخذها محكمة الاستئناف في غرينلند أمام المحكمة العليا بإذن من مجلس الترخيص بالاستئناف.

الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٣٤٢- تسري أحكام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الدانمركي على غرينلند (انظر الفرع دال-١ أعلاه). وفيما عدا بعض الاستثناءات، تسري على غرينلند الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدانمرك. وللمزيد من التفاصيل، انظر نبذة عامة عن التزامات حقوق الإنسان في الفرع جيم-٢. والحكومة الدانمركية مسؤولة، من منظور القانون الدولي، عن حماية حقوق الإنسان في غرينلند، وكذلك في المجالات التي فوضت إليها سلطات داخلية.

٣٤٣- وقد أدرجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في قانون غرينلند. ولا يوجد أي حظر عام على التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والعمر والدين والميل الجنسي والإعاقة في غرينلند. غير أن قانون حظر المعاملة التفاضلية على أساس العرق وما إلى ذلك (انظر الفرع حاء-٢-٦) يسري على غرينلند. والتمييز بين الجنسين محظور بموجب قانون غرينلند المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، الذي أنشأ أيضاً مجلس المساواة بين الجنسين. وتشمل ولاية المجلس دراسة التدابير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، إما بمبادرة منه أو بناء على طلب. وتعاقب المادة ١٠٠ من القانون الجنائي لغرينلند على التمييز الذي يتخذ شكل خطاب الكراهية والتمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الإثني والمعتقد والميل الجنسي.

٣٤٤- ولبرلمان غرينلند أمين مظالم (Ombudsmanden for Inatsisartut). ويمكن لأمين المظالم النظر في الشكاوى المتعلقة بجميع مجالات الإدارة العامة الخاضعة لإدارة الحكم الذاتي والبلديات. ويمكن لأمين المظالم أن يبادر إلى التحقيقات من تلقاء نفسه ويمكنه إجراء تحقيقات عامة.

وبالتالي يمكن لأمين المظالم النظر في الشكاوى المتعلقة بالتمييز في الإدارة العامة. ويتمتع أمين المظالم البرلماني الدانمركي باختصاص في المناطق التي لا تتولاها سلطات غرينلند.

٣٤٥- وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان في غرينلند في عام ٢٠١٤. والمجلس مستقل سياسياً، لكن الحكومة تقدم خدمات الأمانة. وتتمثل ولاية المجلس في رصد تطورات حقوق الإنسان في غرينلند والإبلاغ عنها. ويضم المجلس ١٨ عضواً تعينهم مختلف المؤسسات والمنظمات في غرينلند.

٣٤٦- والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان هو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غرينلند. ويسدي المعهد المشورة للحكومة والبرلمان الغرينلنديين بشأن قضايا حقوق الإنسان، من قبيل ما يتعلق بإعداد تشريع جديد. ويعمل المعهد بصورة وثيقة مع مجلس حقوق الإنسان في غرينلند لتعزيز حقوق الإنسان في غرينلند.